

مَنَابِتُ

مباحث الوقف

مُحَمَّدُ زَيْدُ الْإِسْبَاهِيَّيْنِ

مدرس الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٣٣٥ هـ - سنة ١٩١٢ م

مطبعة دار الحديث بدمشق

غلاف
طبع
١٩٤٤/١/١

Handwritten scribble

K

I1493M3
1912



Handwritten scribble

الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا المهج النافع . والصلاة والسلام على سيدنا
ومولانا محمد الهادي الى سبل المنافع . باكمل الوسائل وأحكم الذرائع . وعلى
آله وأصحابه الذين وقفوا أنفسهم على اعلاء شأن العالمين . وجسوا أموالهم
لمنفعة الفقراء والمساكين . أما بعد فهذا مختصر لطيف يجمع شتى مسائل
الاقواقف . ويفصل ما اشتملت عليه من مواضع الاتفاق والاختلاف . بعبارة
لا يقصر عن ادراكها فهم المتعلم . ولا يأنف أن يعنى بها المعلم . نحوت فيه
نحو تذليل الصعوبات الفنية . وتقريب العبارات الاصطلاحية . حتى جاء بحمد
الله على صغر حجمه وافياً بالمراد . حاوياً من النقول ما عليه الفتوى والاعتماد .
ولما ظهر كما أردت بفضل الله على أكمل شكل وأتم وصف . سميته « مباحث
الوقف » . وأنا أرجو الله الذي وفق اليه . وأعان عليه . أن يجعله خالصاً
لوجهه الكريم نافعاً للطلاب . تبصرة وذكري لاولى الالباب . انه على كل
شيء قدير . وبالإجابة جدير .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الوقف

اعلم أن الوقف يشتمل على عدة مباحث أولية لا بد من معرفتها وهي التعريف والركن والحكم واللزوم (الصفة) والأخذ وبعد ذلك تأتي مسأله .
واليك بيان الجميع

* التعريف *

الوقف له معنيان معنى فى اللغة ومعنى فى الاصطلاح .
فما ه فى اللغة الحبس مطلقاً سواء كان حسياً أو معنوياً . وهو مصدر
وقفت أوقف بمعنى حبست وأوقفت لغة غير مقبولة حتى أن بعض العلماء
قد أنكرو وجودها فى لغة العرب ثم اشتهر اطلاق هذا المصدر على نفس الشيء
الموقوف من قبيل اطلاق المصدر واردة اسم المفعول فتقول هذا البيت
وقف أى موقوف

ومعناه فى اصطلاح الفقهاء هو حبس العين عن تملكها لاحد من
العباد والتصدق بالمنفعة على الفقراء ، ولو فى الجملة أو على وجه من وجود البر .
يعنى ان التصديق بالمنفعة قد يكون من أول الامر الى جهة خيرية كالفقراء

والمساجد والمستشفيات . وقد يكون الربيع أولاً للوقف ما دام حياً
ثم لأولاده من بعده ثم وثم الخ فإذا انقرضت الذرية يصرف الربيع لجهة
يعينها الواقف

ويؤخذ من هذا التعريف ان الوقف ينقسم الى قسمين وقف خيرى وهو
ما صرف فيه الربيع من أول الامر الى جهة خيرية . ووقف اهلى وهو ما
جعل استحقاق الربيع فيه اولاً الى الواقف مثلاً ثم لأولاده الخ ثم لجهة بر لا
تقطع حسب ارادة الواقف

* ركن الوقف *

التصرفات ان كانت عقوداً فأركانها الايجاب والقبول . وان كانت
اسقاطاً فلا تحتاج الى القبول . وحيث ان الوقف من قبيل الاسقاط فيكون
ركنه الايجاب فقط . وحينئذ يعقد الوقف بصدور لفظ من الالفاظ الخاصة
به التصادرة من أهله مضافاً الى محل قابل لحكمه ومستوفياً للشرائط اللازمة
كما ستعرفه ان شاء الله في مبحث الشروط . فإذا قال شخص ارضى هذه
صدقة موقوفة على الفقراء مثلاً وتوفرت فيه سائر الشروط انعقد الوقف
بمجرد هذا القول بلا احتياج الى قبول احد . ولا يرد على هذا قولهم ان
الربيع اذا جعل أولاً لشخص معين او أشخاص معينين ومن بعدهم للفقراء
فلا بد لاستحقاقهم الربيع من قبولهم لان الوقف صحيح وان لم يقبلوا وغاية
الامر أنهم لا يستحقون الربيع الا بالقبول . ولهذا لو قال شخص جعلت ارضى
هذه وقفاً على فلان وفلان وسى أشخاصاً معلومين ثم من بعدهم الى الفقراء

بحيث أنه لم يخل عصر من العصور الا وحبس فيه اناس شيئاً من أموالهم على جهات خيرية من أول الامر أو على أنفسهم ثم على أولادهم ثم وشم الخ . ولم يتكرر احد ذلك في العصور الخالية ، فهل بعد ما تقدم يكون عندك ريب في أن الوقف مشروع بالسنة القولية والفعلية والاجماع من اكابر الصحابة (أو أئمتك الذين هداهم الله فبهداهم اقتده)

شروط الوقف

الشرط هو ما كان خارجاً عن حقيقة الشيء ، وتوقفت صحته عليه والشروط التي تلزم في الوقف أربعة أنواع : نوع يتعلق بالواقف ونوع يتعلق بالصيغة التي ينقدها الوقف ونوع يرجع الى العين الموقوفة ونوع يتعلق بالجهة الموقوفة عليها . واليك بيان الجميع

الشروط التي يلزم وجودها في الواقف

الشروط التي تشترط في الواقف على وجه الاجمال شرط واحد وهو أن يكون أهلاً للتبرع اي أنه يكون غير محجور عليه لسبب من الاسباب وعلى وجه التفصيل خمسة شروط . وهي الحرية والعقل والباوغ . عدم الحجر للسفه . أو الغنلة وعدم الحجر للدين . واليك الكلام على كل شرط منها بما يناسبه

(الاول) - يشترط أن يكون الواقف حراً . وعليه فوقف الرقيق غير نافذ ولو كان بأذونه في التجارة اللهم الا اذا أذن له المولى وكان غير

مستغرق بالدين

(الثاني) - أن يكون عاقلاً . وينبني عليه أن وقف المجنون غير صحيح لان صحة التصرف تبني على التمييز وهو غير مميز . ومثله المعتوه لان الوقف من التصرفات الضارة اذ هو من قبيل التبرعات وهو ليس من أهلها والمعتوه هو من كان قايلاً التهم مخاطب الكلام فاسد التمييز الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون

(الثالث) - أن يكون بالغاً . وينبني على هذا الشرط ان زقف الصغير غير صحيح سواء كان غير مميز أو مميزا وسواء كان المميز مأذوناً له أولاً . وسبب ذلك أن الصبي أن كان غير مميز فصحة التصرفات تبني على التمييز وهو غير موجود عنده . وان كان مميزا بقسميه فالوقف من قبيل التبرعات وهو غير أهل لها . ومن له الولاية على ماله لا يملك التبرع بشئ : منه فلا يملك الاذن به لان الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة

وقال بعضهم أن الصبي ان كان مميزا فوقفه صحيح متى كان باذن القاضي ولعل صاحب هذا القول نظر الى أن القاضي لا يأذن الا اذا كانت هناك منفعة له بأن يقف على نفسه أولاً ثم لذريته ثم للفقراء اذ في هذه الحالة يكون قد حفظ أمواله من التبديد مع حفظ منفعتها له ولذريته ولكن المشهور هو الاول

(الرابع) - أن يكون غير محجور عليه اسفه . وينبني عليه أن وقف

السفيه غير صحيح لانه تبرع وهو لا يملكه . ولا يملكه لما كان الفرض من الحجر على السفيه المحافظة على أمواله حتى لا يصبح عالة على غيره كان وقفه صحيحا اذا كان على نفسه مدة حياته ومن بعهده على ذريته ما بقيت وبمقد انقراضهم

يصرف الربع لجهة خيرية لان فيه حفظ امواله من الضياع مع استبقاء منفعته له ولذريته . ويظهر ان المحجور عليه للغفلة مثل المحجور عليه للسنة

(الخامس) - ان يكون الواقف غير محجور عليه بسبب الدين . وينبني على هذا ان الشخص اذا كان مديناً وحجر عليه فوقف شيئاً من امواله كان هذا الوقف غير صحيح . ولكن هذا ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كانت الديون مستغرقة لجميع ماله . فان كانت غير مستغرقة له صحح الوقف في الرائد عن الدين لان الحجر عليه لحق الدائنين وفي هذه الحالة لا تأثير على حقوقهم فيصح الوقف . ويؤخذ من هذا ان براءة الذمة ليست بشرط لصحة الوقف . ويتفرع على هذا انه لو كان الشخص مديناً وكان غير محجور عليه صح وقفه ولو استغرق الوقوف كل ماله . اما اذا كان المدين لا يملك شيئاً لوفاء دينه غير العين التي وقفها بعد ثبوت الدين وطلب الدائن دينه فان القاضي يأمره بتسديد دينه فان وفاء فيها والا فلا ينفذ القاضي هذا الوقف بل يبطله ويجبر المدين على بيع كل الموقوف لأداء الدين من ثمنه ان استغرقة الدين أو ان يبيع منه بقدر ما يسدد الدين والباقي يستمر وفقاً على حاله فان امتثل فيها والا قام القاضي مقامه في ذلك لان امتناعه بغير حق شرعي

ففي توفرت هذه الشروط في شخص سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ووقف جميع ماله أو بعضه على من يجب نفعه وبره من اولاده ونسائه وعقبه وأقاربه أو من الاجانب الفقراء أو على وجه من وجوه البرّ صح هذا الوقف متى كان في حال صحته ولا يتوقف نفاذه على اجازة ورثته أو غيرهم

﴿ الشروط التي يلزم وجودها في الصيغة ﴾

الشروط التي يلزم وجودها في الصيغة ستة وهي

(الاول) — أن يكون الوقف منجزاً إلا معلقاً على شرط غير موجود في الحال لأن فيه شبهة التملكيات وهي لا تقبل التعليق على غير ما هو حاصل بالفعل. وينبني على ذلك أن الواقف إذا قال داري موقوفة على الفقراء صح ذلك لأنه منجز. ولو قال إن كانت هذه الدار مسكناً لي فهي وقف على كذا وهي في الواقع مملوكة له صح ذلك أيضاً لأنه في حكم المنجز ولو كانت الدار غير مملوكة له لم يصح حتى أو اشتراها بعد ذلك لا تكون وقفاً. ولو قال إن اشتريت أرض كذا فهي وقف فاشترتها فلا تكون وقفاً بهذه العبارة بل لا بد من صيغة تفيد الوقف بعد الشراء.

(الثاني) — أن لا يكون الوقف مضاعفاً إلى ما بعد الموت. فلو أضافه إلى ما بعد الموت كأن قال داري موقوفة بعد موتي اعتبر ذلك وصية فيصح له الرجوع عنه ويجوز له بيعه ورهنه وإذا مات بدون وجود ما يبطل عبارته كان ذلك وصية بالوقف فإن كان ذلك على أجنبي وخرج من الثلث لزم الوقف وصرف في مصارفه التي بينها الواقف وأولم يحجز الورثة. وإن كان أكثر من الثلث توقف الزائد على أجازتهم. وأن كان الوقف على وارث فسيأتي حكمه في وقف المريض.

(الثالث) — أن لا تكون الصيغة مؤقتة بوقت. وينبني على ذلك أنه لو قال جمعت أرضي هذه موقوفة مدة سنة مثلاً قال بعضهم لا يصح الوقف مطالتاً سواء اشترط رجوعه إلى ملكه بعد الوقت أولاً. وفضل آخرون

بين ما اذا اشترط الرجوع بعد الوقت وما اذا لم يشترط فان كان الاول كما ناقشنا
وقفت كذا سنة وبعدها يرجع الى ملكي بطل الوقف وان كان الثاني صح
الوقف وانما التوقيت

(الرابع) — أن لا يكون في الصيغة خيار شرط سواء كانت مدة الخيار
معلومة أو مجهولة وينبغي على ذلك انه اذا قال وقف كذا على ان لي الخيار
أعلى اثنى بالخيار ثلاثة أيام مثلا بطل الوقف وقال أبو يوسف ان كانت
مدة الخيار مجهولة لا يصح ويصح متى كانت معلومة. وكل هذا بالنسبة لغير
المسجد وأما في المسجد فخيار الشرط لا يؤثر في وقفه بل يصح ويأنف الشرط
(الخامس) — ان لا تكون الصيغة مقرونة بشرط يؤثر على أصل الوقف
وينبغي على ذلك ان الواقف اذا اشترط بقاء العين الموقوفة على ملكه
أو اشترط بيها وصرف ثمنها على مصالحه أو التصديق به فلا يصح الوقف
وهذا هو المختار وبعضهم يلغى الشرط ويصحح الوقف

فلو كان الشرط لا يؤثر على أصل الوقف بل كان تأثيره على منفعته كما
إذا اشترط أن الزرع يصرف للمستحقين ولو احتاج الوقف الى العمارة أو
اشترط أن النظر يكون لفلان ولا يزل وان خان صح الوقف ولغا الشرط
اتفاقا للمقاضي عزله متى وجد. ويجب لذلك . ولو كان الشرط غير مؤثر على
أصل الوقف ولا على المنفعة كما اذا اشترط أنه يبدأ من ربيع الوقف بقضاء
دينه صح كل من الوقف والشرط اتفاقا . وسيأتي هذا المبحث بما لا مزيد
عليه في الكلام على الشروط التي يشترطها الواقفون في أوقافهم

(السادس) — أن تكون الصيغة مشتملة على التأييد بأن يكون الوقف

منتهياً لجهة بر لا تنقطع . ولا يشترط أن يكون التأييد موجوداً في اللفظ بل هو أو ما يقوم مقامه . فالتأييد معنى شرط لازم لصحة الوقف . وأما ذكر التأييد نصاً أو ما يقوم مقامه كلفظ صدقة ففيه تفصيل وهو أنه إن كان الموقوف عليه غير معين فلا يشترط وإن كان معيناً فإن كان تعييننا لا يشمل الانقطاع فلا يشترط أيضاً وإن كان يحتمل الانقطاع كان شرطاً

وينبني على هذا أن الشخص إذا قال جمات أرضي الفلانية وقفاً لله عز وجل أو جماتها موقوفة لطاب ثواب الله تعالى أو موقوفة على وجه البر وما ماثل هذه الالفاظ كان الوقف صحيحاً . ومثله ما إذا قال وقفت أرضي هذه أو جماتها موقوفة ولم يزد على ذلك . لأن مطلقه ينصرف إلى الفقراء عرفاً وهم لا يتقطعون فتصرف الذلة لهم

ومن باب أولى يصح الوقف إذا كان على غير معين وذكر معه اللفظ الأبدي أو ما يقوم مقامه كقوله جمات أرضي هذه صدقة . موقوفة أبداً أو صدقة موقوفة على الفقراء

وإنه إذا قال جمات أرضي الفلانية وقفاً على ولدي وولد ولدي ونسبهم وعقبهم ثم للمتراء أو على فلان وأولاده ثم للفقراء صح الوقف لأن الموقوف عليه لا يحتمل انقطاعه . وحينئذ يصرف الربع للاشخاص المعامرين ويؤيد انقراضهم بصرف للفقراء

وإنه إذا قال جمات أرضي هذه وقفاً على فلان أو على فقراء بنى فلان أو على يتامى بنى عمرو وهم يحصون عدداً أو قال جماتها وقفاً على ولدي وولد ولدي ولم يزد على ذلك لا يصح الوقف لأن الموقوف عليهم معينون تعييننا

يحتمل الانقطاع . فلا بد لصحة الوقف من ذكر لفظ التأييد أو ما يقوم مقامه . وهذا هو رأى أبي يوسف وهو المول عليه

وقد اختلف العلماء فيما اذا قال جعلت أرضي هذه موقوفة على الزمى أو العميان أو قراء القرآن أو الفقهاء أو أبناء السبيل أو طلبة العلم فقال بعضهم الوقف غير صحيح لأن هذه الأوصاف تشمل الفقير والغنى فلا بدرى لمن تعطى الغلة ، الأغنياء أو الفقراء ، ولا يمكن صرفها للجهتين لاستلزام اختلاف الجهة غنى وفقرا اختلاف المصروف هبة وصدقة وهما مختلفان . ولا يمكن صرف الغلة لاحدهما بيمينه لئلا يلزم عليه الترخيع بالإمراجيح وهو لا يجوز . وقال بعضهم بصحة هذا الوقف لان هذه الأوصاف مشعرة بالحاجة استعمالا إذ العمي والاشتغال بالعلم مثلا يقطع عن الكسب فيغلب فيهم الفقر فيكون هذا هو عرض الواقف فيجمل كلامه عليه . وحينئذ يصرف الربيع للفقراء منهم . وهذا هو الصحيح لقوة مدركه

✽ الشروط التي يلزم وجودها في الموقوف ✽

يشترط في الموقوف ثلاثة شروط وهي

(الاول) - أن يكون مالا متقوماً سواء كان عقارا او منقولا . الا أنه اذا كان عقارا صح وقفه مطلقاً . وان كان منقولا فان كان تابعا للعقار صح وقفه مطلقاً أيضاً أى سواء تمورف وقفه أولا . وان كان وقفه مستقلا فلا يصح الا اذا جرى العرف بوقفه كما سيتضح لك في وقف المنقول

(الثانى) - أن يكون معلوما وقت الوقف . وينبني على هذا أنه اذا قال وقفت شيئا من مالى أو بعضه أو جزءا منه أو سهما فلا يكون الوقف صحيحا

للجهالة . ومثله ما اذا قال ونفت هذه الارض أو هذه ولو عين المحرف .
 (وانظر لأى شىء لم يقولوا بالصحة ويرجع اليه في البيان كما في الوصية) .
 ومما فرعه على هذا الشرط عدم صحة الوقف فيما اذا وقف شخص ارضاً فيها
 اشجار واستثنى الاشجار منها . وعللوا ذلك بأنه صار مستديماً للاشجار
 بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولاً .

وقد نصوا على صحة الوقف استحداثاً فيما اذا وقف جميع حصته من
 هذه الارض ولم يسم السهام وقت الوقف . ولعلمهم نظروا الى أن استحقاقه
 معين في الواقع فلا يحتمل غيره بخلاف ما ذكر قبل

(اثبات) — أن يكون مملوكاً للواقف وقت الوقف . وينبني على هذا
 الشرط أن الغاصب لو وقف الارض المفضوبة ثم اشتراها من مالكها ودفع
 له الثمن أو صالحه على مال دفعه اليه لم تصر وقفاً .

وأنه اذا اوصى بأرض لرجل فوقها الموصى له بها في الحال ثم مات الموصى
 فلا يصح هذا الوقف لان الموصى له لا يملك الموصى به إلا بعد موت الموصى
 وانه لو اشترى أرضاً على أنف البائع بالخيار فوفقه ثم اجاز البائع البيع
 لم تصر وقفاً . لان الخيار اذا كان للبائع لا يخرج المبيع عن ملكه فلم تكن
 مملوكة للواقف وقت الوقت فلا يصح

وانه لو وقف الموهوب له الارض قبل قبضها لا يصح الوقف لان
 الموهوب لا يملك الا بالقبض

وانه لو اشترى داراً شراءً فاسداً ووفقه قبل قبضها لم يصح الوقف .
 فلو وقفها بعد القبض صح وعليه قيمتها للبائع لان المبيع لا يملك بالمقد الفاسد

الإ إذا اتصل به الفيض . والفروع من هذا القبيل كثيرة فلا حاجة للتطويل
ويتفرع على هذا الشرط أن وقف الاقطاعات لمن هي في يده أو وقف
أرض الحوز من الامام غير جائز لأنها ليست مملوكة لمن وقفها . فالاقطاعات
هي الأراضى التي أعطاها الامام لأناس مخصوصين لينتفعوا بها مع بقاء ملكية
الرقبة لبيت المال . فلو كانت مملوكة للامام واقطعها لشخص جاز له وقفها
لأنها والحالة هذه تكون ملكه

وكذلك لو كانت الأرض مواتاً وأحياها شخص باذن الامام ثم وقفها
صحيح لأنها صارت ملكه

وأرض الحوز هي الأراضى التي عجز أصحابها عن زرعها وإداء خراجها
فتركوها للامام لتسكون منها معها عوضاً عن الخراج المقرر عليها ووقفها باقية على
ملك أربابها . فإذا وقفها الامام كان وقفه غير صحيح لأنه غير مالك لها بل
الملك باقية لأربابها

﴿ الشروط التي يلزم وجودها ﴾

(في الجهة الموقوف عليها)

الشروط التي يلزم وجودها في الجهة هي أن يكون الوقف عليها قربة
في ذاته وعند المتصرف بمعنى أن الشريعة الاسلامية تعتبر الوقف عليها برا
وتقرباً الى الله تعالى . والواقف يمتد ذلك

ويتفرع على هذا ما يأتي . (أولاً) ان وقف المذمي على فقراء المسلمين
وأهل الذمة صحيح . (ثانياً) أن وقف المسلم على فقراء أهل الذمة والمسلمين
صحيح أيضاً لأن كلا من المسلم والمذمي يمتد ذلك قربة وكذا الشرع .

(ثالثا) أن وقف المسلم والذي على بيت المقدس صحيح لما ذكره (رابعا) أن وقف الذي على مسجد غير بيت المقدس ووقف المسلم أو الذي على بيعة أو كنيسة غير صحيح لانتهاء الشرط المتقدم

﴿ وقف المريض مرض الموت ﴾

اعلم أنهم اختلفوا في تعريف مرض الموت على أقوال كثيرة ولكن المعول عليه منها أنه هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصالحه خارج البيت ويكون الغالب فيه موت المريض ولا شك أن هذا اختلف باختلاف الأشخاص بالنسبة لوظائفهم وهذا في حق الرجل. أما في حق المرأة فهو المرض الذي يكون الغالب فيه موتها ويعجزها عن القيام بمصالحها داخل البيت. وقد اتفقوا على أن تصرفات المريض تخالف تصرفات الصحيح. وبيان ذلك أن التبرعات إما أن تصدر في حالة الصحة وإما أن تكون في حالة مرض الموت. وعلى كل فإما أن تكون منجزة وإما أن تكون مضافة إلى ما بعد الموت. فإن كانت منجزة في حالة الصحة نفذت من كل المال بدون أن يكون لاحد اعتراض عليها إلا إذا كان محجورا عليه فإنما ينظر لسبب الحجر ونعطي الحاكم المناسب له. وإن كانت في حالة الصحة ولكن مضافة إلى ما بعد الموت أو كانت في مرض الموت سواء كانت منجزة أو مضافة يكون حكمها حكم الوصية

ومن حيث أن الموضوع هو الوقف فلا يتعرض لغيره بل يقتصر عليه

فاستمع حتى تعرف الحكم وهو

إذا وقف المريض مرض الموت شيئاً من أمواله سواء كان الوقف منجزاً أو مضافاً إلى ما بعد الموت فلا يمكننا الحكم على هذا الوقف بأنه نافذ أو غير نافذ إلا بعد معرفة حال الواقف من كونه مديناً أو غير مدين وحال الموقوف عليه من كونه وارثاً أو غير وارث ومقدار الشيء الموقوف من كونه أقل من الثلث أو مساوياً له أو أكثر منه . فالواقف إما أن يكون مديناً أو غير مدين . فإن كان مديناً فإما أن يكون الدين مستغرقاً لجميع المال أو غير مستغرق . وعلى كل حال فإما أن يكون الموقوف عليه أجنبياً أو وارثاً له . وعلى كل من هذه الأحوال فإما أن يكون الشيء الموقوف أقل من الثلث أو مساوياً له أو أكثر منه وكل له حكم يخصه واليك البيان

فإن كان الواقف مديناً وكان دينه مستغرقاً لجميع التركة فسواء كان الموقوف عليه وارثاً أو غير وارث وسواء كان الموقوف أقل من الثلث أو مساوياً له أو أكثر فالوقف غير نافذ إلا بإجازة الغرماء له . وفي هذه الحالة لو كان الوقف لأجنبي أو لبعض الورثة لم يكن للورثة حق في المعارضة لأن ذلك ليس من حقهم بل من حق الغرماء وقد اسقطوه بإجازتهم للوقف

وإن كان الدين غير مستغرق للتركة فنخرج أولاً منها بمقدار الدين ونحكم على الباقي حكمنا على التركة عندما تكون خالية عن الدين وإن كان غير مدين أصلاً وكان الموقوف عليه أجنبياً فإن كان الوقف أقل من الثلث أو مساوياً له نفذ بدون توقف على إجازة الورثة . وإن أكثر منه توقف الزائد على إجازتهم فإن أجازوه نفذ وإلا بطل

وإن كان الواقف على بعض الورثة ومن بعدهم لأولادهم ثم للفقراء مثلاً

فان كان الموقوف يخرج من الثلث توقف نفاذ الوقف على اجازة بقية الورثة فان اجازوه تقسم غلته على الموقوف عليهم كنص الواقف وان لم يجزوا قسمت بين الموقوف عليهم وبين باقى الورثة على قدر ميراثهم من الواقف . وكل من مات منهم عن ورثة ينتقل سهمه الى ورثته مادام أحد من الموقوف عليهم حياً . فاذا انقرض الموقوف عليهم صرفت الغلة جميعها الى من حملها الواقف لهم بعد الورثة الموقوف عليهم ولا يعطى لغير الموقوف عليهم شيء من ربحه . واذا كان الموقوف أكثر من الثلث ولم تجز الورثة حكماً على ما يخرج منه بالحكم المتقدم . واما الزائد عنه فيقسم بين جميعهم قسمة تملك واختصاص . فان اجاز البعض نفذ بقدر حصته ولنضرب لك بعض أمثلة ونطبقها على القاعدة المتقدمة لتتيسر عليها غيرها اذا الامثلة كثيرة جداً

فاذا وقف شخص في مرض موته جميع أملاكه على أولاده وأولادهم ما تناسلوا فاذا انقرضوا فللفقراء ثم مات في مرضه وخلف بنتين وأختا لاب والاخت لا ترضى بهذا الوقف جاز الوقف في الثلث ولم يجز في الثلثين بالنسبة لها . وحينئذ يقسم الثلثان بين الورثة على قدر استحقاقهم في الميراث قسمة تملك واختصاص اذا لم تجز البنتان الوقف . وبوقف الثلث فما خرج من غلته يقسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم في الميراث معاشرت البنتان فتأخذ كل منهن الثلث فاذا توفيت البنتان صرفت الغلة الى أولادها وأولاد أولادها كما شرط في الوقفية بدون اعتراض بقية الورثة . وانت لا يخفى عليك استخراج الاحكام عند ما يكون الموقوف بعض المال والمسألة بحالها ولو وقف على أولاده وأولاد أولاده ونسبهم أبداً بينهم بالسوية ثم على

المساكين وتوفي عن أولاد وأولاد بنات وزوجة وأب وام وكان الموقوف يخرج من الثلث فإن أجازت الورثة كانت الغلة بين الموقوف عليهم على حسب نص الواقف . وإن لم تجز قسمت الغلة على أولاده لصلبه وعلى أولاد بناته فما أصاب أولاد بناته يعطى لهم خاصة ويقسم بينهم كنص الواقف وما أصاب أولاد الصاب يعطى منه للزوجة الثمن والسدس للأب ومثله للأم ويقسم الباقي بينهم للذكر . مثل حظ الانثيين وإن خالف شرط الواقف لأن الوقف في المرض كالوصية وهي لا تجوز لو ارث دون وارث عند عدم الإجازة فلو وجدت قسمت الغلة عليهم كنص الوافية

وتستمر القسمة على هذا ما بقي أحد من أولاد الصاب موجوداً . فإذا انقرضوا صرفت الغلة كلها لأولاد البنات على حسب نص الواقف لجوازه عليهم عند وجود أولاد الصاب وسقط ما كان يعطى لزوجته وأبويه لأنهم ليسوا بموقوف عليهم . وإنما أعطيناهم على حسب فرائضهم مما أصاب أولاد الصاب عند وجودهم لوقفه في المرض على بعض ورثته دون البعض الآخر وهو لا يجوز إلا بالإجازة ولم توجد . وأنت لا يخفى عليك استخراج الحكم فيما إذا كان الموقوف أكثر من الثلث والمسألة بحالها

وإن كان الوقف على كل الورثة فإن أجازوا نفذ وإن لم يجزوا نفذ في الثلث فقط على حسب الطريقة المتقدمة

ويظهر لك مما تقدم أن حكم الوقف في مرض الموت يخالف حكم الوصية . لأن الوصية لا تنفذ إذا كانت لبعض الورثة إلا بأجازة الباقي ولو كان الموصي به أقل من الثلث . وأما الوقف فخكمه ما عرفته . والفرق

بينهما ان الوصية فيها تملك رقبه الموصى به الى بعض الورثة فلا تنفذ الا بأجازة
 الباقي لقوله عليه الصلاة والسلام « لا وصية لوارث الا ان يجزها الورثة »
 وأما الوقف فايس فيه تملك لرقبة للوارث ولا لغيره بل تملك المنفعة ولم
 تتمحض للوارث بل له ولغيره فاعتبر الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث
 بالنظر الى غلة الثلث الذي صار ونفياً فلا يتبع الشرط مادام الوارث حياً بل
 تقسم غلة هذا الثلث بين الورثة على فرايض الله تعالى فاذا انقرض الوارث
 الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث

﴿ وقف المنقول قصداً واستقلالاً ﴾

الموقوف ان كان منقولاً وكان تابعاً للمقار صح وقفه مطلقاً أى سواء
 تعورف وقفه أو لا . وان كان وقفه استقلالاً فان كان متعارفاً جاز وقفه وان
 كان غير متعارف فلا يجوز
 وينبى على ذلك ان الارض ان كانت موقوفة وقررت عليها الحكر وبني
 عليها المحتكر بأذن متولى الوقف جاز له وقف هذا البناء لان ذلك متعارف
 سواء وقفه على الجهة الموقوفة عليها الارض أو على جهة أخرى وان وقف
 الدراهم ، الدنانير والمكيات والموزونات في البلاد التي تعورف وقفها صح
 أيضاً . ولكن لما كان الغرض من الوقف استمراره بقدر الامكان والدراهم
 والدنانير لا يذتفع بها الا بالاستهلاك فتمد أوجدوا طريقة لاستقلالها مع
 البقاء وهي أن تعطى الدراهم الموقوفة لشخص يتجر فيها ويكون له جزء من

الرجح حسب الاتفاق (مضاربة) أولاً يأخذ شيئاً من الرجح (بضاعة) ثم يعطى الرجح كله أو بعضه للموقوف عليهم . والمكيلات والموزونات تباع ويفعل بشها ما فعل بالدرهم والدنانير الموقوفة . ويظهر أن النقود اذا كانت تفي لشترى عقار يستغل ويعطى ريعه للموقوف عليهم أتبع ذلك لان العتار أتى من النقود ولو أخرج فيها كما هو ظاهر . وهناك طريقة أخرى بالنسبة للمكيلات وهي أن يعطى جزء منها لبعض الموقوف عليهم عند الاحتياج لزراعتها ويؤخذ منهم بقدر ما أخذوه عند خروج المحصول ثم يعطى لغيرهم في السنة المقبلة وهكذا فينتفع كل على التعاقب

✽ ما يجوز بيعه من الوقف وما لا يجوز ✽

الأصل في الوقف عدم جواز بيعه ولكن قد يعرض ما يسوغ البيع ويبان ذلك أن الموقوف إما أن يكون عقاراً أو منقولاً فان كان عقاراً جاز بيعه في الأحوال الآتية

أولاً - إذا اشترط الواقف الاستبدال جاز له ولمن اشترط له بيع الموقوف ولو لم تكن هناك ضرورة

ثانياً - إذا لم يشترط أو نهى الواقف عن الاستبدال فإنه يجوز بيعه أيضاً عند الضرورة أو المصلحة كما يظهر لك في مبحث الاستبدال

ثالثاً - إذا وقف المدين شيئاً من أمواله وطلب الغريم دينه وليس للمدين الوقف ما يسدد به دينه غير الدين الموقوفة فإنه يباع ليستوفي الدائن

دينه . وتقدم لك هذا المبحث عند الكلام على المحجور عليه بالدين
 رابعاً — اذا رهن المدين عند دائته شيئاً بهذا الدين وسلمه له ثم وقفه
 وليس له مال آخر يقضى منه الدين فان الوقف صحيح وان كان يباع عند عدم
 الوفاء بالدين لانه لا يشترط لصحة الوقف أن لا يتعلق بالوقوف حق الغير
 كالرهن والاجارة . وينبى على ذلك انه لو أجر أرضه عامين مثلاً فوقها قبل
 مضيها لزم الوقف ولا يبطل عقد الاجارة . فاذا انقضت المدة صرف ريعها
 الى الجهة التي عينها الواقف . وانه لو رهن أرضه ثم وقفها قبل أن يفتكها
 صح الوقف وان كان للمرتهن حق الحبس حتى يستوفي دينه ومتى افتكها
 الواقف صرف ريعها كمنص الواقف . فلو مات قبل الافتكك وترك مالا
 سدده منه الدين ولزم الوقف . وان لم يترك مالا بيع المرهون ودفع الدين ان
 كان الدين يستغرقه وحينئذ يبطل الوقف كما في الفتاوى الهندية في مبحث
 شروط الوقف نقلاً عن فتح القدير

وحيث أن الوقف ان كان عقاراً يجوز بيعه في هذه الصور فان كان
 منقولاً جاز بيعه من باب أولى

وان كان منقولاً فاما أن يكون بناء أو شجراً أو غيرهما فان كان الاول
 فلا يجوز بيعه ما لم ينهدم أما ان ينهدم سواء كان لقدمه أو لتنازله ألت به جاز
 بيع الانقراض وان كان لا تباع الا اذا لم يمكن اعادتها بعينها في العمارة الذوية
 بان كانت غير صالحة لذلك أو كان ذلك ممكناً ولكن هناك ما يدعوا الى تأخير
 العمارة وخيف على هذه الانقراض من الضياع يجوز للمولى بأحد هذين
 المسوغين بيعها بأذن القاضي ويمسك ثمنها للعمارة عند الاحتياج وليس له صرفه

للموقوف عليهم لانه بدل عن أعيان الوقف . فان تعذرت العمارة بالكلية بأن لم يكن للوقف ريع تعمّر به الدار ولم يوجد احد يستأجرها ولو مدة طويلة للضرورة ويمجّل الاجرة لعمارتها بها ساغ للقاضي في هذه الحالة أن يبيع ساحة الدار وانقاضها ويشترى بالثمن ما يكون وقفا مكانها وان لم يشترط الواقف الاستبدال

وان كان الثاني (شجرا) فاما أن يكون مثمرا أو غير مثمر . فان كان غير مثمر جاز بيعه ويكون ثمنه مثل الغلة اذا كانت مصلحة الوقف في ذلك وان كان مثمرا فإدام يستغل بالثمار فلا يجوز بيعه الا اذا كانت هناك مصلحة للوقف كما اذا فرضنا ان ظلّه يمنع من ثمار غيره بحيث لو بيع هذا لسكان الثمرة الآتية من الشجر الباقي تؤيد على الثمرة التي تؤخذ من الشجر المقطوع . أما اذا جف الشجر المثمر فلا كلام في جواز بيعه

وان كان الثالث وهو ما اذا كان غير بناء أو شجر فلا يجوز بيعه ما دام صالحا لما هو المقصود منه . وينبني على ذلك أن المواشى وآلات الزراعة والحراثة الموقوفة مع الارض تباع لها اذا ضعفت أو خرجت عن صلاحية ما أعدت له يجوز بيعها وشراء غيرها بثمنها . فان لم يكف ثمنها لشراء ما يلزم بدلا عنها تؤخذ التكملة من غلة الوقف

فان بيع الوقف بمسوغ شرعي فلا كلام في الجواز، أما اذا بيع ولم يوجد مسوغ كما اذا لم يشترط الواقف استبداله فالبيع يكون باطلا . وينبني على ذلك استرداد المبيع . وعند استرداده لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة (أولاً) - ان يكون المبيع على حاله

(ثانيا) - ان يكون حصل فيه نقص

(ثالثا) - ان يكون حصلت فيه زيادة

فان كان الاول فالامر ظاهر لأنه لم يحصل فيه زيادة ولا نقص فيرد

الشيء المبيع ويأخذ المشتري الثمن الذي دفعه ولا يمكن ان كان قد اشفع بالمبيع
يضمن الاجرة مدة انتفاعه به لانه يجب ان تراعى مصلحة الوقف وفي

رجوعه على البائع بالاجرة التي دفعها ينظر فيما اذا كان الشراء حصل بسلامة
نيته أولا . فان كان الاول جازله الرجوع على البائع لانه مأمور . وان كان

الثاني فهو والبائع شريك في الاثم . وحيث ان المشتري هو المستوفى للمنفعة
يكون هو الضامن ولا رجوع على البائع

وان كان الثاني وهو ان يكون قد حصل في الشيء المبيع نقص فلا يخلو

الحال من أحد أمرين

(الاول) - ان تتمكن اعادته الى الحالة التي كان عليها كهدم البناء .

وفي هذه الحالة يؤمر باعادته كما كان

(الثاني) - ان لا تتمكن اعادته كشجر اقلناه . وفي هذه الحالة يضمن

قيمه مستحق البقاء . وللقاضي ان يضمن أيهما شاء من البائع أو المشتري

لان كلا منهما متعد

وان كان الثالث وهو ان يكون قد حصل في المبيع زيادة فلا يخلو الحال

من الامور الآتية

أولا - ان يجدد شيئاً له قيمة بعد النقص كالبناء والفراس

ثانيا - ان يجدد شيئاً ليس كذلك كالبياض في الحائط . فان كان

الاول فاما ان تكون الانقاض أو الاشجار من مال الوقف أو من أموال
المشترى . فان كانت من مال الوقف يؤخذ منه الاصل والزيادة وليس له
ان يرجع على الوقف بشئ (تأمل) . وان كانت الزيادة من مال المشتري
فلا يخلو الحال من أحد أمرين . الاول أن يكون هدم البناء وقلع الشجر
غير مضر بالأرض الثاني أن يضر بها

فان كان الاول فللناظر أخذه الى ملك الوقف بقيمته مستحق الهدم
ان رضى المشتري فان لم يرض أجبر على هدم البناء وأخذ الانقاض وله
الرجوع على البائع بفرق الثمن ان كان مغروراً لا يعلم ان الأرض موقوفة .
أما اذا كان يعلم وأقدم على الشراء فلا رجوع له على البائع مطلقاً لعدم التغير منه
وان كان الثاني فللناظر عمله بأدنى القيم الثلاث (وهي قيمته مستحق
البقاء ومستحق القلع أو الهدم ويهدوماً بالفعل) ان رضى المشتري . فان لم
يرض بذلك تؤجر الأرض والبناء أو الأرض والشجر وتقسم الاجرة بنسبة
قيمة الأرض وقيمة البناء أو الشجر مستحق البقاء ويعطى لكل ما يخصه
ويهدوم هذا الانقاع كما ذمت الاشجار والبناء قائمين . وعند الفلع أو الهدم
تسلم الى المشتري

﴿ وقف المشاع ﴾

المشاع قسمان مشاع فيما لا يحتمل القسمة ومشاع فيما يحتملها .
فالاول يصح وقفه اتفاقاً والثاني فيه خلاف . فأبو يوسف يقول بصحة
الوقف سواء كان الشيوع وقت الوقف أو وقت القبض . وقال محمد يصح

الا اذا كان الشيوع وقت القبض . وينبى على هذا الخلاف المسائل الآتية
 أولاً — اذا وقف الشريكان العقار المشترك بينهما جملة وسلماه الى قيم
 يقوم عليه صح هذا الوقف اتفاقاً لعدم الشيوع وقت الوقف وعند القبض
 ثانياً — اذا وقف كل من الشريكين حصته على جهة ونصبا على وقفها
 قيا واحداً فقبض نصيبهما جميعاً صح هذا الوقف اتفاقاً أيضاً . أما عند أبي
 يوسف فظاهر وأما عند محمد فلا ن الشيوع وان كان موجوداً وقت الوقف
 الا أنه منتف وقت القبض

ثالثاً — اذا وقف كل من الشريكين حصته واختلقا في وقفها جهة وقيا
 ولكن اتحد زمان تسليمها لهما صح الوقف اتفاقاً أيضاً لما تقدم
 رابداً — اذا وقف كل من الشريكين حصته منفرداً وجعل لوقفه قيا
 على حدته وسلمه اليه صح اوقف عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح لوجود
 الشيوع وقت القبض وهو المانع من الصحة عنده

ومنشأ هذا الخلاف اشتراط التسليم وعدمه فمن لم يشترطه وهو
 أبو يوسف أجازده ومن اشترطه وهو محمد لم يجوزده لان القسمة من تمام
 القبض وهذا فيما يحتمل القسمة أما المشاع الذي لا يحتمل القسمة فهو جائز
 اعتباراً بالهبة والصدقة المنفذة . والمفتى به مذهب أبي يوسف

وقد اتفقوا على أن وقف المشاع مطلقاً لا يصح في المسجد والمقبرة لأن
 بقاء الشركة فيهما يمنع الخلوص الى الله تعالى ولأن المأبأة فيها قبيحة لانها
 تؤدى الى أن تقبر فيها الموتى سنة وتزرع أخرى ويصلى لله فيه في وقت
 ويتخذ اصطبلًا في وقت بخلاف الوقف لغيرها لا مكان الاستقلال

والفرق بين المشاع الذي لا يحتمل القسمة والذي يحتملها أن الأول هو الذي يضره التبعض بان كان لا ينفع به أصلاً بعد القسمة أو ينتفع به انتفاعاً يخالف الانتفاع به قبلها وان الثاني هو الذي لا يضره التبعض بل يبقى منتفعاً به بعد القسمة. انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان حاصلها قبلها

والمالك الموقوف بعرضه اما أن يكون مملوكاً لشخصين ووقف أحدهما حصته واما أن يكون مملوكاً لشخص واحد ووقف جزءاً منه . فان كان الأول وريدت المقاسمة لافراز الوقف من الملك جازلاً ووقف أن يقاسم شريكه لهذا الغرض فان شاء تولى القسمة بنفسه وان شاء وكل غيره وهذا اذا كان حياً فلو كان ميتاً فوصيه يقوم مقامه وان كان الثاني بأن وقف شخص نصف داره أو أرضه أو أقل أو أكثر و اراد أن يفرز الموقوف من الملك رفع الامر الى القاضي وهو يعين معتمداً خبيراً بالقسمة ليقاسم الواقف ويفرز كلاماً من الجزئين على حدته . والفرق بينهما أن الشخص يقاسم غيره ولا يقاسم نفسه . ومتى أفرزت حصة الوقف من الملك صارت وقفاً لازماً الى وقفها مرة ثانية . ومن حيث ان الغرض من القسمة تحقيق المعادلة بين الانصاء ولو كان أحدهما أكثر من الآخر مساحة لجودة النصيب الآخر فعند افراز حصة الوقف من الملك لا يخلو الحال من الامور الآتية

(أولاً) — اذا استوى النصيبان في المساحة والجودة والصقع بان لم يزد واحد منهما عن الآخر فلا كلام في صحة هذه القسمة

(ثانياً) — اذا زاد أحد النصيبين عن الآخر في المساحة لضمفه وجودة الثاني بحيث يتفقدان في القيمة صح ذلك أيضاً سواء كانت حصة الوقف هي

الضعيفة أو الجيدة لان الغرض من القسمة المعادلة وقد وجدت . ولهذا لو كانت قطع من الارض الزراعية أو جملة من البيوت مشتركة بين اثنين ووقف أحدهما نصيبه وعند القسمة جمعت حصة الوقف في قطعة واحدة أو بيت واحد صح ذلك لان المعادلة . ووجوده

ولكن هذا اذا لم يدخل في تحقيق معادلة القسمة بين النصيبين مبلغا من التقود يعطى لمن يأخذ النصيب الاقل في المساحة أو الاضعف بالنسبة للوجود . فان حصل ذلك فاما أن يكون الآخذ لهذا المبلغ هو الواقف أو المالك . فان كان الاول فلا يجوز ذلك لانه يصير ناقصا لبعض الوقف اللهم الا اذا كان مشترطا الاستبدال لنفسه فله يجوز ويشترى بهذا المبلغ بما جملة وقفا . وان كان الثاني بان كان المعطى للمبلغ هو الواقف والآخذ هو المالك جاز ويصير كأنه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصاب شريكه بالمبلغ الذي دفعه وحصة الوقف تبقى وقفا وما اشتراه يكون له كماله فاذا أراد تمييز الوقف من الملك يرفع الامر الى القاضي ليعين خبيراً بالقسمة فيقاسمه . وهذا ظاهر فيما اذا كان النصيب الذي أخذ الواقف اكثر في المساحة من النصيب الثاني مع استوائهما في الجودة . اما اذا تساوى النصيبان في المساحة ولكن جعل المبلغ لتحقيق المعادلة بدفعه من يأخذ الأجر فان كان الواقف هو الآخذ وكان غير الواقف هو الاجود فلا يجوز لانه يصير بائعا بعض الوقف . وان كان الآخذ شريكه بان كان نصيب الوقف أحسن فذلك جائز لان الواقف يكون مشتريا لا بائعا . فكأنه اشترى بعض نصيب شريكه ووقفه

✽ استيفاء المنفعة من الموقوف ✽

الشيء الموقوف ان كان صالحا للسكنى والاستغلال فاما ان يصرح
 الواقف باستحقاق الموقوف عليهم الغلة والسكنى واما ان يصرح باستحقاقهم
 السكنى فقط واما ان يصرح باستحقاقهم الغلة دون السكنى واما ان يطلق .
 فان كان الاول فلا كلام في أنهم يستحقون الغلة والسكنى فلهم أخذ
 ريع المين الموقوفة ولهم ان يسكنوها بأنفسهم أو يسكنوها غيرهم بدون مقابل .
 وان كان الثاني لسع نصه فلا يملك الموقوف عليه استغلالها اذ الموقوفة
 عليه السكنى لا يملك الاستغلال عند جميع الحنفية . ووجهه أن المستحق
 قدر ملك المنفعة بدون بدل واجارثتها للغير عقد تملك بدل فهو أقوى من
 الملك بدون بدل . والانسان ليس له أن يملك فوق ما ملك فليست له اجارثتها
 ولو زادت على حاشيته ولا مستحق له غيره (تأمل)

وان كان الثالث وهو ما اذا نص على الاستغلال ففيه خلاف . فبعضهم
 يقول لا يملك كون السكنى لان الغلة عبارة عن الريع كالدرهم أو الدنانير والسكنى
 عبارة عن استيفاء المنافع فهما متغايران . وقال محمد من استحق الغلة يملك
 السكنى لأن قيمة المنافع كمينها في تحصيل المقصود ولأنه لا فرق بين سكنى
 المستحق وغيره بل ان سكنى المستحق أولى لأن سكنى الغير لا جله فيملك
 السكنى بنفسه . ونص ابن عابدين على أن الشر بنابالي رجح قول محمد

وان كان الرابع (وهو ما اذا أطلق) حمل على الغلة وحينئذ يكون

الحكيم فيه كالثالث تمت

ثم ان المستحق للسكنى أما أن يكون واحداً واما أن يكون متعدداً .

فان كان الاول فله ان يسكن الدار الموقوفة بنفسه وله ان يسكن معه أهله وحشمه وخدمه لأنهم تابعون له . فان أراد اسكان غيره فان كان بغير عوض جاز له ذلك وان كان بعوض فلا يجوز لأنه ملك المنفعة بغير عوض فلا يجوز له تملكها بعوض اذ هذا أقوى

وان كان الثاني (متعددًا) فلا يخلو الحال من أحد أمرين . الاول - ان تكون الدار الموقوفة فسيحة ولها مساكن متعددة بحيث يوجد فيها مساكن شرعية تكفي المستحقين . الثاني أن تكون ضيقة ومساكنها قليلة . فان كان الاول جاز للمستحقين أن يسكنوا الدار ويسكنوا زوجاتهم معهم وللنساء أن يسكن أزواجهن ممن أيضا الغدم الضرر . وتكون المهايأة في هذه الحالة مكانية

وان كان الثاني بأن كانت الدار غير وافية بالسكنى على نحو ما تقدم فلا يسكن الدار الا المستحقون من الرجال دون نسايتهم أو من النساء دون أزواجهن لان سكنى الجميع في غير مساكن شرعية يؤدي الى اختلاط غير المحارم في محل واحد وذلك غير جائز شرعا . فاذا تعدد المستحقون وكانوا مختلفين في الذكورة والانوثة وكانت الدار لا تكفي لسكنى الجميع على الوجه الشرعى فلا يسكنها الا من جعل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء

وقال الامام الشافعى من ملك الغلاة ملك السكنى ومن ملك السكنى فقد ملك الغلاة . ووجه ذلك بأن المستحق قد ملك المنفعة على كلا التقديرين فلا فرق في ذلك بين أن يستوفى بنفسه أو يملكها للغير سواء كان بعوض

أو بنير عوض وهذا شأن كل مالك يريد التصرف فيما يملكه - تأمل في كل من الذهبين يظهر لك ترجيح أحدهما

* قسمة الموقوف بين المستحقين *

لما كان الوقف هو حبس العين عن تملكها لاحد من العباد والتصدق بالمنفعة امتنعت قسمة الموقوف بين الموقوف عليهم قسمة تملك واختصاص. وإنما الجائز قسمته قسمة مهايأة سواء كانت مكانية أو زمانية وذلك يختلف بالنسبة لصلاحية الشيء الموقوف

فإن كان الموقوف أرضاً وتراضى المستحقون على قسمتها بينهم بطريق التهاير والتناوب ساغ أن يأخذ كل منهم قطعة منها يزرعها لنفسه سنة أو سنتين ثم يأخذها غيرهم بعد ذلك وهو يأخذ قطعة أخرى وهكذا تستبدل القطع بعضها ببعض إنما يشترط رضا الجميع بهذه القسمة. ومع هذا فهي غير لازمة ولو بعد الرضا

وينبى على ذلك أنه إن أباهم بمض المستحقين بعد حصولها جاز نقضها وإبطالها وإن كان قد رضى بها من قبل (أنظر وتأمل) . ومن باب أولى ما إذا قسم الوقف قسمة مهايأة بتراضى المستحقين ومات احدهم وانتقل الاستحقاق الى أولاده بحسب شرط الواقف جاز لهم نقض القسمة التي ارتضاها والدم

✽ الشروط التي يجوز للواقفين اشتراطها ✽

(والتي لا يجوز)

لما كان لكل واقف غرض مخصوص كانت الشروط التي يشترطها الواقفون كثيرة لا يمكن حصرها . ولذا لا يتأتى أن يبين كل شرط على حدته لكثرة الجزئيات فإذا لا بد من وضع قواعد عمومية تستنتج منها أحكام الجزئيات وهي ثلاث

(القاعدة الاولى) - كل شرط يخل بحكم الوقف يؤثر على أصله فيفسده

الوقف . فإذا اشترط الواقف بيع ما وقفه وحرف ثمنه في حوائج أو مصالح الورثة أو إذا لزمه دين يباع الوقف ويقضى الدين من ثمنه أو أن احتاج أحد من أقاربه بيع الوقف وسلم له الثمن يتصرف فيه كيف شاء كان الوقت غير صحيح لأن هذه الشروط وما مثلها تؤثر على حكم الوقف وهو جسد الذي هو الوقف والتصديق بمنفعته على الدوام

وقال بعضهم الوقف صحيح والشرط لاغ ولكن الاول هو المشهور

(القاعدة الثانية) - كل شرط يوجب تعطيل المصلحة للوقف أو تفويتها

لمصلحة الموقوف عليهم يكون غير معتبر فيكون الوقف صحيحاً والشرط لاغياً وهذا باتفاق . وينبئ على ذلك ما يأتي

(أولاً) - إذا وقف أرضاً له أو داراً واشترط عدم الاستبدال ثبت

للتقاضى مخالفة هذا الشرط إذا اقتضت الضرورة أو المصلحة للوقف ذلك لمخالفة الشرط المصلحة

(ثانياً) - إذا اشترط الواقف ان لا يعزل الناظر الذي ولاه وكان

خائفاً أو غير اهل للنظر ثبت للقاضي عزله لأن هذا الشرط مخالف لمصلحة
الوقف والموقوف عليهم

(ثالثاً) — اذا اشترط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس
لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للموقوف عليهم ثبت
للقاضي مخالفة هذا الشرط . وقس على هذه غيرها من الشروط التي
من هذا القبيل

(القاعدة الثالثة) — كل شرط لا يخل بحكم الوقف وليس فيه تعطيل
لمصلحته ولا نقويت لمصلحة الموقوف عليهم فهو جائز معتبر فتلزم مراعاته
ويجب على ذلك أن الواقف اذا انشأ وقفه على نفسه ينتفع به مدة حياته
بأسائر وجوه الاستفاعة ومن بعده يكون الربيع لأولاده وأولاد أولاده ونسلهم
وعقبهم حتى تنقضي الذرية ومن بعد ذلك يصرف ريعه الى جهة خيرية عينها
صح الوقف وأبع الشرط . ولكن كيفية الصرف يتبع فيها شرط الواقف .
ويقال ذلك أنه لا يخلو الحال من واحد من أمرين (الاول) أن لا يرتب بين
الدرجات (الثاني) أن يرتب بينها فان كان الاول وشرط مع ذلك ان تقسم
الغلة بينهم بالتساوي بلا مفاضلة ولا امتياز أي بلا ايثار الذكور على الاناث
صح ذلك ونقد وكان أبر بأولاده . واذا أراد المفاضلة بينهم وآثر الذكور
على الاناث بأن اشترط أن تقسم الغلة بينهم على حسب الفريضة الشرعية
صح شرطه وكان أقرب للصواب . وفي هذه الحالة لا تحجب الطبقة العليا
منهم الطبقة السفلى لأنه لم ينص على ذلك . وحينئذ يستحق كل من وجد
من ذرية الواقف سواء كان من أولاد الذكور أو أولاد الاناث فتقسم الغلة

بينهم جميعا بالتساوي أو التفاضل على حسب الشرط ولا يأخذ كل واحد من الذرية الانصبابا واحدا عند القسمة عليهم لأنه لم يوجد ما يدل على خلافه حتى اذا وجد تبع . فلو أنشأ وقفه بالكيفية المتقدمة واشترط انه كلما حدث الموت على واحد منهم وكان له ولد أو ولد وان سفل فنصيبه لولده وولد ولده ونسله صح الشرط وحينئذ تقسم غلة الوقف بين الموقوف عليهم جميعهم ويتهم بالسوية وما أصاب الميت يأخذه ولده واحدا كان أو أكثر منضمما الى نصيبه في الوقف

وان كان الثاني وهو ما اذارتب بين الدرجات بأن أنشأ الوقف بالكيفية المتقدمة وشرط أن الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى صح الشرط أيضاً . وحينئذ تقسم الغلة على من كان موجوداً من الطبقة العليا وقت ظهور الغلة سواء كان موجوداً يوم الوقف أو حادثاً بعده . فلا يعطى لأحد من الدرجة الثانية شيء ما لم ينقرض الموجود في الدرجة الاولى ولا لمن هو موجود من الدرجة الثالثة حتى ينقرض من في الثانية وهكذا حتى تنقرض الدرجات موتاً عن آخرها فتصرف الغلة الى الجهة التي عينها الواقف بعد انقراض الذرية . فان اشترط الواقف في هذه الحالة أن من مات من الموقوف عليهم وترك ولداً أو ولد وولد وان سفل فنصيبه لولده ونسله يعتبر شرطه وينقل نصيب الميت من الدرجة الاولى الى ولده ونسله . وحينئذ يشارك المستحقين في الدرجة الاولى وان كان من الدرجة الثانية . وينقل نصيب الميت من الدرجة الثانية الى ولده في الدرجة الثالثة . وهكذا عملاً بنص الوقف . فان سكت الواقف عن نصيب الميت فلا يعطى نصيبه لولده بل يرجع لاصل

الغلة ويقسم على جميع المستحقين الموجودين في درجة المتوفى ويدخل تحت القاعدة الثالثة أنه إذا أنشأ وقفه على جهة معينة ثم على الفقراء وشرط أنه ان احتاج ولده أو ولد ولده ترد الغلة إليهم صح الشرط . فإذا احتاج البعض من ولده ترد الغلة كلها إليهم وان لم يكن البعض الآخر محتاجا . فإذا استغنوا كلهم تنقطع عنهم وترجع الى ما كانت عليه وكذلك إذا أنشأ وقفه على جماعة بأعيانهم ومن بعدهم للفقراء وشرط أنه إذا احتاج قرابته يرديع الوقف إليهم صح شرطه وتستحق الغلة الجماعة الموقوف عليهم . فإذا احتاج بعض قرابته ترد الغلة كلها إليهم . ولا يشترط لردّها احتياج جميعهم . فإذا استغنوا كلهم تنقطع عنهم وترجع الى ما كانت عليه

وانه إذا أنشأ وقفه بالطريقة التي يراها وشرط في الوقفية أن يقضى دينه من ريعه صح الشرط فيتبع ويوفى الدين من ريع الوقف سواء كان الدين ثابتا وقت الوقف أو وجد بعده

وكذا لو اشترط أنه لو مات وعليه دين يبدأ من غلة وقفه بقضاء دينه وما فضل يصرف في سبيله الذي سماه يعتبر شرطه ويجب العمل به . فان لم يشترط وفاء دينه من غلة وقفه ومات مديونا بدين سابق على الوقف أو لاحق له فلا يتعلق الدين بغلة الوقف بل بتركته فتكون غلة الوقف لمن جعلها لهم خاصة

وينبئ على اعتبار شرط الواقف متى كان غير مؤثر على أصل الوقف أو المنفعة منه أنه إذا أنشأ وقفا واشترط الترتيب بين الدرجات وزاد على

ذلك أن من مات منهم قبل استحقاقه شيئاً من ريع الوقف وترك ولداً أو ولد
ولد وان سفل قام ولده في الاستحقاق مقامه واستحق ما كان يستحقه والده
لو كان حياً صح شرطه ووجب العمل به . فلو فرض وكان للواقف أولاد
ومات أحدهم قبل صدور الوقف وترك ولداً أو ولد ثم مات الواقف فلا
يشارك الولد أعمامه لعدم دخول أصله في الموقوف عليهم . لكن إن مات
أحد أولاد الواقف بعد صدور الوقف وقبل استحقاقه شيئاً من ريع الوقف
وترك ولداً مثلاً شارك أعمامه في الاستحقاق ويأخذ معهم ما كان يستحقه
والده لو كان حياً عملاً بشرط الواقف

والشروط التي يشترطها الواقفون أما أن يمكن العمل بجميعها وأما أن
لا يمكن . فإن كان الأول وجب العمل بها . وإن كان الثاني بأن نص
على شرطين متعارضين فإنه يعمل بالمتأخر منها ويكون ناسخاً للأول . وهذا
داخل تحت قولهم « شرط الواقف كنص الشارع » فإن النصين إذا تعارضا
عمل بالمتأخر منها

ويذنب على ذلك أنه إذا نص في أول كتاب الوقف على أنه لا يباع ولا
يوهب ولا يملك ثم قال في آخره على أن لفلان بيعه والاستبدال بثمنه ما يكون
وفقاً مكانه ثبت لفلان بيعه عملاً بالنص الثاني ويكون ناسخاً للأول . ولو
عكس بأن قال على أن لفلان بيعه والاستبدال به ثم قال في آخره وليس
لأحد بيعه لا يجوز البيع لأنه رجوع عما شرطه أولاً

وأنت لا يخفى عليك بعد الامتداد الذي تقدم لك الحسب على أي شرط
يشترطه الواقفون . فمتى رأته مؤثراً على أصل الوقف فأحكم بطلان الوقف

(على المشهور) . وان رأيت مؤثراً على منفعته فأبغ الشرط وصحح الوقف ،
ومتى رأيت غير مؤثر على واحد منهما فاحكم بصحة كل من الوقف والشرط ،
ومتى رأيت شروطاً كثيرة وامكانك العمل بها فلا تبغ واحداً منها وان لم
يمكنك العمل بالجميع فاعمل بالخير واحكم باغو ما قبله . وحينئذ فلا حاجة للتطويل

✽ الشروط العشرة ✽

الشروط التي يشترطها الواقفون في أوقافهم وان كانت كثيرة لأنها
تبع لاغراضهم وكل له غرض مخصوص الا أن الفقهاء بعد ما تكلموا على
القواعد المتقدمة خصوا منها بعض الشروط وسموها بالشروط العشرة وهي
الزيادة والنقصان — والادخال والخراج — والاعطاء والحرم — والتغيير
والتبديل — والبديل والاستبدال
ولكن بالنظر نجد ان تسميتها عشرة تسمية اصطلاحية فقط اذ هي
أقل لأن بعضها مكرر مع البعض الآخر كالاخراج فانه عين الحرم .
ولكن لا بأس بالتكلم عليها كما قالوا

✽ الزيادة والنقصان ✽

متى أنشأ شخص وقفاً على أناس مخصوصين ومن بعدهم جعل ريعه
الى جهة بر لا تنقطع وعين لكل منهم مبلغاً معلوماً يأخذه سنوياً أو شهرياً
اتبع شرطه فلا يخالف الا اذا حفظ لنفسه هذا الحق

وينبني على ذلك انه اذا اشترط أن يزيد في مرتبات من يزي زيادته من أهل الوقف أو في معاليم أصحاب الوظائف وأرباب الشعائر وان ينقص من مرتبات ومعاليم من يرى نقصانه صح الشرط لانه غير مؤثر على أصل الوقف ولا على منفعته . وحينئذ فله أن يزيد وينقص متى أراد . لكن اذا زاد واحداً منهم أو نقصه مرة فليس له أن يغيره بعد ذلك الا اذا اشترط لنفسه في الوافية الزيادة والنقصان مرة بعد أخرى رأياً بعد رأى ومشية بعد مشية ما دام حياً . وان اشترط لنفسه الزيادة دون النقصان اتبع الشرط كما في اشتراط الزيادة

✽ الادخال والاخراج ✽

واذا اشترط الواقف في أصل الوقف أن يدخل من يري ادخاله مع الموقوف عليهم متى شاء صح الشرط . فله أن يدخل من شاء ادخاله . ثم انه اذا فعل ذلك مرة فليس له ان يغير أو يبدل فيما أجراه حتى اذا أدخل أحداً فليس له اخراجه ما لم يشترط لنفسه الادخال المرة بعد المرة مادام حياً . فاذا مات الواقف قبل ان يغير شيئاً كانت الغاية للموقوف عليهم حسب شرطه ومتى حفظ لنفسه هذا الحق جاز له أن يدخل من أحب ولو كان غنياً مطلقاً أو مدة معينة عملاً بالشرط وليس له أن يخرج أحداً من أهل الوقف لأنه لم يحفظ لنفسه هذا الحق . فلو حفظه صح ذلك أيضاً . فاذا أخرج بعضهم صرفت الغاية للباقي . فان مات من بقي منهم تكون

الغلة كلها لمن جعلها لهم بعدمهم وليس له أن يعيدها لمن أخرجهم لأنه لما أخرجهم من الاستحقاق في غلتها أبدا فقد خرجت من أن تكون لهم وانقطعت مشيئته فيها وصارت لمن جعلها لهم بعدمهم فليس له أن يردّها عن ذلك لأن فعله حصل عن مشيئة مشروطة في الوقف فكأنه لم يسم أحدا ممن أخرجهم ولو قال أخرجت فلانا أو فلانا خرج أحدهما والبيان إليه فليس له ابقاؤها لخروج أحدهما لا بعينه ويجبر على البيان . فان مات قبل ذلك تقسم الغلة على من لم يخرجهم ويعطي لهذين سهم واحد ويقال لهما ان اصطاحتا فهو لكما والا فهو موقوف أبدا الى أن تصطاحا

﴿ الاعطاء والحرمان ﴾

وإذا جعل الواقف وقفه مؤبدا على جماعة بأعيانهم ومن بعدمهم للفقراء وشرط في أصل الوقف لنفسه أن يعطي غلتها لمن شاء منهم صح الشرط اذ هو غير مؤثر على أصل الوقف ولا على منفعته . وحينئذ يثبت له أن يعطي غلتها أو بعضها لو احد منهم مطلقا أو مدة معينة وله أن يصرفها لهم جميعا أو ان يرتبهم فيها واحدا بعد واحد وليس له تغيير ما فعل الا اذا حفظ لنفسه هذا الحق المرة بعد المرة . فان فعل شيئا في حال حياته اتبع فلو مات قبل أن يسمى لاحد منهم شيئا انقطعت مشيئته . وحينئذ تكون الغلة للموقوف عليهم جميعا يقسمونها على حسب نصه

ومثل هذا في الحكم ما اذا جعل الواقف غلة الوقف لغيرهم فان الغلة

تصرف الى الموقوف عليهم ولا يعطى لغيرهم منها شيء لأنه لا يملك ذلك
بمقتضى الشرط اذ هو يقتضى أن يعطيها لمن شاء منهم فلا يملك جعلها لغيرهم
وان أقام قيا على وقته وشرط له ان يعطى غلة الوقف لمن شاء بقت
للقيم بمقتضى هذا الشرط ان يصرفها لمن اراد من الفقراء والاعتياء ولو
كان ولد القيم او اولاد الواقف او والديه . ولكن ليس له ان يعطيها لنفسه
لأن الاعطاء يستلزم معطى له اذ الانسان لا يعطى نفسه ولأنه يزاد غيره
كتوكيها رجلا بأن يزوجها لمن شاء فليس له ان يزوجها لنفسه . ومثل
الاعطاء فيما ذكر الحرمان . فاذا قال في الوقفية على ان ياتي من الحرم من
شئت منهم كان له هذا الحق فان أحرم احداً منهم في حياته اتبعنا ذلك وان
مات قبل أن يحرم واحداً منهم قسمت الغلة بينهم جميعاً . ولو قال أحرمت فلانا أو
فلانا حرم احدهما غير معين ويرجع في البيان اليه . فان بين فيها . وان مات
قبل ان يبين من أحرمه تقسم على عدد من لم يحرمهم ويعطى لهدين سهم واحد
ويقال لها ان اصطاحما كان لكما والا فهو موقوف بالهدى ان اصطاحما

* التفضيل والتخصيص *

هذان الشرطان وان لم يذكرهما الفقهاء من الشروط العسرة والاشد
الواقفين كثيراً ما يذكرونهما في الوقفية فاذا جعل الشخص ارضاً له صدقة
موقوفة على بنى فلان وأولادهم ونسلهم وشرط لنفسه ان يفضل من شاء
منهم صح الشرط اذ هو لا يؤثر على أصل الوقف ولا على منفعته . فان لم
يستعمل هذا الشرط حتى مات قسمت الغلة بينهم بالسوية . وان استعمله

في حياته بأن فضل واحدا منهم وولده ونسله جاز ذلك وكان له واولده ونسله
أبدًا وليس له الرجوع فيه الا اذا حفظ لنفسه هذا الحق المرة بعد المرة .
انما في حالة اشتراط هذا الشرط لا بد أن يعطى الكل فلا يملك حرمان البعض
واعطاء كل الغلة للبعض الآخر لأن التفضيل ينافي ذلك اذ هو يقتضى اعطاء
الجميع شيئًا من الغلة وزيادة المفضل عن المفضل عليه فلو جاز له أن يحرم
بعضهم يكون قد أعطى شيئًا ليس مخولاً له في أصل الوقفية وهذا غير جائز
فلو حفظ لنفسه هذا الحق وقال فضات فلانا على اخوته بنصف الغلة
وكانوا ثلاثة استحق المفضل ثلثها وأخواه ثلثها . وسبب ذلك أن النصف
صار له بالتفضيل والنصف الآخر يقسم بينهم اثلاثًا لتساويهم فيه فيكون
لكل سُدس . والنصف مع السُدس ثلثان

وإذا قال لبيت أشاء أن أعطى ابني فلان (الموقوف عليهم) شيئًا من
الغلة وأعطى غيرهم بثلث مشيئة في التفضيل وصارت بينهم جميعًا لأنه لم يجعل
لنفسه مشيئة غيرهم فلا يملكها

وإذا شرط لنفسه في أصل الوقف أن يخص بثلثه من شاء منهم فهو
كما شرط لما تقدم

فإن لم يستعمل هذا الشرط قبل وفاته قسمت الغلة على الجميع فلا يختص
بها واحد دون الآخرين . وان استعمله جاز ذلك . وحينئذ يجوز له أن يخص
الغلة بواحد منهم دون غيره مطلقاً أو مدة معينة وبواحد بعد واحد وليس له
الرجوع بعد ذلك الا اذا اشترط التكرار

فاذا خصها بواحد منهم سنة صح وتكون الغلة له لا للباقيين في هذه

السنة ومشية الاختصاص تعود له بعد انقضاء المدة . واذا خصها بواحد منهم ثم مات قبل الواقف عادت مشيئته الى حالها وجاز له أن يخصصها بمن شاء منهم

واذا أراد الواقف حرمان الجميع فلا يملك ذلك لأنه مناف لشرط التخصيص اذ هو يقتضى ان له أن يعطى جميع الغلة لبعضهم فقط فلا يثبت له اعطاؤها لغيرهم بحرمان الجميع

فان كان من خصه بالغلة معيناً فالامر ظاهر . وان كان مبهماً بأن قال خصصت فلاناً أو فلاناً ابداً كانت الغلة لاحدهما . ومن حيث انه غير معين فما دام الواقف حياً أمر بالبيان . فان بين من اراده فيها واشتت مات قبل البيان فلا يصرف من الغلة شيء لاحد حتى يتقفا على المستحق منها

وبالجملة فانه عند اشتراط الواقف شرطاً من هذه الشروط نظرنا في معناه وأعطينا الحقوق التي يخولها له هذا المعنى . فان لم يشترط شيئاً منها في أصل الوقفية فليس له أن يغير فيما أثبتته اذ جميع الشروط لا تثبت الا بالنص عليها . ولكنهم استثنوا من ذلك تولية القيم على الوقف فانها خارجة من حكم سائر الشروط وحينئذ يثبت للواقف ان يولى من شاء على وقفه وله التغيير والتبديل لمن ولاة وان لم يشترط ذلك في أصل الوقف

وهي شرط الواقف هذه الشروط لنفسه فليس لغيره أن يتولاها الا اذا اشترطها الواقف له ولكن اذا اشترطها لغيره جاز له هو فعلها مادام حياً لان الغير لم يستفدها الا من جهته فصار كالموكل بالنسبة للوكيل

﴿ استبدال الوقف ﴾

اعلم ان الواقف اما أن يشترط الاستبدال في أصل الوقف أو يسكت أو ينهى عن الاستبدال . فان كان الاول فالأول فاما أن يشترطه لنفسه أو لغيره فقط أو له مع غيره . فان اشترطه لنفسه فقط بأن قال في أصل الوقف على أن لي استبداله أو بيعه متى شئت وأشتري عقاراً أجمعه وفقاً مكانه صح الشرط والوقف . وحينئذ يجوز له استبداله أو بيعه متى شاء ويشترى عقاراً آخر ويقوم الثاني مقام الاول في الحكم بمجرد الاستبدال أو الشراء فلا يحتاج الى وقف جديد ومتى فعل ذلك مرة فليس له أن يستبدله مرة أخرى الا اذا ذكر في الوقفية عبارة تفيد الاستبدال دائماً

والاستبدال في هذه الحالة جائز ولو كان الشيء المستبدل عامراً ذاربع يلتفع به .
وان اشترطه لغيره جاز لهذا الغير الاستبدال ويجوز له هو أيضاً لان الغير لم يستفد هذا الحق الا من جهته

وان اشترطه لغيره معه جاز له الانفراد بالاستبدال دون ذلك الغير ومتى جاز الاستبدال للواقف أو لغيره على حسب الشروط جاز له أو لذلك الغير أن يتولاه بنفسه وان يوكل غيره به

ولكن عند الاستبدال لا بد من اتحاد جنس البديل والمبدل اذا شرط الواقف ذلك في أصل الوقف . فان وقف أرضاً واشترط استبدالها بأرض فليس له ولا لمن تولى نظارة وقفه أن يستبدلها بدار . وان شرط البديل داراً

فلا يجوز استبدالها بأرض . وان قيد أرض قرية فلا تستبدل بأرض قرية أخرى لان أراضي البلدان تتفاوت في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وينبغي ان يجوز الاستبدال اذا كانت أراضي القرية الاخرى أحسن وأصلح للزراعة فان لم يشترط ذلك جازله وللمتولى الذي شرط له الاستبدال أن يستبدلها من جنس العقارات بأى أرض أو دار أراد

وان كان الثانى وهو ما اذا سكت الواقف بأن لم يشترط فيه الاستبدال له أو لغيره فليس له بيعه واستبداله ولو صارت الارض سبخة والدار خربة لا ينفع بها . وانما الذى يملك الاستبدال فى هذه الحالة هو القاضى ولكن ليس له ذلك الا فى حالتين

الحالة الاولى — ان يخرج الموقوف عن الانتفاع بالكلية بأن صارت الارض سبخة وانقطع انتفاع الموقوف عليهم بها أو ضعفت وقل امرادها وصار ريعها لا يكتفى لمؤوتها وتكاليفها ولم يكن للوقف ريع تصالح به . وفى هذه الحالة يكون للقاضى دون غيره الحق فى استبدال هذا الوقف بشىء آخر تعود منفعته على الموقوف عليهم . وكذلك اذا الدار وهنت حيطانها وانقض بنايتها وتداعت الى الخراب وكادت أن تصير تالاً ولم يكن للوقف ريع تعمير به ولم يوجد من يرغب فى استئجارها مدة طويلة بأجرة معجلة تصرف فى تعميرها وتستقطع من أصل أجرتها تعينت المصاححة فى الاستبدال فيجوز للقاضى استبدالها

الحالة الثانية — أن يكون الوقف منتفعاً به فى الجملة وان كان يمكن استبداله بأكثر منه نفعاً كما اذا فرضنا أن هناك من يرغب فيه ويعطى بدله أرضاً

أو داراً أكثر منه ريباً وأحسن منه صقماً أو يبذل فيه ثمناً زائداً يمكن أن يشتري به بدل أحسن صقماً وأغزر ريباً لجهة الوقف فإن القاضى يملك الاستبدال فالجالة الاولى متفق عليها . وأما الثانية بخلافية وأبو يوسف هو الذى يقول بالجواز ويقولون أن الفتوى على غير مذهبه ولكن الظاهر الجواز لاتفاقهم على أنه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف

وان كان الثالث وهو ما اذا نهى الواقف عن الاستبدال لجميع الاحكام التى عرفتها عند سكوت الواقف عن الاستبدال تأتى هنا لان هذا الشرط يؤثر على مصلحة الموقوف عليهم فيكون لاغياً فلا يعتد به . وعلى القاضى عند الاستبدال أن يراعى الجنس فى الدار الموقوفة للسكنى لافى الموقوفة للاستغلال . وينبئ على ذلك أن القاضى اذا استبدل الدار أو الدكان الموقوف كل منهما للاستغلال بأرض تزرع ويحصل منها على غلة كأجرة الدار والحانوت جاز ذلك لأنه أتى وانغى عن كلمة التعمير والترميم

فالذى علم مما تقدم أن الوقف اما أن يكون غير عامر واما أن يكون عامراً . فان كان الاول فلا كلام فى جواز استبداله للقاضى ولو نهى الواقف عنه وان كان الثانى فلا يجوز الا فى حالتين . الاولى ان يشترط الواقف الاستبدال . الثانية أن يكون الوقف منتفعاً به فى الجملة ولكن يمكن استبداله بما هو أحسن منه صقماً وأغزر ريباً وهذه خلافية . وقد نص الفقهاء على صورتين آخرين

الاولى اذا غصب الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده أو عن اقامة البيعة وأراد الغاصب دفع البدل أو الصلح على شىء لزم المتولى

أخذه ويشترى به عقاراً يجعله وقفاً على شرائط الأول إذ المنفعة في ذلك

الثانية - إذا غصب الأرض الموقوفة غاصب وأجرى عليها الماء حتى
صارت الأرض بحراً لا ينتفع بزراعتها وضمن المتولى الغاصب القيمة لزمه
أن يشتري بها أرضاً بدلاً عنها .

فيكون حاصل ما تقدم أن الوقف العام يجوز استبداله في أربع أحوال
كما نص عليه الفقهاء (تأمل في الأخيرة)

وفي كل الأحوال التي قلنا يجوز الاستبدال فيها سواء كان للواقف
أو للقيم أو للقاضي لا يصح البيع في الصور الآتية
الأولى إذا كان في البيع غبن فاحش

الثانية إذا باعه لمن لا تقبل شهادتهم له (أصوله وفروعه) . والنظر
هل يجوز إذا انتفت التهمة في هذه الحالة كما في بيع الوكيل

الثالثة إذا باعه لمن يكون له دين على المستبدل ويريد ثراءه في مقابلة
دينه (تأمل) . ففي هذه الصور يكون البيع باطلاً ولو كان القاضي هو البائع

ومتى حصل بيع الموقوف ممن يملكه فإن أخذ عقاراً في مقابلته فلا شك
في أنه يصير وقفاً مكان الأول . وإن أخذ نقوداً ليشتري بها عقاراً يجعله وقفاً

مكانه كانت هذه النقود وقفاً بمنزلة العين الأصلية . وينبني على ذلك أن الواقف
لا يملكها ولا تصرف إلى المستحقين لأنها ليست بريع للوقف بل هي بدل

عن عينه ولا تصرف لعمارة وقف آخر . إنما إذا كان هناك وقف محتاج لعمارة
ضرورية وليس له ريع يعمربه وكان الواقف متجداً فللقاضي في هذه الحالة

أن يأذن القيم بصرف الثمن في عمارته وبعد ذلك يستغل الوقف الذي صرف

على عمارته ثمن الوقف المبيع ويشترى بالغلة بدل يقوم مقام الاول
 فقد علمت من هذا المبحث أن القاضى يجوز له استبدال الوقف سواء
 اشترطه الواقف أو سكت أو نهى عنه متى كانت هناك ضرورة تدعو الى
 ذلك ويتكرر هذا الحق له كلما وجد المسوغ . وأما الواقف أو المتولى فلا
 يمكن الاستبدال الا اذا نص عليه الواقف فيتبع شرطه فان شرط تكراره
 كان لسبب من سببها هذا الحق متى أراد . وان لم يشترط التكرار ينتهى هذا
 الحق متى حصل الاستبدال مرة واحدة فليس لهما بيع الثانى اشرائه غيره .
 وينبنى على ذلك أنه اذا باع الواقف أو القيم الوقف لهذا الغرض ولم يكن
 تكرار الاستبدال مشروطا له ورد عليه الشئ الموقوف الذى باعه لسبب
 من الاسباب فلا يخلو الحال من واحد من أمرين . الاول أن يعود اليه بما
 هو فسخ من كل وجه . الثانى أن يعود اليه بما هو كالعقد الاول . فان كان
 الاول كما اذا رد عليه المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء قبل القبض او بقضاء
 بعده أو لفساد العقد أو بخيار الشرط أو الرؤية ثبت له بيعه ثانيا لأن البيع
 الاول صار كأنه لم يكن وان كان الثانى وهو ما اذا رد عليه بما هو كالعقد الاول
 كما اذا رد اليه بسبب الاقالة بصد القبض فلا يملك بيعه ثانيا لأنه صار كأنه
 اشتراه شراء جديدا فيصير وقتما كما لو اشترى غيره

هذا اذا لم يشتر بالثمن أرضا أخرى فان اشترى ثم ردت الاولى عليه
 بما هو فسخ من كل وجه كان له أن يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض
 الاولى تعود ونفلا لان الارض الثمانية بدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع فى
 الاولى من كل وجه انتقلت الوفية عن البديل الى الاصل فاذا لم تبق الثانية

بدلاً عن الوقف كان له أن يصنع بها ما شاء

ولو ردت الأولى عليه بما هو كالعقد الأول لم يفسخ البيع في الأولى
فتبقى الثانية بدلاً عنها فلا تبطل الوقفية في الثانية وحينئذ تكون الأولى ملكاً
له فله أن يتصرف فيها بما أراد (أنظر في هذا المبحث نظر مدقق فأنت بعض
الصور يحتاج إلى شرح طويل)

واعلم أن نصوص الشريعة الإسلامية تقضي بأن الواقف متى حفظ
لنفسه الشروط العشرة أو حفظها لغيره كان له بمقتضى هذا النص أن يتصرف
في الوقف بما تقتضيه هذه الشروط ويكون تصرفه نافذاً وإن لم يكن ذلك على
يد القاضي الشرعي أو مأذونه ولكن جاء في مادة ٣٠ من اللائحة ترتيب
المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ (١٧ مايو سنة ١٨٩٧)
ما يخالف ذلك ونصها:

« يمنع سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو
الإخراج أو غير ذلك من الشروط العشرة إلا إذا صدر إسهاد بذلك ممن
يملكه على يد حاكم شرعي أو مأذون وكان مقيداً بدفتر إحدى المحاكم الشرعية
» وكذا الحال في دعوى شرط لم يكن مدوّنًا بكتاب الوقف المسجل
ودعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم بمقتضى كتاب الوقف المذكور
وقد حكمت المحاكم الأهلية بما يؤخذ من هذه المادة في كثير من القضايا
فألفت الاستبدال الذي صدر من بعض النظار وإن كان مشروطاً له ذلك
في أصل الوقفية لأنه لم يصدر على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله

* في الولاية على الوقف *

وظيفة من له الولاية على الوقف هي القيام بمصالحه والاعتناء بأموره من اجارة مستغلانه وتحصيل أجوره وغلاته وصرف ما اجتمع منها في مصادره الشرعية على ما شرطه الواقف

وهذه الوظيفة تثبت أولاً للواقف وان لم يشترطها لنفسه فله أن يتولى هذه الامور بنفسه وله أن يقيم قوماً على وقفه . ومن حيث أن هذا القيم لم يستفد الولاية الا من قبل الواقف فيملك غزله سواء كان بوجهة أولاً وسواء شرط لنفسه العزل أو لم يشترط بل يثبت له هذا الحق ولو اشترط عدم عزله . فان مات الواقف فاما أن يوصى الى غيره أولاً . فان أوصى الى غيره فاما أن يكون هذا الغير واحداً أو متعدداً . فان كان واحداً فاما أن يكون أهلاً للولاية أولاً . فان كان الاول وهو ما اذا كان واحداً وهو أهل لها ثبتت له الولاية على الوقف فلا يزاحمه غيره ولو القاضى لأن الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة . وحينئذ فله أن يتصرف في الوقف منفرداً بما تقتضيه المصاححة وله نصب القوام وعزلهم ان كان ذلك مشروطاً له وله ان يقيم وصياً فيقدم على القاضى في ذلك فيتصرف بعد وفاته بما كان ثابتاً لموصيه — وان كان الثاني وهو ما اذا كان الوصى غير اهل للولاية على الوقف اقام القاضى من يكون موضعاً للولاية الى أن تزول الصفة التي منعت منها . فاذا فرضنا وكان الذي اقامه الواقف صبياً فاقام القاضى غيره ثم بلغ الصبي وآنسنا رشه صرفت الولاية اليه

وان كان الوصى متعدداً بأن كانا وصيين مثلاً فاما أن يقبل كل منهما بعد

وفاة الواقف واما أن يقبل واحد ويرد الآخر واما ان يردا . فان قبل كل منهما اشتركا في النظر فليس لواحد منهما أن يتصرف الا باذن الآخر حتى لو تصرف بغير اذنه كان تصرفه موقوفا على اجازة الآخر ولو كان هذا خاص بالتصرفات التي يحتاج فيها الي الرأي وبالتصرفات التي يمكن اجتماعهما فيها (كمسألة الوصيين) . وإن قبل واحد ورد الآخر فوض الامر الى القاضي فان رأى القابل لا يمكنه القيام بشؤون الوقف ضم اليه غيره وان رأى فيه الكفاية أطلق له التصرف وان رد كل منهما رجع الامر الى القاضي فيتولى هو أو يقيم ناظراً

وعند ما يقيم القاضي أو الواقف قيماً لا تكون هذه التولية صحيحة (على الوجه الاكمل) الا اذا توفرت في المتولى شروط أربعة وهي

(الاول) العقل (الثاني) البلوغ وهذان الشرطان للصحة لان كلامهما ليست له الولاية على نفسه فلا تثبت له على شؤون غيره اذ الولاية المتعدية فرع عن الولاية القاصرة . (الثالث) الامانة (الرابع) القدرة بنفسه أو بنائبه على القيام بأمر الوقف وهذان الشرطان للاولوية كما استظهره بعض المؤلفين ولكنه قال في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو بنائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا تولية الماجز لان المقصود لا يحصل به فتأمل وانظر في هذه العبارة وما استظهره

وينبني على ما ذكر المسائل الآتية

(أولاً) اذا أوصى الواقف بالولاية الى صبي من أولاده أو الى غير العاقل

منهم او من غيرهم فالوصاية باطالة ما دام كل منهم متصفا بهذا الوصف فيولى
القاضى من يكون موضعاً للولاية الى ان يبلغ الصبى ويؤانس رشده فتصرف
الولاية اليه

(ثانياً) — اذا شرط الواقف الولاية على وقته لمن يصلح من ذريته
وثبتت صلاحية واحد منهم ذكراً كان أو انثى ثبتت له الولاية . فاذا حكم
له فيها وتولى النظر فلا ينزع منه الوقف لصلاحية غيره من الموقوف عليهم
بعد ذلك . وعلى هذا اذا جعل النظر لاثنين من اولاده وكان فيهم ذكر
وانثى صالحان للولاية اشتركا فيها

(ثالثاً) — اذا اشترط الولاية للارشد من اولاده صح ذلك . فمتى
ثبتت ارشدية واحد منهم تولى شؤون الوقف . فلو فرضنا واستوى اثنان
من اولاد الواقف فى الارشدية أعطيت الولاية لا كبرهما سنا سواء كان
مذكراً أو مؤنثاً . والرشد عبارة عن حسن التصرف فى أمور الوقف فهو
صفة قائمة بذات الرشيد ولذا لا يجوز له تفويضه النظر لغيره بعد وفاته بل
ينتقل النظر لمن ثبتت ارشديته من ذرية الواقف عملاً بشرطه . ومتى أثبت
واحد منهم ارشديته وحكم له بها سلم له الوقف لادارة شؤونه والنظر فى
مصالحه . فان ادعى غيره بعد ذلك ارشديته فان كان الزمن قصيراً فلا ينزع
الوقف من الاول وان كان طويلاً (وقدر بسنة على ما هو الجارى الآن
بالمحاكم الشرعية) بحيث يمكن أن يصير الثانى ارشيد من الاول وشهدت
البينة بأنه صار الآن ارشيد من الاول حكم بها وحينئذ ينتقل النظر اليه . فاذا
فرضنا واستوى وليان فى الارشدية ثبتت الولاية لهما معاً

فقد علمت ان الولاية على الوقف تثبت أولا للواقف ثم لوصيه ثم للقاضي . وحينئذ اذا مات الواقف ولم يجعل لوقفه قیما ولو يوص بالنظر الى أحد أو أوصى به ورجع عن الوصاية قبل موته أو جعل له قیما ثم مات بعد موت الواقف فللقاضي في هذه الصور كلها ولاية نصب القیم ان لم يكن الواقف شرطه الى آخر بعد القیم المذكور ولكن لا يولى القاضي من الاجاب مادام يوجد من اولاد الواقف وأقاربه من يصلح للولاية ولو لم يكن مستحقا بالفعل لان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه فاذا لم يجد فيهم من يصاح يولى من الاجاب . ومتى نصب القاضي قیما ثم مات أو عزل يبقی من نصبه فيها على حاله لان فعل القاضي حكم والحكم لا يبطل بموته أو عزله وأما اذا أقامه الواقف ثم مات فلو جعل الولاية له في حياته وبعد وفاته لم ينزل لانه يكون وكیلا عنه في الحياة ووصیاً بعد الوفاة وان لم يجعلها له بعد وفاته اعزل بالموت لأن المتولى وكيل عنه والوكيل ينزل بموت الموكل . هذا هو المشهور وقال محمد لا ينزل لأن المتولى وكيل الفقراء لا وكيل الواقف ولهذا لا يملك الواقف عزله بعد توليته عنده

❦ في التوكيل والتفويض والمصادقة على النظر ❦

❦ التوكيل ❦

التوكيل هو اقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم ممن يملكه . فيؤخذ من هذا التعريف أن كل شخص مملك تصرفا من التصرفات له أن يتولاه بنفسه وله أن يوكل غيره بفعله . وكل شخص لا يملك تصرفا ليس

له أن يوكل غيره فيه لان الولاية المتعدية فرع عن الولاية الناقصة أعني أنه اذا لم تثبت الولاية لشخص على شيء فليس له أن يوكل غيره هذا الشيء . وينبنى على ذلك أن ناظر الوقف له أن يتولى بنفسه التصرفات الجائزة له شرعا وله أن يوكل غيره ليتولاها ويحمل له من مرتبه شيئاً يوازي اتعابه في الاعمال التي يقوم بها أو لا يعطيه شيئاً فيكون الوكيل متبرعا

ومن حيث أن الوكيل لم يستفد الولاية الا من قبل الموكل فللموكل عزل له في أى وقت شاء واستبداله بغيره ان أراد أو يتولى شؤون الوقف بنفسه كما أن للوكيل أن يخرج نفسه في أى وقت أراد ولكن يشترط في العزل علم الوكيل اذا عزله الموكل وعلم الموكل اذا عزل الوكيل نفسه . وينبنى على ذلك أنه اذا تصرف الوكيل قبل علمه بعزل الموكل له أو بعد عزله نفسه قبل أن يعلم الموكل يكون تصرفه نافذاً . ويثبت العلم بالعزل إما بالمشافهة به أو بارسال خطاب أو رسول اليه

ومحل اعطاء هذا الحق لسكل منها اذا لم يتعلق بالتوكيل حق الغير فان وجد فلا ينزل الوكيل الا برضا من تعلق حقه به فاذا كان شخص مديناً ورهن عند دائته شيئاً بهذا الدين ووكل غيره في بيع الرهن وتسديد الدين من ثمنه وغاب الراهن فليس للوكيل عزل نفسه الا برضا المرتهن لتعلق حقه بهذا التوكيل . وقس على هذا المثال غيره

ويتفرع على ان الوكيل لم يستفد الولاية الا من قبل الموكل ان الموكل اذا خرج عن أهلية الولاية (كأن جن) انزل الوكيل كالموكل وحيثما يرجع الأمر الى الواقف ففي التولية ان كان حياً فان كان ميتاً رجع

* التفويض *

اذا فوض الممتولى أمر الوقف لغيره فلا يخلو الحال من أخذ أمرين —
 الاول ان يكون الواقف فوض أمر الوقف للمتولى تفويضاً عاماً بأن أقامه
 مقام نفسه وجعل له ان يسند أمور الوقف لغيره حال حياته ويوصى بها الى
 من شاء بعد وفاته — الثانى أن لا يعطيه هذا الحق

فان كان الاول جاز للمتولى التفويض لغيره سواء كان في حال الصحة
 أو في حال المرض اتباعاً لنص الواقف . وفي هذه الحالة لا يحتاج المفوض
 اليه الى تقرير شرعى من القاضى بل تثبت له الولاية على الوقف بمجرد
 التفويض اليه ولا يملك المفوض عزله لأنه يعتبر مولى من جهة الواقف الا
 اذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل حينئذ يملك اخراجه

وهذه المسألة كمسألة الوكيل اذا أذن له الموكل فى توكيله غيره فوكل
 حيث لم يملك العزل لان الوكيل الثانى يعتبر وكيلاً من جهة الموكل الاول .
 وكمسألة القاضى اذا أذن له السلطان فى الاستخلاف فاستخلف غيره فانه
 لا يملك عزله الا ان شرط له السلطان العزل

وان كان الثانى (وهو ما اذا لم يكن التفويض عاماً) فان كان التفويض
 فى مرض موته صح وان كان فى حال صحته فلا يصح

وهذه المسألة من أعجب المسائل الفقهية لأنهم اتفقوا على ان التصرف

في المرض احط رتبة من التصرف في الصحة ولكن رأينا العكس في هذه المسألة

ووجهها ذلك بأن المتولى بمنزلة الوصى وللاوصى أن يوصى الى غيره ويقوم هذا الغير بمقامه بعد وفاته وان لم ينص الموصى على ذلك . فاذا كان التفويض في مرض الموت اعتبر المفوض اليه وصيا فيصح ذلك بخلاف ما اذا فوض لغيره حال حياته في صحته فانه لا يصح لان الوصى لا يتصرف في حال الحياة فيكون من أقامه وكيلا والمفروض التفويض (انظر وتأمل)

فالذى علم أن المتولى متى فوض أمر النظر لغيره فان كان التفويض اليه عاما صح سواء كان في حال صحته أو في حال مرضه . وان لم يكن التفويض له عاما فان كان تفويضه لغيره في حال مرض الموت صح وان كان في حال الصحة فلا يصح . ولكن محل عدم صحة التفويض في الحالة الاخيرة اذا لم يكن بين يدي القاضى . أما اذا كان عنده وقرر القاضى المفوض اليه صح ذلك أيضاً لانه في هذه الحالة يكون المتولى قد عزل نفسه وتقرير القاضى للغير تولية جديدة وهذا هي مسألة التنازل عن النظر للغير وهو صحيح . فمتى تنازل الناظر لغيره عن وظيفته سواء كان الناظر مشروطا له النظر من الواقف أو متوليا بتقرير شرعى من القاضى صح ذلك ولكن لا يصير المتنازل له ناظراً بمجرد هذا التنازل بل لا بد من تقرير شرعى يصدر له من القاضى لانه في هذه الحالة يكون المتولى عزل نفسه وولى غيره . وحينئذ ينظر القاضى في المتنازل له عن وظيفة النظر فان رآه غير أهل للولاية فلا يوليه وان رآه أهلاً لها فتقريره ليس واجباً عليه فان شاء أقر هذا العمل فيصير

المتنازل له ناظراً بتقرير القاضى لا بتنازل المتولى وان شاء ولى غيره اذا رأى في ذلك مصالحة للوقف

واعلم انه لا خلاف بينهم في ان المتنازل له عن النظر لا يصير ناظراً الا بتقرير من القاضى . وانما الخلاف بينهم في الناظر المتنازل هل يسقط حقه في الوظيفة وان لم يقرر القاضى غيره أو لا يسقط الا بتقرير القاضى ناظراً غيره . فقال بعضهم بالاول لانه عزل نفسه فيسقط حقه . وبعضهم يقول بالثانى مستدلاً بأنه عزل خاص . مشروط بشئ ، لانه لم يرض بعزل نفسه الا لتصير الوظيفة لمن تنازل له عنها . فاذا قرر القاضى المتنازل له ان كان أهلاً للنظر أو غيره ان لم يكن أهلاً له أو أصاح منه لجهة الوقف تحقق الشرط فيتحقق العزل . ويؤخذ من كلامهم اعتماد الاخير . وينبنى على ذلك انه اذا تنازل الناظر عن وظيفته لغيره ولم يكن هذا المتنازل امام القاضى كان لاغياً لجميع التصرفات التى يجريها الناظر المتنازل تكون نافذة ومعتداً بها والتصرفات التى تصدر من المتنازل له تكون غير نافذة وهذا بالاتفاق

وأما اذا كان المتنازل بين يدي القاضى فمن قال ان المتنازل لا يخرج عن وظيفته الا اذا قرر القاضى غيره يحكم على تصرفات المتنازل بالنفذ قبل التقرير ومن قال انه يخرج عن الوظيفة وان لم يقرر القاضى غيره يحكم على تصرفاته بعدم النفاذ

ومثل المتنازل عن النظر فى الحكم المتنازل عن غيره من الوظائف

✽ المصادقة على النظر ✽

القاعدة ان الافرار حجة قاصرة على المقر فلا يتمداه الى غيره . وينبني على ذلك ما يأتي

(أولاً) — ان الواقف اذا شرط النظر لشخص فاقر هذا الناظر لآخر انه يستحق النظر معه وتصادقا على ذلك يؤخذ المقر باقراره في حق نفسه خاصة فلا يسرى على غيره

(ثانياً) — اذا كان للوقف ناظران فاقر أحدهما لآخر انه يستحق كامل النظر دونهما فلا يسرى اقراره على الناظر الآخر وحينئذ يشاركه المقر له مادام المقر والمقر له حيين . فاذا مات يبطل اقراره ولو كان المقر له حياً . وحينئذ تعود وظيفة النظر لمن اشترطها الواقف له بعد موت المقر ولا يملك المقر له التصرف أصلاً . واذا مات المقر له والمقر موجود فلا تعود الوظيفة اليه لأنه مؤاخذ باقراره . وحينئذ يسندها القاضى لمن يراه أهلاً لها . من المستحقين في الوقف وان رأى في تنصيب المقر منفعة للوقف جاز له توليته

ومثل المصادقة على النظر أى الافرار به للغير المصادقة على الاستحقاق . فاذا أقر مستحق في وقف أنه لا يستحق شيئاً من ربه بل الذى يستحقه هو فلان ووافق المقر له على ذلك عمل بمقتضى اقراره في حق نفسه خاصة . وينبني على ذلك أن المقر اذا كان مستحقاً للريع وحده صرف جميع الربيع الى المقر له مادام المقر موجوداً عملاً باقراره فاذا مات صرف الربيع لمن جعله

له الواقف بعد موت المقر فلا يصرف للمقر له شيء منه . وان كان غيره مستحقاً معه بأن كانوا أربعة مثلاً فإن أقر لغيره بأنه يستحق نصيبه عومل باقراره فتقسم الغلة عليهم ويعطى المقر له نصيب المقر . وان أقر بأن الوقف عليهم وعلى فلان ولم يصدقوه فلا يصدق في ادخال النقص على المستحقين معه وحينئذ تقسم الغلة على المقر وعلى غيره من المستحقين وما خص المقر يقسم بينه وبين المقر له (وهذا أرفق به) مادام المقر حياً . فاذا مات بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق في أخذ شيء من غلة الوقف بل تقسم على المستحقين بحسب نص الواقف

وقد نص الفقهاء على أنه يعمل بالمصادقة على النظر والاستحقاق وان خالفت كتاب الوقف وقالوا في توجيه ذلك أنه يجوز أن يكون الواقف اشترط له أن يدخل مكانه في الوقف من يشاء ولم يذكر ذلك في الوقفية فيصدق في حق نفسه

وقد أخذ بعضهم من هذا التعليل أنه لو علم القاضى ان المقر إنما أقر لأخذ شيء من المال من المقر له عوضاً عن ذلك كي يستبد بالوقف لم يعول على هذا الاقرار لانه اقرار خال مما يجب تصحيحه (وهو حسن)

والفقهاء وأن أجمعوا على صحة المصادقة على الاستحقاق أى اقرار المستحق به لغيره بالكيفية التي عرفها الا أنهم اختلفوا في اسقاط الاستحقاق لغيره . فاذا قال أسقطت حقى في الوقف لفلان أو جعلته له قال بعضهم يصح هذا الاسقاط . وقال البعض الآخر بعدم الصحة . واستدل الاول بأنه لا معنى لصحة الاقرار به وعدم صحة اسقاطه لان المؤدى واحد اذ الغرض جعل استحقاقه لغيره

والاختلاف انما هو في اللفظ والمعتبر في التصرفات انما هو المعنى لا اللفظ فلو منعنا صحته التجب المستحق الى ما يؤدي به غرضه من جعله لغيره بأن يقر به له ولا شك في انكم تحكمون بصحته فلا فائدة في المنع فيصح كل منهما— واستدل الثاني بأن هناك فرقاً بين الاقرار والاسقاط لان تصحيح الاقرار مبني على معاملته باقراره على نفسه من حيث الظاهر تصديقاً له في اخباره مع امكان تصحيحه بالحمل على ان الواف هو الذي جعل ذلك للمقر له ولا يعلم به لا المقر بخلاف الاسقاط لان المستحق ايسر له ولاية الانشاء من تلقاء نفسه فالفرق واضح بين الاقرار والانشاء

وأيضاً الموقوف عليه الربيع انما يستحقه بشرط الواف فاذا قال اسقطت حتى منه فلان أو جعلته له فلا يصح لانه يكون مخالفاً لشرط الواف حيث أدخل في وقفه ما لم يرضه الواف لان هذا انشاء استحقاق بخلاف اقراره بأن المستحق للربيع هو فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه كما عرفته مما تقدم (تأمل في الداليلين واحكم)

✽ أجرة الناظر ✽

من حيث أن ناظر الوقف يصرف زماماً من عمره في شؤون الوقف بحيث لو صرف هذا الزمن في ادارة شؤون أمواله لثمت وازدادت ثروته فانه يستحق أجراً على هذا العمل . والاجر الذي يستحقه هو أجر المثل فلا يزداد عليه ولكن على حسب التفصيل الذي يلقي عليك . وبيان

ان الناظر اما أن يكون مولى من جهة الواقف أو من جهة القاضى
فان كان الاول وعين له الواقف مبلغاً شهرياً أو سنوياً استحقته سواء
كان مساوياً لأجر مثله أو زائداً عليه . لانه إن كان مساوياً فالامر ظاهر .
وان كان اكثر تعتبر الزيادة استحقاقاً فى الواقف لا أجره على العمل . فلو
كان المبلغ المعين له أقل من أجر المثل فللقاضى الحق فى الزيادة الى أن يكمل
له أجر المثل

وان كان الثانى (مولى من قبل القاضى) فللقاضى الحق فى تعيين أجر
المثل لا الزيادة عليه . لان تصرفاته منوطة بالمصلحة وفى الزيادة على أجر المثل
اضرار بالمستحقين بسبب تنقيص استحقاقهم فلا يمكنه

وما دام الناظر قائماً بما وكل اليه من أمور الواقف يستحق المعين له .
فان حصل له ما يمنع من ذلك كالعمى والخرس ولم يمكنه الامر والنهى والاخذ
والاعطاء، أو اخرج القاضى لشيء، يستوجب ذلك انقطع استحقاقه، اللهم الا
اذا كان مولى من قبل الواقف واشترط أن يكون له هذا المبلغ ما دام حياً
ولا ينقطع عنه ولو خرج الواقف من يده فانه يستحقه . ومثله ما اذا مات
الناظر فانه ينقطع عنه ما كان يأخذه من الاجرة ولا يصرف لاولاده الا
اذا كان مولى من قبل الواقف وقد جملة له مدة حياته ولاً وولاده بدم وفاته فانه
يستحق اليهم عملاً بنص الواقف ويكونون مستحقين فى الواقف بهذا المقدار
فياخذونه وان لم يعملوا

وللقاضى أن يخرج الناظر ويولى غيره متى شاء اذا كان هو الذى أقامه .
فان كان مولى من قبل الواقف فليس له اخرجه الا بموجب شرعى يستحق

ذلك . والفرق بينهما أن الناظر في الاول وكيل عن التناضى والموكل له أن يعزل الوكيل متى شاء بخلاف الثانى فانه نائب عن الواقف فليس له اخراجه الا بما يستوجب عزله . انما اذا كان مطعونا في أمانته فللقاضى أن يضم اليه شخصاً معروفاً بالامانة يشاركه في ادارة الوقف لان المصلحة في ذلك ويجعل له ندرأً معيناً من غلة الوقف مقتصداً فيه ان كان ما يأخذه الناظر قليلاً . فان كان كثيراً ورأى الحاكم أن يجعل لمن أدخله معه شيئاً منه فلا بأس به .

—
 ❦ في التصرفات التي يجوز لناظر الوقف مباشرتها ❦

(والتي لا يجوز)

❦ التصرفات التي يجوز لناظر مباشرتها ❦

من حيث أن وظيفة ناظر الوقف هي القيام بمصالحه والاعتناء بأموره من اجارة مستغلاته وتحصيل أجورها ومحصولاته وصرف ما اجتمع منها في مصارفه الشرعية على حسب نص الواقف فيلزمه التحرى في جميع التصرفات حتى تكون موافقة لنص الواقف أو لمصالح الوقف المتعلقة بها ولايته مقدماً الأهم فالمهم . وينبنى على ذلك ما يأتى

(أولاً) يسوغ لناظر أن يباشر كل تصرف نص عليه الواقف في وقفه متى كان الشرط صحيحاً . فاذا اشترط له الواقف الاستبدال أو الاعطاء والحرمات أو غير ذلك من الشروط العثرة وغيرها جاز له فعلها اتباعاً لنص الواقف

(ثانياً) — يجوز له تميمير الوقف واصلاحه سواء كان أرضاً زراعية أو بيوتاً للسكنى وهذا أول شيء يجب في غلة الوقف سواء اشترط الواقف ذلك أو لم يشترط ولو أدى ذلك الى عدم اعطاء المستحقين شيئاً اذ المصلحة في ذلك لأن الوقف اذا لم يعمر يتخرب شيئاً فشيئاً فيأتى زمن لا ينتفع به أصلاً مع أن غرض الواقف صرف الغلة مؤبداً لمن جعلها لهم ولا تبقى دائمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء

(ثالثاً) يجوز له أن يدفع أجره القائمين بأدارة أمور الوقف وان لم ينص الواقف على ذلك لانهم اذا لم يحصلوا على أجورهم أهملوا فيما يلزم له فتضيع فائدة الوقف

(رابعاً) — له أن يدفع ما استدانه على الوقف لعمارة عند عدم وجود غلة في يده . انما لا بد أن تكون هذه الاستدانة بأمر القاضى ومع ذلك فالقاضى لا يأذن الا في أحوال مخصوصة ستأتى في المبحث الذى يلى هذا (خامساً) — اذا رأى المصلحة في اجارة أرض الوقف آجرها وأخذ الأجرة ليصرفها في المصارف الشرعية التى عينها الواقف . وان رأى أن زراعتها بنفسه أنفع لجهة الوقف فعل ذلك ويكون له في هذه الحالة أن يباشر كل تصرف تستلزمه الزراعة كشرء الادوات ودفع الاجور للعمالة

واجارة مستغلات الوقف لا يملكها الا الناظر . فلا يملكها الموقوف عليهم ولو كان واحداً وانحصر الاستحقاق فيه على ما عليه الفتوى لأن الوقف ربما يكون محتاجاً للعمارة والمصاريف اللازمة له في غلته فلو اجننا للمستحق ذلك ملك أخذ الأجرة من المستأجر لانه هو العاقد فاذا أخذها ربماصرفها

في مصالحه ويترك الوقف فتضيع الفائدة . ولكن اذا كان المستحق متولياً من قبل الواقف أو أذوناً له ممن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض فانه يملكها بصفته ناظر افي الاولى ووكيلاً في الثانية

وعند ما يؤثر الناظر الموقوف له أن يقبض الاجرة من المستأجر ويجوز له أن يقبل الحوالة على غيره ليستوفيها منه إذا كان المحتمل عليه موسراً يمكن أن يستوفي منه المحال به

(سادساً) - اذا كانت الارض الموقوفة قريبة من المصر وترغب الناس في استئجار بيوتها جاز للناظر أن يبنى فيها مساكن يستغلها بالاجارة بشرط أن تكون الغلة من البيوت فوق الغلة التي تحصل من الزراعة لأن المصلحة في ذلك

(سابعاً) - اذا رأى الناظر أن بناء قرية في ارض الوقف يترتب عليه مصلحة له من جهة سكنى الأكره والحفاظ وحفظ الغلة عند الحاجة جاز له ذلك اذ هو أنفع للوقف

(ثانياً) - يجوز للناظر إقالة المستأجر من عقد الاجارة لكن بشرط أن يكون فيها خير للوقف سواء كان الناظر هو الذي باشر العقد أو باشره ناظر قبله وسواء عجلت الأجرة أو لم تعجل

وقس على هذه التصرفات غيرها من التصرفات التي تكون موافقة لنص الوانف أو يترتب عليها مصلحة له اذ الحصر غير ممكن

﴿ التصرفات التي لا يجوز للناظر مباشرتها ﴾

الناظر يلزمه ان يتجرى التصرفات التي يكون فيها فائدة للوقف ولله ووقوف عليهم ملاحظا النصوص الشرعية وموافقا لشرط الواقف متى كان معمولا به شرعا . فان قام بذلك فيها والا فيحكم على تصرفاته بعدم الجواز . وينبني على ذلك ما يأتي

(أولاً) — لا يجوز له استبدال الوقف ولا الزيادة في نصيب أحد من المستحقين ولا حرمانه وغير ذلك من الشروط العشرة الا اذا كان مخلولا له هذا الحق من قبل الواقف

(ثانياً) — ليس له أن يؤجر الوقف لنفسه ولو كان ذلك بأجر المثل لان هذا مخالف للشرع اذ الواحد لا يتولى طرفي العقد الا في مسائل مخصوصة ليست هذه منها . ولهذا لو قبل الاجارة من القاضى صححت لانتفاء ما ذكر (تأمل) فلو أجرها لغيره فاما أن يكون هذا الغير مقبول الشهادة له وإما أن يكون غير مقبولها (أصوله وفروعه) فان كان الاول صححت الاجارة ان كانت بأجر المثل أو بنغن يسير . وان كان الثاني فلا يصح الا اذا كان الاجر اكثر من أجر المثل وهذا قول الامام . وقال صاحبان تصح الاجارة اذا كانت بأجر المثل . فالغن اليسير لا يفتقر في هذه الحالة بالاجماع لوجود الشبهة بين المتعاقدين . وسيأتي لهذا المبحث زيادة ايضاح في اجارة الوقف

(ثالثاً) لا يجوز له أن يزيد في عمارة مستغلات الوقف من ريع الوقف عن الصفة التي كانت عليها في زمن الواقف لان هذا يؤثر على الموقوف عليهم

الا اذا اشترط الواقف ذلك فانه يملكه اتباعا للنص أو لم يشترط ورضى المستحقون به لان الربيع ملكهم وبالاذن قد أسقطوا حقهم كما أنه لا يجوز له الزيادة على الرواتب التي عينها الواقف أو قررها القاضى لأرباب الشعائر واصحاب الوظائف

(رابعاً) — لا يجوز له أن يرهن عقار الوقف بدين على الوقف أو على أحد من المستحقين لأنه لو جاز ذلك لادى الى بيع الموقوف عند عدم القدرة على سداد الدين فيفوت الغرض المقصود من الوقف وهو بقاؤه على الدوام والتصدق بالغلة على من أراد الواقف

(خامساً) — لا يجوز للناظر ولا للقاضى صرف غلة أحد الوقفين على جهة الوقف الآخر عند الاحتياج ولكن هذا المقام فيه تفصيل واليك بيانه وهو

الواقف أما ان يتحد أو يختلف . وعلى كل فاما أن يتحد الجهة أو تختلف . فيكون معنا صور أربع

(الصورة الاولى) اتحاد الواقف والجهة بأن وقف شخص وقفين على مدرسة أحدهما على عمارتها والثانى على مصالحها . ففي هذه الحالة يجوز صرف الباضل من غلة أحد الوقفين على الآخر عند الاحتياج

(الصورة الثانية) اختلاف الواقف واتحاد الجهة وهى كالأولى فى الحكم . فاذا وقف شخصان وقفين على مدرسة أحدهما وقف عليها لعمارتها والثانى وقفه لمصالحها ولم يوف ايراد أحدهما بالتقصد فى سنة جاز للناظر التكملة من ريع الوقف الآخر

(الصورة الثالثة) اتحاد الواقف واختلاف الجهة بأن بنى شخص مدرسة ومسجداً وجعل لكل واحد منهما وقفاً . وفي هذه الحالة لا يجوز الصرف عند الاحتياج

ومن صور هذه الحالة ما إذا وقف رجل وقفين على مدرسة واحدة أحدهما على العمارة والثاني على المصالح ولكنه اشترط أن ما فضل من ريع أحدهما يصرف الى ذريته وما فضل من ريع الآخر يصرف لأناس مخصوصين بينهم فان قل ريع أحدهما ولم يف بالمقصود منه فلا تصرف الزيادة من ريع الوقف الآخر اليه لانها مملوكة لمن نص عليهم الواقف

(الصورة الرابعة) اختلاف الواقف والجهة بأن بنى شخصان مدرستين ووقف كل منهما على مدرسته . وهي كالثالثة في الحكم (انظر وتأمل) فيكون حاصل هذه الصور أنه عند اتحاد الجهة يجوز ولو اختلفت الواقف وعند اختلافها لا يجوز ولو اتحد الواقف

(سادساً) - لا يجوز للناظر أن يستدين على الوقف الا اذا أمره الواقف بذلك فان لم يأمره فلا بد من اذن القاضي ومع ذلك فالقاضي لا يأذن بالاستدانة الا اذا كانت هناك ضرورة لمصلحة الوقف ويتحقق ذلك في الاحوال الآتية :

(الحالة الاولى) اذا احتاجت دار الوقف لعمارة ضرورية لا بد منها ولم يكن للوقف غلة في يد القيم ليعمر بها ولم تيسر اجارتها ولو مدة طويلة للضرورة والصرف على عمارتها من الاجرة جازله الامر بالاستدانة على قدر الضرورة

(الحالة الثانية) أن يشير أهل الخبرة على القيم بهدم مستغل من الوقف
لانه ان لم يهدم الآن يكون ضرره في المستقبل أعظم تفعل . فان لم يكن في
يده من غلة الوقف شيء يعمر به استدان التميم لذلك باذن القاضي

(الحالة الثالثة) اذا لم يكن للوقف غلة يصرف منها على أرباب الشعائر
وخصى بمطيل مصالحة المسجد ان تأخر صرف مرتباتهم جاز للناظر الاستدانة
بأمر القاضي

(الحالة لرابعة) اذا كان الناظر متوالياً زراعة أرض الوقف ولم يكن
في يده غلة لشراء البذر استدان ثمنه باذن القاضي لوجود المصاحبة

(الحالة الخامسة) اذا استقبل الناظر أمر لا بد منه بأن طوب بخراج
أرض الوقف وليس في يده شيء من الغلة فله ان يستدين بأمر القاضي المبلغ
اللازم لسداد المال المطلوب عن الارض . وقس على هذه المسائل غيرها مما
تعود منفعة على أصل الوقف

وتفسير الاستدانة ان لا يكون للوقف غلة ففي يد التميم فيحتاج الى
الاستقرار أو شراء ما يلزم للمهارة أو الزراعة نسيئة

(سابعاً) — لا تجوز الاستدانة أصلاً لمن له حق في الوقف كالصرف
على المستحقين فلو حصلت الاستدانة لهم فلا يلزم الدين الوقف ولو كانت
الاستدانة بأمر القاضي . وفي كل موضع قلنا فيه بجواز الاستدانة متى حصلت
من المتولى وحصل على ربيع الوقف يلزمه ان يسدد منه الدين لاربابه قبل
الصرف على المستحقين متى كانت بأمر القاضي . فان كانت بغير اذنه فليس
له الرجوع به في غلة الوقف الا اذا كان الواقف أمره بالاستدانة أو لم يتمكن

من استئذان القاضى لبعده عنه

(ثامناً) — لا يجوز للناظر ايداع غلة الموقوف الا عند من يأتته على حفظ ماله . فلو أودعه عند غيره وضاع فعليه الضمان . وليس له ان يقرض مال الوقف الا اذا كان ذلك أحرز له من امساكه عنده

(تاسعاً) — لا يملك الناظر الاقرار على الوقف سواء كان الاقرار بدين أو عين وسواء كانت ولايته قائمة أو انقطعت بالعزل . فاذا ادعى أحد على الوقف بيمين من أعيانه انها ملكه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعى وأقر ناظر الوقف بذلك كان اقراره باطلا لان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يتعداه الى غيره

✽ في البناء والغرس في أرض الوقف ✽

واضع البناء أو الغرس في أرض الوقف اما أن يكون هو الواقف واما أن يكون هو الناظر . وعلى كل فالما أن يكون من مال الوقف أو من مال الواضع فان كان الواضع هو الواقف وكان من مال الوقف فهو وقف وان كان من مال الواقف فان صرح وضمه بانه بنى أو غرس للوقف كان وقفاً أيضاً وان لم يصرح بذلك يكون ملكاً له ومن باب أولى ما اذا صرح بأنه لنفسه . وان كان الواضع هو الناظر فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من مال نفسه فان صرح بأنه للوقف أو لم يصرح بشيء فهو وقف أيضاً وان صرح أنه لنفسه واشهد على ذلك يكون ملكاً له الا أنه يكون متعدياً بوضعه في أرض الوقف وحينئذ يؤمر برفعه ان لم يضر بالارض فان

اضر بها فلا يملك رفعه ولا الانتفاع به بل يكون هو المضيع للماله فينتظر الى أن ينهدم البناء ويأخذ انقاضه ويقع الشجر ويأخذ حطبه ومع هذا فقد نصوا على أن المتولى يفسق بذلك فيستحق العزل (تأمل)

﴿ في الاحوال التي يجوز للقاضي فيها ﴾

(مخالفة شرط الواقف)

الواقف وان كان حراً فيما يحفظه لنفسه من الشروط في أصل وقفه سواء كان له أو لمن يتولى ادارته الا أنه لا بد أن يكون ما اشترطه لا يؤثر على مصلحة الوقف ولا يفوت منفعة الموقوف عليهم ولا يكون مخالفاً للشرع . فان أثر على ما ذكره فالقاضي لا يلتفت اليه بل يعمل بضده لان المصلحة تقتضى ذلك . وينبنى على هذا الاصل ما يأتي :

أولاً — اذا شرط الواقف عدم استبدال وقفه فللقاضي مخالفة هذا الشرط

اذا رأى المصلحة في ذلك . وقد تقدم هذا المبحث في استبدال الوقف

ثانياً — اذا اشترط الواقف أن لا يعمر الوقف أو لا تصالح أرضه من

ربعه بل بصرف الى المستحقين ولو تخرب كان هذا الشرط لاغياً فيبدأ من

الغلة بالعمارة قبل اعطاء المستحقين شيئاً منها وبعد مصاريفها بصرف الربيع لهم

لأن هذا مخالف للشرع ولمصلحة الموقوف عليهم

ثالثاً — اذا شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس

لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للموقوف عليهم

فللقاضي مخالفته

رابعاً - إذا اشترط الواقف الولاية لنفسه أو لغيره وأنص على أنه لا ينزعه من يده قاض ولا سلطان فللقاضي نزعه من تحت يده إذا كان غير مأمون عليه أو غير أهل للقيام بأمره لمخالفته للشرع

خامساً - إذا اشترط أن لا يشارك أحد من ولاءه في النظر ورأى القاضي أن المصلحة في ضم غيره إليه جاز له ذلك وإن خالف شرطه
سادساً - إذا وقف السلطان أو نائبه أرضاً من أراضي بيت المال (المعروفة الآن بالأراضي الأميرية) بأن جعلها أرضاً على مصلحة عامة فللسلطان الذي يملكه مخالفة شرطه من حيث لزيادة والنقصان في المراتب المجمولة للمستحقين متى ظهرت له مصلحة في ذلك ولكن ليس له إبطاله ولا صرفه عن الجهة الم عين لها

سابعاً - إذا اشترط الواقف التصديق بفاضل الغلة على من يسأل في محل معين جاز التصديق على سائل غير هذا المحل بل على من لم يسأل أصلاً لأن الغرض التصديق على الفقراء

ثامناً - إذا اشترط الواقف شيئاً للمستحقين من الحب أو الخبز كل يوم مثلاً واختاروا أخذ القيمة نقداً جاز أن تدفع لهم قيمة ما ذكر من النقد على حسب اختيارهم لأن هذا شيء ربما يعود عليهم بالمنفعة مع أنه لا يلحق الوقف ضرر منه وليس فيه مخالفة للشرع

﴿ محاسبة الناظر على إيراد الوقف ﴾

الشيخ يان كان متصرفاً في شؤون نفسه فليس لاحد حق في محاسبته

على صرفه وان كان متوليا شؤون غيره ثبت هذا الحق
ومن حيث ان الناظر قائم بشؤون الوقف الغيره والقاضى نصب ناظراً
للمصالح العامة فيحاسبه على ايراد الوقف مع بيان الجهات التي صرفه فيها
متى رأى ضرورة ذلك . وكيفية المحاسبة تختلف باختلاف حال الناظر وما
يدعيه من جهات الصرف وبيان ذلك أن الناظر اما ان يكون عدلا معروفا
بالامانة واما ان يكون متهما . فان كان الاول يكتب القاضى منه بتقديم الحساب
بالاجمال اذا تعذر عليه بيان جهات الصرف والانفاق بالمفصيل
فاذا ادعى هذا الناظر انه دفع الغلة التي قبضها في مصارفها الشرعية فاما
ان يدعى اعطاءها للمستحقين في أصل الوقف أو الى ارباب الشعائر وأصحاب
الوظائف كالامام والخطيب والمدرس . فان ادعى الدفع للمستحقين فاما ان
يصدقوه أولا . فان صدقوه فلا يطالب الناظر باليمين لان الحق لهم وقد اعترفوا
باستيفائه فلا سبيل لاحد عليهم . وان لم يصدقوه في ذلك يكون القول له
بيمينه ولو بعد عزله لان العزل لا يخرجهم عن كونه أمينا . فان حلف برىء
من الضمان وان امتنع عن اليمين ضمن المال المتنازع فيه من ماله . ومث هذا
في الحكم ما اذا ادعى انه قبض الغلة وسرقت منه أو ضاعت بدون تقصيره
وان ادعى انه أعطاها لارباب الشعائر والوظائف فان صدقوه فالحكم
كما تقدم بالاتفاق . وان لم يصدقوه قال بعضهم يكتب منه باليمين ايضا ومتى
أقسم برئت ذمته من أجورهم فلا حق لهم في المطالبة بشيء سواء كان من
مال الناظر أو من غلة الوقف . وقال بعضهم لا يصدق الناظر في حقهم ولو
أقسم على ذلك بل يصدق في حق الوقف وحينئذ فلا بد من اثبات

الأداء لهم بالبينة فان أقامها وحكم بها برىء الناظر والوقف من الضمان وان لم يقيم البينة برىء هو من ضمان ما أنكره ويلزم بدفعه لهم ثانياً من غلة الوقف وانما فرق صاحب هذا القول بين دعوى الدفع للمستحقين والدفع لارباب الوظائف لان الناظر أمين بالنسبة للمستحقين والأمين يقبل قوله باليمين وليس أميناً بالنسبة لارباب الوظائف بل هو مدين لهم في أجورهم فلا يصدق في حقهم الا بالاثبات وظاهر كلامهم ترجيح هذا وان كان فيه ضرر على الوقف بأخذ أجورهم من غلة الوقف مرتين (تأمل)
 وفاسوا على هذا ما اذا استأجر الناظر شخصاً لعمل في الوقف ثم ادعى انه اعطاه أجرته فلا يصدق الا بالاثبات بالبينة

وان كان الثاني (وهو ما اذا كان الناظر متهماً) فلا يكتفي القاضي منه بتقديم الحساب بالاجمال بل يجبره على تعيين ايراد الوقف والجهات التي صرفه فيها والجبر يكون بما يراه القاضي مؤدياً الى هذا الغرض ولكنهم نصوا على انه لا يجبره بل يهدده يومين أو ثلاثة فان بين فيها وان لم يبين يكتفي منه باليمين (تأمل)

فان ادعى هذا الناظر انه صرف الغلة الى المستحقين أو الى ارباب الوظائف فان صدقه المستحقون فالامر ظاهر وان لم يصدقه فلا يقبل قوله ولو أقسم على ذلك بل يكلف باثبات ما ادعاه بالبينة فان أقامها وقضى بها برئت ذمته وان عجز يقضى عليه بالضمان

وكل ما تقدم من الاحكام انما هو بالنسبة للامور التي لا تشهد. فان كان النزاع بين الناظر والمستحقين فيما تمكن مشاهدته كما اذا ادعى الناظر

انه قبض الغلة وأنفقها في عمارة مستغلات الوقف ومرماتها فنازعه المستحقون في القدر الذي ادعى انفاقه في العمارة أو قالوا ان العمارة لم تكن ضرورية أو أنه زاد فيها عن الصفة التي كانت عليها في زمن الواقف بلا شرط منه ولا رضا منا فان القاضى يعين من يثق به للكشف على العمارة ويحقق المتنازع فيه ويخبر القاضى بما يراه ليفصل النزاع

وللناظر عند المحاسبة أن يضم الي المصاريف المبالغ التي صرفها للمجاهدين أجره لهم على المرافعة في القضايا التي تقام من الوقف على الغير أو من الغير عليه . ومثل هذه الاجرة لجميع المغارم التي لم يجبد بدا من دفعها لجلب منفعة للوقف أو لدفع غائلة عنه ولا يشترط أن تكون المحاسبة أمام القاضى بل تصح سواء كانت مع المستحقين أو مع القاضى . وينبى على ذلك أن الناظر اذا تحاسب معهم على ما قبضه من ايراد الوقف في زمن معلوم وما صرفه في مصارفه الشرعية وما قبضه كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدقه كل منهم على ذلك يعمل بهذه المصادقة فليس للمستحقين نقض المحاسبة بعد ذلك لاننا لو أعطيناهم هذا الحق يكونون ساعين في نقض ماتم من جهتهم مع أن القاعدة ان كل من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه

وان القاضى اذا حاسب الناظر على ايراد الوقف وما صرفه في مصارفه الشرعية وثبت ذلك بموجب دفتر مصدق عليه من القاضى فانه يعمل بهذه المصادقة وحينئذ فليس لمن يتولى النظر بعده ولا للمستحقين أن يكافوه باعادة المحاسبة عن المقبوض والمصروف في المدة الماضية المضبوط حسابها في الدفتر المذكور لان هذه المحاسبة صدرت ممن له الولاية العامة بعد التحرى

✽ في ضمان الناظر الوقف وغلته ✽

(وعدم ضمانه)

لما كان الاصل في الامين أن لا يضمن ما هو مؤمن عليه الا بالتعدى
وناظر الوقف معدود من الامناء بالنسبة لما في يده من جهة الوقف كان غير
ضامن له اذا هلك في يده الا اذا قصر في حفظه أو تعدى عليه أو منعه من
المستحقين عند الطلب أو صرفه في مصارف ليست مخولة له شرعاً. وينبني
على ذلك ان ناظر الوقف لا يضمن ما هو تحت يده في مسائل ويضمنه
في مسائل أخرى

✽ المسائل التي لا يضمن فيها الناظر ✽

يؤخذ من الضابط المذكور أن ناظر الوقف لا يضمن في المسائل الآتية
(أولاً) — اذا قبض الغلة وضاعت من يده بدون تقصير منه لعدم
تقصيره في الحفظ وعدم تعديه
(ثانياً) — اذا هلكت عنده بأفة سماوية لانها امانة عنده والامين
غير ضامن الا اذا تعدى ولم يوجد التعدى
(ثالثاً) — اذا كان الاستبدال مشروطاً للناظر وباع عيناً من أعيان

الوقف كي يستبدلها بيمين أخرى وقبض الثمن ثم ضاع منه بدون تقصير
ولا تعد فلا ضمان عليه . وفي هذه الحالة يبطل الوقف

(رابعاً) — اذا قبض الناظر غلة الوقف ولم يطلبها المستحقون ثم مات مجهلاً
لها بأن لا يعلم ما ذا صنع بها ولم توجد في تركته فانها تكون غير مضمونة
عليه فلا تؤخذ من التركة

ولعل صاحب هذا القول نظر الى أن التعدي لم يعلم فيحمل على أن
الناظر صرفها فيما يعود على الوقف بالمنفعة أو ضاعت منه بدون تقصير .
وانظر هذا مع قولهم الناظر أمين وقولهم الامين يضمن بموته مجهلاً الامانة
كما اذا أودع شخص عند غيره شيئاً ومات المودع ولم يبين الوديعة ولم توجد
في تركته . أو استعار شخص من آخر شيئاً أو استأجره ومات كل منهما
مجهلاً المستأجر والمستعار ولم يوجد في الاشياء التي تركها فان هذه الاشياء
تكون مضمونة في تركة المودع والمستأجر والمستعير فيؤخذ البديل من
التركة قبل القسمة على الورثة لان قضاء الديون مقدم على استحقاق الورثة
فان هذا يقتضى أن الناظر يضمن بموته مجهلاً . وقد يجاب بأن هناك فرقا
بين ناظر الوقف وبين من ذكروا لان الناظر وان اشترك مع من ذكروا
في أن كلا منهم أمين ولكن له أن يتصرف في ريع الوقف للعمارة أو لتسديد
دين على الوقف مثلاً بخلاف من ذكروا فليس لهم التصرف فيما هو تحت
أيديهم بشيء أصلاً وحينئذ فيحمل على أن ناظر الوقف صرفه في مصارفه
الشرعية (تأمل)

ولما كانت هذه الشبهة وجهة لم يتفق العلماء على هذا الحكم اذ بعضهم

يقيد الموت بما اذا مات الناظر فجأة أما اذا مات بعد المرض ضمن لتمكته
من بيانها فكان مانعاً لها ظلماً فيضمن . وبعضهم يفصل في الغلة التي مات
الناظر مجهلاً لها فلا يضمنه اذا كانت غلة الوقف للمسجد ونحوه ويضمنه
اذا كانت غلة الوقف مستحقة لقوم بنص الواقف

ويظهر أن صاحب هذا القول نظر الى أن الناظر اذا قبض الغلة وكان
المستحقون لها معلومين صارت مملوكة لهم بهذا القبض فكان عليه أن يسلمها
لأربابها ولم يفعل فيضمن بخلاف ما اذا كان الوقف على المسجد ونحوه

✽ المسائل التي يضمن فيها الناظر ✽

اذا لاحظت الاصل المتقدم وهو أن الناظر لا يضمن ما لم يوجد منه
تقصير أو تعد الخ ظهر لك ان الناظر ضامن في المسائل الآتية
أولاً — اذا قصر في حفظ غلة الوقف بأن وضعها في غير حرز مثلها
فضاعت ضمن لتقصيره في الحفظ

ثانياً — اذا طلبها المستحقون فامتنع من اعطائها لهم بدون مسوغ
شرعي وهلك بعد ذلك ولو من غير تعديه ضمنها لهم لانه متعد بالمنع
بغير حق فيصير غاصباً فتكون يده يد ضمان لا يد أمانة فيضمن بالهلاك

ثالثاً — اذا طلب الغلة المستحقون فامتنع من التسليم ثم مات مجهلاً لها
كان الضمان في تركته اتفاقاً للسبب المتقدم

رابعاً — اذا استهلك غلة الوقف بأن صرفها في شؤون نفسه أو بددها

على غير المستحقين لها ضمن لتعديه

خامساً -- اذا باع عيناً من أعيان الوقف للاستبدال المشروط له من قبل الواقف وقبض الثمن وقصر في حفظه حتى ضاع عنده أو استهلكه في شؤون نفسه ضمنه أيضاً لتقصيره في المحافظة عليه في الاول وتعمديه في الثاني

سادساً -- اذا باع مستغلاً من مستغلات الوقف الاستبدال وقبض ثمنه ثم مات مجبلاً أخذ الثمن من تركته ليشتري به ما يكون بدلاً عن الوقف المبيع لأن الشريعة لم تجوز صرفه للمستحقين ولم يعلم ضياعه بدون تقصير فيضمن

سابعاً -- اذا استدان الناظر على الوقف بلا شرط من الواقف ولا اذن من القاضى مع تمكنه من الاستئذان ضمن الدين من ماله فلا يملك قضاءه من غلة الوقف اذ هو غير مسلط شرعاً على هذه الاستئذانة . فلو كانت الاستئذانة بشرط الواقف أو باذن من القاضى أو بغير اذنه ولكنها في وقت لا يتمكن فيه من استئذانه لم يضمن الدين من ماله بل يرجع به في غلة الوقف . ولو كانت الاستئذانة غير محتاج اليها في أمور الوقف بل كانت للصرف على المستحقين ضمن ما استدانه من ماله ويرجع عليهم بما قبضوه ثامناً -- اذا كانت دار الوقف محتاجة لعمارة ضرورية يترتب على تأخيرها ضرر يؤدي الى خرابها فصرف الغلة للمستحقين وأخر العمارة المذكورة ضمن للوقف مادفوه لهم ليعمر به لانه متعمد بالدفع اليهم في هذه الحالة اذ العمارة مقدمة على الصرف الى المستحقين ويكون له الحق في الرجوع على المستحقين بما دفعه لهم فيسترده منهم ان كان موجوداً ويضمنهم بدله ان كان هالكا أو مستهلكاً

تاسعاً - إذا عمر الناظر دار الوقف عمارة زائدة على الصفة التي كانت عليها في زمن الواقف بأن جدد فيها بناء أو أحدث بياضاً أو نقشا ولم يكن الواقف نص على ذلك ولم يرض المستحقون به ضمن المصاريف التي صرفها على العمارة للمستحقين لتمديه أذ هو غير مساط شرعا على هذا . فلو كان فعله بناء على نص من الواقف أو برضا المستحقين فلا ضمان عليه لانه في الأول يكون منفذاً لأرادة الواقف وفي الثاني يكون غير متمدد للتصريح له من أرباب الحقوق

عاشراً - إذا كان على الوقف دين استدانه الناظر باذن القاضى سواء كان هذا الدين لعمارة الوقف أو لزراعة أرضه أو لدفع الخراج الموظف على أرض الوقف وقبض الغلة وأعطائها للمستحقين أو لأرباب الوظائف قبل ان يسدد هذا الدين فإنه يضمن من ماله لرب الدين قدر ما دفعه للمستحقين لتمديه لأن الموقوف عليهم وأرباب الوظائف لا يستحقون شيئاً من ربيع الوقف الا ما فضل منه صافياً بعد مصاريف العمارة الضرورية والمؤن وأداء العشر أو الخراج الموظف على العقار ودفع الدين الواجب في غلة الوقف

✽ في عزل ناظر الوقف ✽

اعلم أن الناظر اما أن يكون مولى من قبل الواقف أو من قبل القاضى وعلى كل فاما أن يوجد ما يستوجب عزله عن النظر أولاً فإن كان مولى من قبل الواقف ثبت له عزله مطلقاً سواء كان هنالك ما

يستوجب ذلك أولاً . لانه كالوكيل عنه والوكيل له أن يعزل الوكيل في أى وقت شاء وهذا مذهب أبى يوسف . وقال محمد لا يملك الواقف عزل من ولده لانه ليس نائباً عنه بل عن الفقراء . والفتوى على مذهب أبى يوسف وان كان مولى من قبل القاضى فله عزله أيضاً في أى وقت شاء سواء كان بجنحة أولاً لانه كوكيله

وان كان مولى من قبل القاضى فليس للواقف عزله لانه ليس وكيلاً عنه وان كان مولى من قبل الواقف فليس للقاضى عزله وتولية غيره الا اذا وجد ما يستوجب ذلك وهو أن يصير غير أهل للولاية سواء كان عدم الاهلية آتياً من جهة كونه غير قادر على ادارة شؤون الوقف أو كان قادراً ولكنه ارتكب أمراً يخالف الدين أو باشر تصرفاً لا تخوله له الشريعة الفراء وينبى على ذلك ماأتى من المسائل :

أولاً - اذا طرأ على الناظر الذى ولده الواقف داء أقعده عن مباشرة أمور الوقف ثبت للقاضى عزله وتولية غيره لانه صار غير أهل للولاية والقاضى نصب ناظراً للمصالح العامة فلا يترك الوقف ضائعاً ثانياً - اذا جن الناظر المولى من قبل الواقف جنواً مطبقاً وهو ما يستمر سنة كاملة انعزل من وظيفته لعدم اهليته للنظر . وحينئذ يولى القاضى غيره . ومتى زال العارض يعاد الى ما كان عليه من النظر لانه لا داعى الى تولية غيره . وفي اعادته المحافظة على ارادة الواقف فتتخذ

ثالثاً - اذا ارتكب الناظر ما نهى الله عنه استحق العزل فللقاضى عزله وتولية غيره لانه والحالة هذه يكون غير أهل للولاية لانه متى خالف أو امر

الدين بفعل المنهى عنه فلا يكون أميناً في أمور الوقف أيضاً فينزع الوقف من تحت يده ويسلم الى غيره من الأمناء

رابعاً — اذا رهن عتار الوقف بدين على نفسه أو على الوقف أو على

المستحقين عزله القاضى وولى غيره لان الشارع لم يجز هذا التصرف خامساً — اذا باع مستقلاً من مستغلات الوقف أو باع البناء القائم وهو متين أو باع أنقاض البناء بعد الهدم بغير اذن القاضى أو قطع أشجار الوقف وهى حية يانعة بدون مصلحة للوقف استحق العزل فيخرجه القاضى من النظر ويولى غيره

سادساً — اذا ادعى شيئاً من أعيان الوقف المولى عليه أنها ملك له أو آجر الوقف لمن لا تقبل شهادتهم له (أصوله وفروعه) بدون أن يكون فى الاجارة خير للوقف عزله القاضى وولى غيره لان هذا يعد خيانة منه فيما أمن عليه فيعزل

سابعاً — اذا تمادى على الامتناع من عمارة الوقف الضرورية مع وجود الغلة فى يده أو صرف الغلة على المستحقين مع احتياج الموقوف للامارة الضرورية أو مع وجود دين مطلوب على الوقف أو تهاون فى استخلاص أجور الوقف من المستأجرين حتى ضاعت أو صرف ما قبضه من الغلة فى حاجات نفسه ومنع المستحقين فى الوقف من سهاهم المسماة لهم عزله القاضى وولى من يصلح لمخالفته ما أمر الشارع به فكان خائناً أو متهاوناً فلا يكون أهلاً للولاية

ثامناً — اذا آجر الوقف لغيره بأقل من أجر المثل وكان النقص لا يتعابن

الناس فيه وهو متعمد ذلك أو أجره مدة طويلة بحيث يخاف على الوقف من تملك المستأجر له ففسخ القاضى العقد وعزل الناظر ان كان متعمداً وسلمه لمن يؤمن عليه من مثل هذه التصرفات . فان كان غير متعمد بل أجره بأقل من أجر المثل بسلامة نية وكان مأموناً اكتفى القاضى بنفسه العقد وأبقاه فى الوظيفة

ولا يشترط فى عزل الناظر خيائته فى جميع الاوقاف المولى عليها بل لو كان متولياً على جملة أوقاف وخان فى بعضها استحق العزل لان الخيانة لا تتجزأ . فتى انصف بالخيانة فى البعض كان كافياً فى اخرجه من الجميع وقس على هذه المسائل غيرها مما يدخل تحت الضابط المذكور
أول المبحث

ومما تقدم يعلم أن القاضى لا يعزل الناظر المولى من قبل الواقف الا اذا ثبتت خيائته عنده . وحيثئذ فلا يثبت للقاضى هذا الحق بمجرد شكاية المستحقين وطعنهم عليه وان كان للقاضى فى هذه الحالة أن يضم اليه مشرفاً ثقة ويجعل له نصيباً معلوماً من أجر الناظر ان كانت فيه سعة فان كان قليلاً عين له أجراً من ريع الوقف ملاحظاً فى ذلك الاقتصاد ومصالح المستحقين . ومتى عين له مشرفاً فلا يتصرف الناظر فى أمور الوقف الا باطلاعه ورأيه وفى كل موضع قلنا فيه بصحة عزل الناظر لا ينزل حتى يعلم . وينبنى على ذلك أن جميع التصرفات التى يباشرها بعد العزل وقبل العلم تكون نافذة متى كان مسلطاً عليها شرعاً

﴿ قبول الوقف ورده ﴾

الموقوف عليه اما أن يكون معيناً ابتداءً كجعل الغلة لشخص معين أو أشخاص معينين ومن بعدهم للفقراء . واما أن يكون غير معين من أول الامر كالفقراء والمساكين . وعلى كل فلا يشترط القبول لصحة الوقف بل يصح وان لم يقبل الموقوف عليه . ولكن اذا كان الموقوف عليه معيناً يشترط قبوله ورده في حق نفسه خاصة فلا يسرى على غيره

وينبئ على ذلك ما يأتي من المسائل

أولاً — اذا جعل الواقف غلة وقفه لشخص معين ومن بعده للفقراء فان قبل صرف له الربيع مدة حياته وبعد موته يصرف الربيع للفقراء . وان رد فلا يبطل الوقف برده بل يسقط حقه في أخذ الربيع . وحينئذ يعطى الربيع لمن جعله لهم الواقف بعده وهم الفقراء في هذا المثال

ثانياً — اذا قال جعلت أرضي هذه موقوفة على فلان وأولاده ومن بعدهم على الفقراء فقال فلان لا أقبل لنفسى ولا لأولادى يصح رده في حق نفسه فقط فلا يأخذ شيئاً من الربيع ولا يعطى الى الفقراء بل يعطى لأولاده لانهم ان كانوا مكلفين فلا ولاية له عليهم وحينئذ يكون الرد والقبول اليهم لا له . وان كانوا صغاراً فهو وان كانت له الولاية عليهم الا انها مقيدة بالمصلحة ولا مصلحة في رده شيئاً أعطى لهم على سبيل التبرع فيعطى لهم الربيع الى أن يبلغوا رشدهم فينظروا في أمرهم فان قبلوا استمر الصرف لهم وان ردوا أعطى الربيع لمن جعله لهم من بعدهم .

ثانياً — اذا قال جملت ارضى هذه موقوفة على فلان وفلان ومن بعدهما للفقراء فان قبلا كانت الغلة لهما مدة حياتهما وان ردا صرفت الغلة الى الفقراء ومثله ما اذا ماتا . وان قبل واحد ورد الآخر استحق القابل حصته وصرفت حصة الراد الى الفقراء وكذا اذا مات أحدهما فان حصته تصرف الى الفقراء . ومثل هذا في الحكم ما اذا عين أكثر من اثنين فان قبل كلهم استحقوا الغلة وقسمت على عدد رؤوسهم لانه لم يفضل أحدهم على الآخر . وان ردوا كلهم صرفت جميع الغلة الى الفقراء . وان قبل بعضهم ورد البعض الآخر صرفت حصة الراد الى الفقراء . وكذا اذا مات البعض صرف نصيبه الى الفقراء لا الى ورثة الواقف . ومن رد منهم فليس له أن يقبل لانه بالرذ صارت الغلة للمساكين فليس له بعد ذلك ارجاعها اليه . ومن قبل منهم فليس له الرد لانه بالقبول صار مستحقا فاذا رد يكون مستقظا لاستحقاقه وهو لا يسقط بالاستقظا . وقد تقدم هذا المبحث في المصادقة على النظر فراجعه

وهذا بخلاف الوصية فانه اذا أوصى بثلاث ماله لجماعة معينين فان قبل كل منهم الوصية بدموت الموصى استحق نصيبه من الثلث . وان رد بعضهم كانت حصته لورثة الموصى . وان ردها كلهم بعد وفاة الموصى كان جميع الثلث الموصى به الي ورثة الموصى أيضاً

والفرق بين الوصية والوقف أن الموصى انما أوصى لهم فقط فما بطل منها بدم القبول يكون لورثة الموصى . وأما الوقف فان الواقف جعل الربيع لهم ومن بدمهم للفقراء فاذا بطل كونه لبعضهم أو كلهم بسبب الرد يصير الربيع لمن جعل لهم بدمهم وهم الفقراء

رابعاً — اذا جعل الواقف غلة وقفه لشخص معين وولده ونسله وعقبه
ومن بعدهم تصرف للفقراء فقبله من هو موجود منهم صرفت الغلة لهم
ولا يعطى للفقراء شئ منها عملاً بنص الواقف فان مات بعضهم صرفت الغلة
لمن بقى منهم . وان قبله بعض الموجودين ورد البعض الآخر صرفت الغلة
كلها للقبال منهم . وان رده كل الموجودين يصرف جميع الغلة للفقراء . ومثله
ما اذا مات كلهم . فان حدث لمن عينه ولد أو نسل وقبله كلهم أو بعضهم
رجعت الغلة جميعها لمن قبلها منهم . فان رد كلهم كانت جميعها للفقراء . وهكذا
الى أن ينقرض الموقوف عليهم فتصرف الغلة للفقراء على الدوام

وانما لم يسووا في الحكم بين هذه المسئلة والتي قبلها من حيث أنهم
صرفوا نصيب الراد أو المتوفى في المسئلة الاولى الى الفقراء ولم يعطوه الى
القبال منهم أو الباقي حياً بعد موت البعض ولم يفعلوا ذلك في هذه بل أعطوا
جميع الغلة لمن قبل من ولد فلان أو لمن بقى حياً بعد موت بعضهم ولم يصرفوه
للفقراء ما دام أحد من ولده موجوداً لأن هناك فرق بينهما وهو أنه متى
كان الموقوف عليه معيناً بالشخص وقبل بعضهم أو مات فلا يطلق على الباقي
اسم الموقوف عليه فلا يعطى السكك للباقي عند رد بعضهم أو موته بل يصرف
للفقراء . ومتى كان الموقوف عليه معيناً بالوصف كولد فلان وقبل بعضهم أو
مات أطلق على الباقي اسم الموقوف عليه فيعطى جميع الربيع

قال في الفتاوى الهندية في الجزء الثاني صحيفة ٤٢٩ ما نصه « اذا وقف
على قوم فلم يقبلوا فهذا على وجهين : إما أن يرد كلهم أو بعضهم . فان رد
كلهم كان الوقف جائزاً وتكون الغلة للفقراء . واذا رد البعض فان كان الاسم

ينطلق على الباقيين فالغلة كلها تكون للباقيين . وان كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فنصيب الذي لم يقبل يصرف الى الفقراء . وبيانه انه اذا قال لولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع الغلة للباقيين . ولو قال لزيد وعمر وفلم يقبل زيد صرف نصيبه الى الفقراء » كذا في الحاوى

واعلم أن الواقف متى عين الموقوف عليهم بالاسم وكانوا كلهم أحياء وقت الوقف اتبعت الاحكام المتقدمة . فان كان بعضهم حيا والبعض الآخر ميتا كما اذا قال جعلت ارضى الفلانية موقوفة على فلان وفلان ومن بعدها للفقراء وكان أحدهما ميتا وقت الوقف استحق الحى منهما جميع الغلة لان الميت ليس بأهل للوقف فلا يزاحم الحى الذى هو أهل له . ولكن يظهر أن هذا مقيد بشرطين

الشرط الاول — أن يكون الواقف عالما بوفاة أحدهما (كما ورد عن أبى يوسف فى الوصية) . فان لم يعلم بموته فلا يستحق الحى الا نصف الغلة ويصرف النصف الآخر الى الفقراء لان الوقف صحيح عليها بحسب اعتقاده فلم يرض للحى الا بنصف الغلة بخلاف ما اذا علم بموته لأن الوقف على الميت يكون لاغيا فيكون راضيا بكل الغلة للحى فتصرف له

وانما آتينا بهذا الشرط فى الوقف للتوفيق بين النصوص اذ بعضها يحكم بأن جميع الغلة تعطى للحى منهما كما ورد فى كتاب الاسعاف صحيفة ١٨ ونصها « ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على زيد وعمر ومن بعدها على المساكين وكان أحدهما ميتا تكون الغلة كلها للحى منهما لعدم جواز الوقف على الميت فاذا مات الحى تصير الغلة للمساكين » وبعضها يقول

يصرف نصيبه الى الفقراء كما ورد في عبارة فتح القدير في الجزء الخامس
 صحيفة ٦٩ ونصها « وقف على زيد ثم المساكين فرد زيد فهو للمساكين وكذا
 على زيد وعمر فرد أحدهما أو ظهر أنه كان ميتا فنصيبه للمساكين »
 فيحمل النص الاول على ما اذا علم الواقف وقت الوقف بموت أحدهما
 والثاني على ما اذا لم يعلم . والى هذا التوفيق تشير عبارة الفتح فان في قوله
 أو ظهر أنه كان ميتا إشارة الى أن الواقف وقت الوقف لم يكن عالما بموته .
 تأمل في هذا فان وجدته صحيحا فاعمل به وان أمكنك الاتيان بغيره من
 النصوص اتبعناه جميعا

الشرط الثاني — أن لا يصرح الواقف بكلمة بين بأن قال وقفت أرضي
 هذه وجمات ريعها على فلان وفلان . أما لو صرح بها بان قال جعلت غاتها
 بين فلان وفلان ومن بعدها الى الفقراء وكان أحدهما ميتا فلا يستحق الحى
 منهما الا النصف ولو كان الواقف عالما بوفاة أحدهما لانهم قالوا أن
 هذه الحكمه توجب التنصيف (ان كان الموقوف عليهما اثنين) فلا يستحق
 الحى الجميع واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (ونبئهم أن الماء قسمة بينهم) فقالوا
 ان هذه الآية تقتضى التنصيف بدليل الآية الثانية (لها شرب ولكم شرب
 يوم معلوم) وهذا الشرط مصرح به في الكتب (تأمل)

✽ اجارة الوقف ✽

لما كان للمالك اجارة ملكه كيف شاء وناظر الوقف ايس حراً في اجارته
 بل لا بد من أن تكون موافقة لقانون مخصوص جعل الفقهاء لاجارة الوقف مباحثا

مختصاً لبيدنا فيه أحكامها الخاصة بها وهي

✽ من يملك اجارة الوقف ✽

الذى له ولاية اجارة الوقف هو الناظر فلا يملكها الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً ممن له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض لانه في الاول يكون وكيلاً وفي الثانى يكون ناظراً وكل منهما تثبت له الولاية

ومن حيث أن الاجارة للناظر فهو الذى يملك قبض الأجرة فليس للموقوف عليه أخذها من المستأجر اللهم الا اذا اذن له الناظر بقبضها وقال الفقيه أبو جعفر لو انحصر الاستحقاق في واحد ولم يكن الموقوف محتاجاً الى العارة ملك اجارته في الدور والخوانيت وأما الاراضى فان شرط الواقف تقديم العشر والخراج وسائر المؤن وجعل للموقوف عليه الفاضل لم يكن له أن يؤجرها لانه لو جاز كان كل الأجر له بحكم المقدم فيفوت شرط الواقف . واو لم يشترط يجب أن يجوز ويكون الخراج والمؤن عليه (تأمل)

✽ مدة اجارة الوقف ✽

الواقف اما أن يمين مدة اجارة وقفه واما أن يهمل . فان كان الاول وكانت المدة التى عينها يرغب الناس فى استئجارها وليس فى الزيادة عليها نفع للوقف اتبع شرطه فليس للمتولى مخالفته . وان كانت المدة لا يرغب فيها المستأجرون كما اذا نص الواقف على أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون فى استئجاره هذه المدة أو كانت اجارتها أكثر من سنة أنفع

للفقراء فان استثنى الواقف بان قال الا اذا كانت الزيادة أنفع للوقف وأهله ثبت للمتولى الحق في اجارته أكثر من المدة المنصوص عليها متى كان ذلك أنفع بلا احتياج الى رفع الامر الى القاضى لان عبارة الواقف تفيد له التصريح بذلك عند الاحتياج . وان لم يستثن الواقف فليس للقيم أن يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضى حتى يؤجرها المدة التي تعود بالمنفعة على الوقف واهله لأن له ولاية النظر للفقراء والغائبين والموتى فانه يحفظ اللقطة ومال المنقود ومال الميت الى أن يظهر له وارث أو وصى

وان كان الثانى (وهو ما اذا أهمل الواقف المدة) ملك المتولى اجارته مدة قصيرة . والقول المعول عليه فيها أن لا تزيد مدة الاجارة عن سنة فى الدار والханوت وعن ثلاث سنين فى الاراضى الزراعية الا اذا كانت المصلحة يقتضى الزيادة فى اجارة الدار والханوت أو النقص فى اجارة الارض ولا شك أن هذا يخلف بحسب الزمان والمكان فلا يملك اجارته مدة طويلة سواء كانت هناك ضرورة تدعو لذلك أولا . وقالوا فى توجيهه ذلك أن المدة اذا طالت تؤدى الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف ائلاك على طول الزمان يظنه مالكا فاذا رفع المسأله مجرد دعوى الملكية يشهد له من رآه على هذه الحالة بها فيضيع الوقف (تأمل واحكم)

فالذى ظهر أن المتولى لا يملك اجارة الوقف مدة طويلة ولا فرق فى ذلك بين ما اذا كان عقد الاجارة واحداً أو كان مشتملا على عقود متعاقبة بان يقول آجرتك الدار الفلانية سنة ١٣٢٦ بكذا وسنة ٢٧ بكذا وسنة ثمان وعشرين بكذا وهكذا الى تمام المدة التي يريد

وأما القاضى فإنه يملك اجارة الوقف مدة طويلة عند الاضطرار فاذا تخرب
الوقف ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة اجارته باذن القاضى مدة
طويلة بقدر المصاريف التى تصرف على عمارته

✽ اجارة الوقف بأقل من أجر المثل ✽

اذا أجر المتولى الموقوف بأقل من أجر المثل بان كان فيه غبن فاما أن
يكون الغبن يسيراً (وهو الذى يدخل تحت تقويم المقومين) واما أن يكون
فاحشاً (وهو الذى لا يدخل تحت تقويم المقومين) فان كان الاول صحت
الاجارة وان كان الثانى فلا يصح هذا العقد ويلزم المستأجر بدفع أجر المثل
ولا فرق فى عدم صحة الاجارة بين ما اذا كان المؤجر هو الناظر أو المستحق
ولو انحصر الاستحقاق فيه لانه ان كان المؤجر هو الناظر فليس له الا التصرف
بما فيه مصاحبة الوقف والموقوف عليهم ولا شك فى أن اجارته بأقل من أجر
المثل مخالفة لذلك فلا يعمل بها . وان كان هو المستحق يعود الضرر على المستحقين
من بعده لاحتمال موته أثناء مدة الاجارة فيضر بهم (تأمل) وربما يعود الضرر
على الوقف أيضاً الآن اذا كان محتاجا الى التعمير

✽ اجارة الوقف بأجر المثل ✽

(وحصول نقص أو زيادة بعدها)

اذا أجر الناظر الوقف بأجر المثل لاجنبى منه فلا شبهة فى الصحة

ولكن بعد ذلك لا يخلو الحال من أحد أمور ثلاثة . الاول أن يستمر أجر المثل فلا تحصل فيه زيادة ولا نقص طول مدة الاجارة . الثاني أن ينقص أجر المثل في اثناء المدة . الثالث أن يزيد

فان كان الاول طواب المستأجر بدفع المبلغ المتفق عليه في العقد فقط ولا ينزع المستأجر من تحت يده ما دامت المدة باقية لانه لا داعى الى ذلك وان كان الثانى (حصول نقص) وطالب المستأجر فسخ العقد فلا يجاب الى طلبه بل يبقى الى انتهاء المدة ويلزم المستأجر بدفع الاجرة المتفق عليها فى العقد لما يترتب على الفسخ من حقوق الضرر بالوقف . ولان الناظر لا يملك الاقالة الا اذا كان فيها خير للوقف وللموقوف عليهم وهو غير موجود هنا فلا يصح الفسخ

وان كان الثالث (وهو أن يزيد أجر المثل عن المتفق عليه فى العقد) فاما أن تكون الزيادة يسيرة أو فاحشة .

فان كانت يسيرة فلا يلتفت اليها فيبقى العقد الى انتهاء المدة ولا يدفع المستأجر الا القدر المتفق عليه فى العقد . والزيادة اليسيرة هى التى تدخل تحت تقويم المقومين وقال بعضهم هى ما تقدر بخمس المبلغ المتفق عليه . فلو فرضنا أن الاجرة مائة جنيه فى مدة سنة وصارت الاجرة فى اثنائها مائة وعشرين جنيها كانت يسيرة فان زادت عن الخمس اعتبرت زيادة فاحشة . وهناك أقوال غير هذين

وان كانت الزيادة فاحشة فاما أن تكون لتعنت على المستأجر لتقصده الاضرار به واما أن تكون لكثرة الرغبات فى الشيء المستأجر . فان كانت

الزيادة للتعنت فلا يلتفت اليها بل يبقى المستأجر تحت يد المستأجر بالاجرة المتفق عليها في العقد . وان كانت لكثرة الرغبات فتقل بعضهم هي الزيادة للتعنت سواء فلا يعتمد بها لأن أجر المثل انما يعتبر وقت العقد وفي وقته كان المسمى أجر المثل فلا يضر التغيير بعد ذلك ولأن المستأجر ملك المنفعة في وقت محدود بأجر مخصوص فلا يبطل حقه ولا يثبث لو نقص أجر المثل لم نراع المستأجر ولو زاد نراعى الوقف ولا أظنهم محيين الا بقولهم يفتى بكل ما هو أنفع للوقف . وقال بعضهم تعتبر الزيادة في هذه الحالة لان في اعتبارها مراعاة لمصلحة الوقف ولا ضرر على المستأجر لاننا لم نلزمه باكثر من أجر المثل وحينئذ يرض المتولى الامر على المستأجر قائلاً له اما أن تقبل الزيادة واما أن يفسخ العقد . فان قبلها فيها ويكون أحق من غيره وان امتنع عن قبولها فاما أن يكون المستأجر غير مشغول بملكه أو مشغولاً به . فان كان غير مشغول به ففسخ العقد ويؤجر لغيره . وان كان مشغولاً وكان للشاغل نهاية معلومة كما اذا كان المستأجر أرضاً وله فيها زرع لم يبلغ أو ان حصاده فلا يفسخ العقد الآن بل تترك الارض في يده الى أن يستحصد لزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع ويفسخ العقد وتؤجر لمن يدفع أجر المثل . وان لم يكن للشاغل نهاية معلومة كالبناء والفرس فلا يفسخ العقد أيضاً بل يترك المستأجر في يده الى انتهاء مدة الاجارة ولكن تضاف عليه الزيادة من وقتها الى انتهاء المدة فاذا انتهت اتبعت الاحكام الآتية في المبحث الذي يلي هذا

✽ انتهاء مدة الاجارة ✽

متى انتهت مدة اجارة الموقوف وجب على المستأجر تسليمه الى المتولى
ولكن المقام فيه تفصيل وبيانه

انه عند انتهاء مدة الاجارة لا تخلو الحال من واحد من أمور ثلاثة :
الاول أن يكون المستأجر على حاله وقت الاجارة . الثاني أن يكون للمستأجر
فيه زيادة . الثالث أن يكون طرأ عليه نقص

فان كان الاول لزمه التسليم الى المتولى ولا يرجع أحدهما على الآخر
بشيء لان ملك المنفعة قد انقضى بانتهاء مدته فلا يكون له حق في ابقاء المستأجر
تحت يده اللهم الا اذا حصل اتفاق على عقد جديد وليس هناك مقتضى لتعريم
احدهما شيئاً للآخر

وان كان الثاني للمستأجر فيه زيادة) فان كان لزوالها نهاية معلومة كالزراع
تترك الارض في يده الى ادراكه أو ان حصاده ويلزم بدفع أجر المثل عن
المدة التي شغل فيها زراعته الارض لان لزوع فيها بحق فلو كلفناه بقلع
الزراع وتسليم الارض لتضررو لو تركناها في يده الى ادراك الزراع بدون أجر
لم تكن مراعين . مصاححة الوقف فحكمنا بما تقدم رعاية للجانيين . وان كانت
الزيادة ليس لزوالها نهاية معلومة كالبناء فاما أن تكون موضوعة بغير حق
واما أن تكون موضوعة بحق . فان كان الاول بان بنى بغير اذن الناظر فان
كانت الأتقاض من مال الوقف وكان لو هدم البناء لا يبقى لغير الأتقاض
قيمة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع بما انفقته على العبارة

ولا بأمان المؤن فلو طلب الهدم لم يجب الى طلبه لانه متمنت اذلا فائدة تعود عليه من ذلك بل يلحقه الضرر بالمصاريف التي يصر فيها على هدمه حتى يصيره انقاصاً (انظر) وان كانت الانقاص من ماله فان كان الهدم لا يضر بالارض امر بهدمه لتفريغ الارض وتسليمها الى المتولى وان اتفق مع المتولى على ترك البناء وأخذ قيمته مستحق الهدم جاز ذلك متى كانت فيه مصاحبة للوقف . وان كان الهدم يضر فلا يمكن منه بل يترتب الى أن يهدم ويأخذ الانقاص لانه هو المضيع لماله

وان كان الثاني (موضوعه بحق) بان بنى باذن الناظر في هذه الحالة يكون أحق من غيره فيترك المستأجر تحت يده بشرط أن يدفع أجر المثل فان أبى أن يدفعه وكان هدم البناء أو قلع الشجر غير مضر بالارض أمر بذلك وان كان مضرًا بهايخير الناظر بين أن يملكه جبراً على المستأجر بقيمته مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من الارض فيأخذ المستأجر انقاصه ويجوز أن يتفق الناظر والمستأجر على اجارة الارض مع البناء وحينئذ ينظر لمقدار ما يستأجر به كل منهما وتقسيم الاجرة بنسبة كل منهما فإصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب أرض الوقف يعطى لناظر الوقف

وان كان الثالث (حصول نقص) فان كان بغير تعدد من المستأجر فلا ضمان عليه لان المستأجر تحت يده أمانة فلا يضمن الا بتعديده عليه . وان كان بتعديده فان كانت اعادته غير ممكنة كقلع الشجر ضمنه الناظر قيمته مستحق البقاء وان كانت اعادته ممكنة كهدم البناء امر باعادته كما كان

فلو فرضنا أنه بعد ما هدم البناء أعاده فان كان على الصفة التي كان عليها

فالامر ظاهر . وان كان على غيرها فان كان التغيير أنفع لجهة الوقف يبقى ما بناه على حالته لجهة الوقف وهو متبرع فلا يعطى له شيء في مقابلة ما أنفقه على العمارة . وان لم يكن التغيير أنفع لجهة الوقف يؤمر بهدمه واعادة العين الى ما كانت عليه ومن حيث أنه ارتكب أمراً محظوراً فالفاضل يوزره بما يراه زاجراً له

وقد نصوا على أن عقد الاجارة يفسخ بموت أحد المتعاقدين وقالوا أن السبب في ذلك انه لو بقي العقد بعد موت أحدهما تصير المنفعة المملوكة به أو الأجرة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لانه ينتقل بالموت الى الوارث وذلك لا يجوز ولكن محل فسخ الاجارة بموت احد المتعاقدين اذا عقدها لنفسه فان عقدها لغيره لم يفسخ لانعدام السبب المذكور وينبى على ذلك أنه اذا مات ناظر الوقف أثناء مدة الاجارة فلا يفسخ العقد لانه ليس عاقداً لنفسه بل للموقوف عليهم . ومثله الوكيل والوصى

* عمارة الدور المعدة للاستغلال *

لما كان غرض الواقف الانتفاع بالوقف دائماً ولا يتأتى ذلك إلا باصلاحه كلما حدث فيه شيء يستوجب ذلك كان من الضروري المحافظة عليه تنفيذاً لغرضه

وحينئذ يبدأ من ريع الوقف بعمارته لأنه اذا لم يتمهد بالعمارة يحى زمن لا ينتفع به أصلاً فيفوت غرض الواقف ولا فرق في ذلك بين ما اذا اشترط الواقف تقديم العمارة أو لم يشترط لانه ان اشترط فالامر ظاهر وان لم يشترط

فلأن قصده صرف الربيع مؤبداً ولا يكون كذلك الا بالتمير فيثبت شرط
العمارة اقتضاء

فعند ظهور الغلة واردة قسمتها على المستحقين لا يخلو الحال من أحد
أمرين : الاول أن يكون الوقف محتاجاً الى العمارة في هذا الوقت . الثاني
أن يكون غير محتاج اليها الآن . فان كان الاول بديء بها فاذا انتهت وبقي
من الغلة شيء يصرف الفائض الى المستحقين فيعطى كل ذي حق حقه على
حسب نص الواقف . وان كان الثاني (ليس محتاجاً الى العمارة الآن) فان
اشتراط الواقف تقديم العمارة على الصرف للمستحقين يلزم الناظر أن يدخر
وقت ظهور الغلة مبلغاً احتياطياً على حسب ما يغلب على ظنه الحاجة اليه
في كل سنة تداركاً لما عساه أن يحدث في المستقبل عند خلو الوقف من الغلة
ثم يصرف الباقي للمستحقين . وان سكت الواقف عن اشتراط تقديم العمارة
أو اشتراط تقديمها عند الاحتياج فلا يلزم الناظر ادخار شيء من الغلة وقت
القسمه بل تصرف كلها للمستحقين . فاذا فرض واحتاج الوقف الى العمارة
قبل مجيء الغلة استدان الناظر باذن القاضي واجرى عمارته الى أن يحصل
على ريع للوقف فيسدده منه الدين أولاً قبل أن يعطى للمستحقين شيئاً . ومحل
جعل العمارة في الربيع اذا لم يكن التخريب بصنع أحد فان كان فالعمارة في ماله
لتعديده على الوقف (أنظر الفرق بين التصريح بشرط العمارة وعدم التصريح
به مع قولهم ان شرط العمارة يثبت اقتضاء)

وعند اجراء العمارة من غلة الوقف تكون بقدر الصفة التي كان عليها
الموقوف في زمن الواقف فلا تجوز الزيادة عليها الا اذا وجد أحد أمرين

الاول اشتراط الواقف ذلك فحينئذ يزيد الناظر ما فيه حظ ومصلاحة للوقف فان كان تبييض الدار وفتح شبابيك لها يزيدا حسناً ويرغب الناس في زيادة أجرتها فله أن يفعله من ريع الوقف رضى المستحقون بذلك أو لم يرضوا تنفيذاً لنص الواقف . الثاني رضا المستحقين بالزيادة وان لم ينص الواقف عليها لان الريع مملوك لهم فاذا أذوا الناظر بصرفه في الزيادة فقد أسقطوا حقهم فلا يعارضهم أحد . وينبئ على ذلك انه اذا عمر الناظر عمارة غير ضرورية مثل البياض والدهان والنقش بدون نص من الواقف ولا رضا من المستحقين فليس له حساب ذلك من غلة الوقف بل يازه خاصة

والاراضى الزراعية الموقوفة كالدور الموقوفة للاستغلال في هذا الحكم فاذا كانت الارض الموقوفة سبخة لا ينبت فيها شيء ثبت للناظر الحق في اصلاحها من غلة الوقف قبل اعطاء المستحقين شيئاً ولو استغرق الصرف على اصلاحها جميع الغلة فان فضل منه شيء أعطى للمستحقين وكذلك اذا كان الموقوف شجراً يخاف هلاكه كان للناظر أن يشتري من غلته شجراً صغيراً ليفرسه تعويضاً لما يفسد من الشجر بامتداد الزمان لان هذا هو المقصود من الوقف

ولو كان الموقوف عليه مسجداً أو مدرسة فالحكم لا يختلف . فيبدأ من الريع بعمارة كل منهما عند الاحتياج على الصفة التي كانت موجودة في زمن الوقف فان استغرق الصرف على العمارة جميع الريع فلا يصرف شيء في زمن العمارة للمستحقين من أرباب الشعائر وأصحاب الوظائف سواء كانوا ممن يترتب على قطعهم ضرر بين لاقامة الشعائر أو من غيرهم وما قطع منهم

في هذه الحالة لا يكون لهم ديناً على الوقف فلا يعوض عليهم منه شيء من
فاضل غلة السنة المقبلة

وان لم يستغرق الصرف عليها جميع الربيع فان كان الفاضل كائياً للصرف
على الجميع أعطى كل منهم المبلغ المدين له
وان كان غير كاف قدم منهم من كان في قطعه ضرر بين وتعطيل للشعائر
كالامام والخطيب والمؤذن ومدرس المدرسة

ومن حيث أن العمارة مقدمة على الصرف للمستحقين وأرباب الشعائر
وأصحاب الوظائف فان كان الوقف محتاجاً إليها وقت ظهور الربيع وصرفه
الناظر في العمارة فيها وان أخرها وصرف لربيع للمستحقين أو لأرباب الشعائر
وأصحاب الوظائف كان ضاراً لنا للوقف ما صرفه اليهم لانه متعدد ولكن يثبت
له حق الرجوع عليهم بما دفعه سواء كان ما قبضوه هالكاً أو مستهلكاً لانهم
أخذوا شيئاً لا يستحقونه اذ حقهم في الربيع مؤخر عن العمارة

* عمارة الموقوف للسكنى *

لما كانت الدور الموقوفة للسكنى لا تبقى على حالة واحدة بل تتغير
بمرور الزمان عليها فيسقط بعض جدرانها وتنكسر بعض أخشابها كان لا بد
من عمارتها لان الشريعة تحافظ على بقاء أعيان الوقف بقدر ما يمكن ومصاريف
هذه العمارة على من له هذا الحق في ماله لا في الغلة لان الغرم بالغنم فان جعل
الواقف السكنى لانس مخصوصين ورثتهم فيها واحداً بعد واحد تكون عمارتها
على من بدأ به الواقف بالسكنى اذا احتاج الموقوف لذلك في مدة اشتغاله

وان جعل هذا الحق لاشخاص معينين بلا ترتيب وجبت عمارتها على جميع المستحقين سواء كانوا ساكنين أو غير ساكنين . ويترب على ذلك أنه عند احتياج الدار الموقوفة الى العمارة يأمر القاضى من له هذا الحق بعمارها فان امتثل وعمرها فيها وان امتنع من عمارتها ينزعها القاضى من تحت يده ويؤجرها لغيره ليعمرها بالاجرة وبعد عمارتها وانتهاء مدة الاجارة يردها القاضى الى من له حق السكنى لان فى ذلك رعاية حق الواقف وحق صاحب السكنى ولان ضرورة أخذها منه قد زالت والضرورة تقدر بقدرها ولا فرق فى هذا الحكم بين ما اذا كان عاجزاً عن العمارة بأن لم يكن لديه ما يصرفه عليها او قادراً ولكنه لا يريد صرف شئ ، من ماله على العمارة لان امتناعه ليس صريحاً فى ابطال حقه اذ هو فى حيز التردد لانه كما يجوز ان يكون لذلك يجوز ان يكون لنقصان ماله فى الحال وهو محتاج اليه كله أو لرجائه اصلاح القاضى وعمارته ثم رده اليه

وعند عمارته لا يزداد على الصفة التى كان عليها فى زمن الواقف الا اذا رضى المستحقون بذلك ومتى وجدت العمارة سواء كانت من مال المستحق أو من الاجرة التى استؤجر الموقوف بها كانت العمارة ملكاً للمستحق وتورث عنه . اما الاول فظاهر واما الثانى فلأن الاجرة بدل المنفعة وهى مستحقة له فكذا بدلها . وينبنى على ذلك ان المستحق بعده اذا كان غير الزرثة ثبت لهم الحق فى أخذ قيمة العمارة ممن انتقل اليه هذا الحق بعد ، ورثهم .

والسكن المقام فيه تفصيل وبيانه :

ان العمارة اما ان لا يكون لها قيمة اذا هدمت أو يكون لها قيمة

فان كان الاول كتجسيص الحيطان وتبييضها وما مائل ذلك مما لا قيمة له بعد نزعها فلا ترجع ورثته بشيء ما على المستحق بعد موت مورثهم لانهم لو أرادوا أخذه كان تعنتاً منهم اذ الفرض أنه لا قيده له بعد نزعها خصوصاً وانه لا يمكنهم أخذه الا بخسارة المصاريف التي يدفعونها للعمالة (تأمل) وان كان الثاني بأن أدخل أحجاراً في حيطانها وأخشاباً في سقفها فان كان أخذه لا يضر بالموقوف وطاب الورثة أخذه ثبت لهم هذا الحق وان تراضوا مع المستحق على تركه له وأخذ قيمته منه فلا مانع من ذلك . وان كان أخذه يضر بالموقوف وطلبوا نزعها فلا يجابون الى طلبهم وحينئذ يكلف المستحق بضمان قيمة المرمة لهم فان دفعها اليهم تصير ملكاً له وان امتنع يوجب الناظر الدار أو القاضى ان لم يكن ناظر وتصرف أجرتها الى الورثة بقدر قيمة العمارة ثم تعاد السكنى الى مستحقها وهذا كله اذا وجد القاضى من يستأجر الموقوف لعمارته من الغلة فاذا لم يجد ثبت له بيعه . ويترتب على ذلك أن الدار الموقوفة للسكنى اذا انهدمت وأبى المستحق عمارتها من ماله وصارت بحال لا ينفع بها ولم يجد القاضى من يستأجرها لتعميرها بآجرتها ثبت للقاضى الحق في بيع ساحتها وانقاضها ويشترى بثمنها ما يكون بدلاً عنها لان القاضى يجوز له الاستبدال عند الضرورة وقد وجدت

﴿ استحقاق الموقوف عليهم الربيع ﴾

اعلم أن الموقوف عليهم اما أن يكونوا معينين بالاسم واما أن يكونوا

معينين بالوصف فان كانوا معينين بالاسم اشترط في الاستحقاق وجودهم يوم الوقف . وينبنى على ذلك أنه اذا قال جملت أرضى هذه موقوفة على فلان وفلان ومن بعدهما للفقراء فان كان كل منهما موجوداً وقت الوقف وقبله استحقا الربيع وان لم يكونا موجودين وقت الوقف صرف الربيع للفقراء وان كان أحدهما موجوداً والآخر ميتاً استحق الموجود كل الربيع ان كان الواقف يعلم بوفاة الآخر وقت الوقف وان كان لا يعلم أعطى الموجود النصف والنصف الآخر يصرف للفقراء وقد تقدم هذا المبحث بما لا مزيد عليه في قبول الوقف ورده

وان كانوا معينين بالوصف فلا يخلو الحال من أحد امرين : الاول ان يكون الوصف مما لا يزول كالعور والعمى . الثاني أن يكون مما يزول كالصغر والفقير . وان كان مما يزول فاما أن لا يحتمل العود كالصغر واما أن يحتمله كالفقير فان كان الوصف لا يزول أصلاً او كان يزول ولكنه لا يحتمل العود كان كالمعين بالاسم فيشترط في الاستحقاق وجوده وقت الوقف وينبنى على هذا أنه اذا قال جملت أرضى الفلانية وقتنا على أولادى العور أو العميان ومن بعدهم للفقراء كان الوقف لهم خاصة دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف مخصوص فيتبع نصه ويعتبر العور أو العميان من واد يوم الوقف لا يوم الغاية وكذا لو قال أرضى وتنف على صغار أولادى كان الوقف على الصغار خاصة ويمتبر في الاستحقاق من كان صغيراً وقت الوقف لا وقت وجود الغاية لان الصغر وان كان يزول لكنه لا يعود فكان ذكره بمنزلة الاسم (هذا هو المنصوص عليه فتأمله)

وان كان الوصف يزول ويحتمل عوده لم يكن ذكره بمنزلة الاسم
 فيعتبر تحقق الوصف وقت وجود الغلة لا يوم الوقف . وينبئ على ذلك أنه
 اذا وقف على فقراء قرابته أو المحتاجين منهم يعتبر الققر أو الاحتياج وقت
 وجود الغلة لا يوم الوقف فمن كان فقيراً وقت وجودها يعطى له نصيبه ولو
 كان غنياً يوم الوقف والمحتاج الذي تدفع له الغلة هو من تدفع اليه الزكاة
 ولا تكون له أرض أو دار يستغلها فان كان له ما ذكر فاما أن تفي غلتها بحاجته
 أولاً تفي فان وقت فلا يدفع اليه شيء من ريع الوقف لانقضاء الاحتياج وان
 لم تفي فلا يعطى شيئاً من الربيع الا اذا باعها وأنفق من ثمنها الى ان يبقى منه
 أقل من نصاب الزكاة فلو كانت له دار يسكنها لم يؤمر ببيعها بشرط أن لا
 تزيد عن حاجته لانها والحالة هذه تكون من حوائجها الاصلية

ومتى قبض الناظر غلة الوقف ثبتت ملكية المستحقين لها ولو قبل
 قسمتها ويتفرع على ذلك انه اذا تأخرت قسمة الغلة سنين بعد ما قبضها الناظر
 وكان بعضهم فقيراً يوم وجودها وغنياً يوم القسمة استحق غلة السنين الماضية
 كلها متى كان متصفاً بالفقر وقت وجود غلتها والسبب في ذلك أنه جعل
 الاستحقاق عند وجود وصف مخصوص فتى وجد وقت وجود الغلة ثبت
 الاستحقاق ومتى فقد انقضى

ووجود الغلة الذي علق به الاستحقاق يختلف باختلاف الاحوال لان
 الوقف اما أن يكون غير مستأجر واما أن يكون مستأجراً فان كان الاول
 فوجودها يعتبر من اليوم الذي يصير فيه الزرع متقوماً ان كان المزرع حياً
 أو من اليوم الذي ينعد فيه الثمر ويصير مأبونا من العاهة . وان كان الثاني

وهو ما اذا كانت دار الوقف أو أرضه مؤجرة لمن يزرعها لنفسه بأجرة مقسطة على أفساط معلومة يعتبر في الاستحقاق حلول كل قسط منها فاذا فرض وكانت الاجرة مقسطة على ثلاثة أفساط في السنة يدفع كل قسط بعد مضي أربعة أشهر يعتبر في الاستحقاق ادراك القسط . وينبني على ذلك أن من كان غنياً في أثناء هذا الزمن ولكن طراً عليه الفقر أو الاحتياج قبل تمام الزمن الذي يستحق فيه القسط استحق من أجرة هذا القسط وأن من كان متصفاً بالوصف المنصوص عليه من الواقف في أثناء زمن القسط ولكن قبل تمامه زال هذا الوصف لا يستحق شيئاً منه

(وانظر هذا مع قولهم ان الاجرة مقابلة بالمنافع فكل جزء من الزمن يمضي من وقت الاجارة يقابله جزء من الاجرة)

فقد علمت انه متى تحقق الوصف الذي نص عليه الواقف في شخص عند ظهور الغالة وكان هذا الوصف مما يزول ويؤود استحق من اتصف به وقت ظهور الغالة منها سواء كان متصفاً به قبل ظهورها أو لا فان أعطاه الناظر ما يستحقه فيها وان لم يعطه يكون له الحق في مطالبة الناظر به فان طالبه فاما ان يكون بعد مضي المدة القانونية أو قبلها فان كان بعد مضيها بأن ترك دعواه الاستحقاق خمس عشرة سنة بدون عذر شرعي مع التمكن من اقامتها في أثناء تلك المدة فلا تسمع دعواه وان كان قبل مضيها سمعت الدعوى ومتى اثبت دعواه حكم له بالاستحقاق من وقت وجوده أو من الوقت الذي كان متصفاً فيه بالوصف المعين من الواقف . وينبني على ذلك انه اذا وقف شخص على ذريته أو على الفقراء منهم ولم يعط الناظر لواحد من الذرية أو

لفقير منها شيئاً من ريع الوقف فدعى على الناظر بأنه من ذرية الواقف أو من فقراء الذرية وأثبت ذلك وحكم له به القاضي يسند الحكم الى وقت وجوده في الاول والى وقت فقره في الثاني فيثبت له الرجوع بخصته في السنين الماضية على من تناولها من المستحقين وايستحق له الرجوع على الناظر ان كان الدفع للمستحقين بقضاء من القاضي فان كان بغير قضاء يثبت له الرجوع عليه أيضاً

وهذا الحكم مأخوذ بطريق القياس على مسألة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فان كان أداءه بقضاء القاضي فلا يرجع للدائن الآخر عليه بشئ، وان كان الاداء بغير اذن من الحاكم ضمن للدائن

وقد نصوا على أنه اذا قال جملت أرضي الفلانية وفقاً على اولادى وأولاد اولادى ثم ان الناظر لم يصرف لاولاد البنات شيئاً من ريع الوقف زمناً فطالبوه بنصيبهم وحكم لهم القاضي بالاستحقاق فلا يستحقون من ريع الوقف في الزمن الماضى بل يصرف لهم استحقاقهم من غلة الوقف بعد الحكم لا قبله ان كانت الغلة هالكة . وقالوا في الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها أن دخول اولاد البنات في الوقف على اولاد اولاده فيه خلاف فاذا قضى باستحقاقهم فان دخولهم وان كان يقع مستنداً الى وقت الوقف الا أنه بسبب الاختلاف صار الحكم مثبتاً حقهم الآن في الغلة القائمة فلم غلة سنة الحكم وغلة السنين الماضية اذا كانت قائمة للاستناد دون المستهلكة لشبهة الاقتصار وهذا بخلاف من لم يقع خلاف في دخوله في الوقف ثم أثبت دخوله فان

القضاء به مظهر أنه منهم لا مثبت فيستند الى وقت الوقف سواء كانت الغلة موجودة أو مستهلكة ولا يقتصر على يوم الحكم (تأمل)
 والمستحقون في الوقف لا يأخذون شيئاً من ريعه الا ما فضل منه
 ضافياً بعد مصاريف العمارة الضرورية والمؤن وأداء الغشر أو الخراج المقرر
 على العقار ودفع الدين الواجب في ريع الوقف ان كان عليه دين واجب
 الاداء من الريع

الحكر

الاحتكار هو عقد اجارة يقصد به استبقاء الارض الموقوفة تحت يد شخص (يسمى محتكراً) للبناء أو للتبلي أو للغراس ما دام يدفع أجر المثل والاحتكار غير جائز مطلقاً بل في حالة مخصوصة وهي اذا تحربت دار الوقف وتعطل الاتفاع بها بالكلية جاز اعطاؤها الشخص ليبنى فيها ويقدر أجر لذلك يدفع في كل شهر أو سنة لجهة الوقف ولكن يشترط لذلك ثلاثة شروط:
 الاول — أن لا يكون للوقف ريع تعمم به فان وجد لزم تعميرها منه ولا تعطى بالحكر . الثاني — ان لا يوجد أحد يرغب في استئجارها مدة مستقبلية باجرة معجلة تصرف في تعميرها فان وجد من يرغب في ذلك استؤجرت له . الثالث — ان لا يمكن استبدالها فان أمكن بان وجد من يرغب في أخذها ويعطى للوقف بدلاً يكون منتفعاً به أو نقوداً ليشتري بها ما يكون وقفاً دائماً مقامها اتبعت هذه الطريقة لانها أصلح لجهة الوقف ومتى وجد المسوغ الشرعي للاحتكار واعطيت الارض للمحتكر فلا

بد أن يكون الحسكر باجرة المثل وقت الحسكر فلا يصح أن يكون أقل من أجر المثل ومع ذلك فلا تبقى الاجرة بحال واحد بل تزيد وتنقص على حسب الزمان والمكان

ومتى بنى المحتكر أو غرس في الارض المحتكرة ثبت له حق القرار فيها فلا تنزع من يده مادام يدفع أجر المثل فان استمر أجر المثل بان لم يزد عن الوقت الذي أخذها فيه فيها واما ان زاد أجر المثل فاما أن تكون الزيادة يسيرة أو فاحشة فان كانت يسيرة فلا يلتفت اليها وحينئذ فلا يطالب المحتكر الا بالاجرة المتفق عليها في العقد والزيادة اليسيرة هي التي تدخل تحت تقويم المقومين وقال بعضهم هي التي لا تتجاوز خمس المبلغ المتفق عليه

وان كانت الزيادة فاحشة فاما أن يكون السبب في زيادتها هي العمارة أو البناء الذي أقامه المحتكر أو لا فان كانت بسبب العمارة فلا يلتفت اليها ايضاً لانها ناشئة من شيء مملوك للمحتكر بحيث لو رفع هذا الشيء لم تستأجر باكثر مما أخذها به فلا تنزع من يده للزوم الضرر بالمحتكر بدون فائدة تعود على الوقف

وان كانت الزيادة لا بسبب العمارة فاما أن تكون لتعنت على المستأجر لقصد الاضرار به واما أن تكون لكثرة رغبات الناس في الصقع . فان كانت الزيادة لتعنت فلا يلتفت اليها ايضاً بل تبقى الارض تحت يد المحتكر بالاجرة المتفق عليها في العقد . وان كانت لكثرة الرغبات اعتبرت هذه الزيادة وحينئذ يعرض المتولى الامر على المحتكر ويخيره بين أمرين : الاول قبول الزيادة ، الثاني فسخ العقد . فان قبلها كان أحق من غيره دفعا للضرر عنده

وإن امتنع من قبولها فاما أن يكون رفع البناء والغراس غير مضر بالارض
واما أن يكون مضرًا بها فان كان غير مضر ألزم برفعه وان كان مضرًا بها
واراد رفعه فلا يمكن من ذلك دفعا للضرر عن الوقف وحينئذ يخير الناظر
بين أن يتملكه لجهة الوقف بأقل القيم الثلاث (مستحق البقاء أو مقلوع بالفعل
أو مستحق القاع أو الهدم) متى كانت العمارة نافعة للوقف وبين أن يتركه
الى ان يتخلص من الارض فيأخذ المحتكر انقاضه (تأمل وانصف) ويجوز
ان يتفق الناظر والمحتكر على اجارة الارض مع البناء وحينئذ ينظر
لمتدار ما يستأجر به كل منهما وتقسم الاجرة بالنسبة فما اصاب البناء يعطى
لصاحبه وما اصاب الارض يعطى لناظر الوقف (وهو حسن)

✽ في الوقف على نفسه وولده ونسله ✽

اعلم انهم اختلفوا فيما اذا جعل الواقف ريع الوقف لنفسه أو لاثم الى
جهة عينها بأن قال جملت أرضى هذه موقوفة لله عز وجل على أن لى غلتها
ما عشت ثم من بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلى ثم من بعد انقراضهم
يصرف الريع الى الفقراء فقال بعضهم بعدم صحة الوقف مستدلا بأن الوقف
تبرع على وجه التملك فاشترطه الريع لنفسه يبطله لان التملك من نفسه
لا يتحقق وقال بعضهم بصحة الوقف مستدلا بما روى من أن النبي عليه الصلاة
والسلام كان يأكل من صدقته الموقوفة ولا يحل الاكل منها الا بالشرط
فدل على صحته ولان مقصوده التقرب الى الله تعالى وفي الصرف الى نفسه

ذلك بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : نفقة الرجل على نفسه صدقة . وهذا هو الذي اعتمده لقوة دليله ولترغيب الناس في الوقف ولكن لا خلاف بينهم في صحة الوقف اذا جعل ريعه مصر وفاً من أول الامر الى ولده أو أولاده ثم من بعدهم جهة خيرية سماها وانما الكلام في استحقاق الطبقة العليا فقط فاذا انقرضت يصرف الربع الى الجهة الخيرية التي عينها أو جميع الطبقات فلا يصرف الربع الى الجهة الخيرية الا بعد انقراض جميع الطبقات من الاولاد وهذا الموضوع فيه تفصيل وبيانه :

ان الواقف اما ان يأتي بلفظ (ولدى) وأما أن يأتي بلفظ المثنى (ولدى)
وأما أن يأتي بلفظ الجمع (أولادى)

فان كان الاول فاما أن يقتصر على درجة واحدة بأن يقول على ولدى
وأما أن يأتي بدرجتين بأن يقول على ولدى وولد ولدى وأما أن يأتي بثلاث
درجات بأن يقول على ولدى وولد ولدى وولد ولدى

فان اقتصر على درجة واحدة فاما ان يكون له ولد اصلبه وقت الونف
أولا فان كان له ولد وقت الوقف استحق الربع سواء كان مذكراً أو مؤنثاً
لانه اسم مأخوذ من الولادة وهي موجودة فيهما وسواء كان واحداً أو
متعدداً لانه مفرد مضاف فيعم وحينئذ تكون الغلبة لا اولاد الصلب . ما بقى
منهم أحد فاذا انقرضوا يصرف الربع الى الجهة التي سماها بعدهم ولا يصرف
الى ولد الولد شيء لاقتراره على الدرجة الاولى ولا استحقاق بدون شرط
وان لم يكن له ولد اصلبه وقت الوقف فان كان له ولد ابن سواء كان مذكراً
أو مؤنثاً كانت الغلبة له خاصة فلا يشاركه فيها من دونه من الدرجات ولا

يستحق ولد البنت مع ولد الابن شيئاً على القول المعمول عليه لان أولاد البنات انما ينسبون الى آبائهم لا الى آباء أمهاتهم فاذا وُلد للواقف ولدٌ لصلبه رجع الربيع من ولد الابن اليه وان لم يكن له ولد لصلبه ولا ولد ابن وقت الوقف صرف الربيع الى الجهة التي عينها الواقف بعد ولده فاذا حدث له ولد رجعت الغلة اليه

وان اقتصر الواقف على درجتين (بأن قال على ولدى وولد ولدى) يصرف الربيع الى الدرجة الاولى والثانية فقط ولا يصرف الى الدرجة الثالثة وحينئذ يعطى الربيع لاولاده وأولاد أولاده ما بقى واحد منهم فاذا ماتوا ولم يبق منهم أحد يصرف الربيع الى الجهة التي عينها الواقف بعدهم وفي هذه الحالة تدخل أولاد البنات سواء كانوا ذكورا أو أنثى على القول المعمول عليه لان ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أيضاً أولاد البنات لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولدته بنته يكون ولد ولده حقيقة فيستحق في الربيع

وان أتى الواقف بثلاث درجات (على ولدى وولد ولدى وولد ولدى) تصرف الغلة الى أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا فلا تصرف الى الجهة التي نص عليها الواقف من بعدهم الا بعد انقراض الذرية بأن لم يبق منهم أحد وقالوا في الفرق بين هذه الحالة والتي قبلها انه لما سمي ثلاث درجات وجدت الكثرة فصاروا بمنزلة الفخذ فيتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير وهو موجود في حق من قرب ومن بعد فيستحق جميع الذرية بخلاف ما اذا نص على درجتين فقط (تأمل)

وان كان الثاني وهو ما اذا أتى بلفظ المثنى (ولدى) فان عينها بالتسمية أو الاشارة استحقا الربيع كله دون أولاده الباقيين ان كان له غيرهما ومن بعدها يصرف الربيع الى من عينه الواقف

وينبني على ذلك انه لو قال وقفت أرضي هذه على ولدي فلان وفلان فاذا انقرضا فهي على أولادهما أبدأ ما تناسلوا صرف الربيع اليهما فاذا مات أحدهما وخلف ولداً يصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى أولادهما لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف متى كان معمولاً به وهو انما جعله لاولاد الاولاد بمد انقرض الولدين فاذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة للفقراء (تأمل) وان لم يعينهما فان لم يكن له الا ولدان استحقا جميع الربيع أيضاً وان كان له غيرهما كان المستحق مجهولاً فيرجع اليه في البيان فان بين اتبع بيانه وان مات قبل البيان فالظاهر انه يوقف كل الربيع حتى يصطلحوا على طريقة فتتبع أو يتفقوا على المستحقين منهم

وهذا الحكم يؤخذ بطريق القياس على ما قالوه فيما اذا حفظ الواقف لنفسه الحق في أن يخرج أو يحرم من شاء من الموقوف عليهم ثم قال اخرجت فلاناً أو فلاناً أو أحرمت فلاناً أو فلاناً فانهم نصوا على أنه يخرج أحدهما يبقين وحيث أنه غير معلوم فيرجع اليه في البيان فان بين فيها وان مات قبل البيان تقسم الغلة على من لم يخرجهم ويعطى لهذين سهم واحد ويقال لهما ان اصطلاحهما فهو لكما والا فهو موقوف أبدأ الى ان تصطلحما وان كان الثالث وهو ما اذا أتى الواقف بلفظ الجمع (أولادي) فان

أنى بدرجتين أو ثلاث فلا خلاف في استحقاق جميع نسله قربت الدرجة أو بعدت لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه لا ييم الا اذا
أنى بثلاث درجات كما عرفت

وان أتى بدرجة واحدة فاما أن يعينهم أولا

فلو عينهم سواء كان بالاسم أو الاشارة وكان له غيرهم لم يدخل في الاستحقاق المسكوت عنه واذا مات واحد من عينهم صرف نصيبه للفقراء لا الى بائتهم لانه وقف على كل واحد منهم فاذا انقرضوا جميعا صرف الريع الى الجهة التي عينها الواقف بعدهم لا الى اولادهم فلو قال بعد تعيينهم ثم على اولادهم لم يدخل اولاد المسكوت عنهم لان الضدير في اولادهم يعود الى المعينين بخلاف ما اذا قال بعد التعيين ثم على اولاد اولادى فان اولاد المسكوت عنهم يدخلون في الاستحقاق لشمول اولاد الاولاد لهم واستدلوا على هذا الحكم بما في الاسعاف وهو لو قال الرجل وقفت على ولدى واولادهم واولاد اولادهم وكان له اولاد مات بعضهم قبل صدور الوقف يكون على الاحياء واولادهم فقط دون اولاد من مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح الا على الاحياء ومن سيحدث ولا يصح على الاموات فالضمير يعود الى اولاد الاحياء يوم الوقف دون غيرهم ولكنه لو قال على ولدى وولد ولدى واولاد اولادهم دخل في الاستحقاق اولاد من مات قبل صدور اوقف بقوله وولد ولدى لان ولد من مات قبله ولد ولده (تأمل)

وان لم يعينهم بان قال على اولادى ولم يسمهم ولم يشر اليهم فقد اختلفوا فيه فبعضهم يقول يصرف الريع الى اولاد الصلب فقط فاذا ماتوا أعطى الريع

الى الجهة التي عينها الواقف بعد اولاده فلا يعطى لاولاد الاولاد شئ ،
 وبضمهم يقول يدخل في الاستحقاق جميع الطبقات ولكن هؤلاء اختلفوا
 فيما بينهم فمن قائل يبدأ بالطبقة الاولى فاذا انقرضت أفرادها اعطى للدرجة
 الثانية فاذا انقرضت يعطى الربيع الى الدرجات التي تليها ويستوى فيه الجميع
 قريبتهم وبعيدهم على السواء وهذا غريب في بابها لانه لم يسو بين جميع الطبقات
 في الاستحقاق بدون ترتيب ولم يرتب بين جميعها ولذلك فان المولى ابا السعود
 خطأ من قال بهذا القول ومن قائل يصرف الربيع الى جميع الطبقات على
 السواء بدون ترتيب فلا يعطى الى الفقراء شئ ، ما دام النسل موجوداً وهذا
 هو الذي مشى عليه صاحب فتح القدير وشرح الدر والدرر والاشباه
 * استحقاق الواحد من الاولاد عند انفراده جميع الغلة *

(وعدم استحقاقه)

قد علمت أن الشخص اذا وقف على اولاده فاما أن يأتي بلفظ
 المفرد أو بلفظ المثنى أو بلفظ الجمع فان أتى بلفظ المفرد (ولدى) وكانت له
 اولاد كثيرة استحقوا الربيع فاذا مات أحدهم صرف نصيبه الى الباقي فلا
 يعطى شئ من الربيع الى الجهة التي عينها الواقف بعد ولده مادام واحد منهم
 موجودا لان لفظ ولدى مفرد مضاف فيم الواحد والاكثر
 وان أتى بلفظ المثنى (ولدى) وعينها يعطى الربيع لهما معا عاشا فان مات
 احدهما يصرف نصيبه الى الجهة التي عينها الواقف بعدهما فلا يعطى كل الربيع
 الى الموجود منهما لانه لا يطلق على الوجود اسم الولدين
 وان أتى بلفظ الجمع (اولادى) فان كان له أكثر من واحد استحقوا

جميع الربع على السواء وان كان له ولد واحد استحق نصف الغلة فقط على ما اعتمده والنصف الباقي يعطى الى الجهة التي نص عليها الواقف بعدمهم وقالوا في توجيه ذلك ان اللفظ جمع واقفه في الوقف اثنان ولذلك لم يختلفوا فيما اذا وقف على بنيه وليس له الابن واحد بل اتفقوا على أن الابن الموجود لا يستحق الا نصف الربع والنصف الباقي يعطى لمن بعدهم بنص الواقف (تأمل)

﴿ استحقاق الموقوف عليهم على السواء ﴾

(أو التفضيل أو الترتيب)

متى وقف شخص على ولده او اولاده وكانت جميع الطبقات داخلية في الوقف صرف الربع اليهم فلا يعطى شيء للجهة التي عينها ما دام واحد منهم موجوداً على الطريقة التي عرفها مما تقدم ولكن كيفية الصرف لهم يتبع فيها شرط الواقف . ويبان ذلك انه لا يخلوا الحال من واحد من امرين (الاول) ان لا يرتب بين الدرجات — (الثاني) ان يرتب بينها . فان كان الاول بأن قال وقت ارضى هذه على اولادى واولاد اولادى ونسلم وعقبهم ومن بعدهم يصرف الربع الى جهة كذا استحق الربع كل من وجد من ذرية الواقف سواء كان مذكراً او مؤنثاً وسواء كان من اولاد الذكور أو اولاد الاناث فلا تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى وحينئذ تقسم الغلة بينهم جميعاً بالتساوى فلا يأخذ كل واحد من الذرية الا نصيباً واحداً عند القسمة

عليهم لانه لم يوجد ما يدل على خلافه حتى اذا وجد اتبع . فلو انشأ وقفه بالكييفية المتقدمة واشترط انه كلما حدث الموت على واحد منهم وكان له ولد او ولد ولد وان سفل فنصيبه يكون اولده وولد ولده ونسله صحيح الشرط وحينئذ تقسم غلة الوقف بين الموقوف عليهم حيهيم وميتهم بالسوية وما اصاب الميت يأخذه ولده واحداً كان أو أكثر منضمها الى نصيبه في الوقف ولكن محل عدم تفضيل الذكور على الاناث او الاناث على الذكور اذا لم ينص الواقف على شيء فان اشترط شيئاً من ذلك اتبع شرطه

وان كان الثاني وهو ما اذا رتب بين درجات بأن انشأ الوقف بالكييفية المتقدمة وشرط ان الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى او اتى بما يدل على الترتيب كلفظة ثم استحق الربيع من كان موجوداً من الطبقة العليا وقت ظهور الغلة فلا يعطى لاحد من الدرجة الثانية شيء الا اذا انقرض الموجودون في الدرجة الاولى ولا يعطى لمن هو موجود من الدرجة الثالثة حتى ينقرض من في الثانية وهكذا حتى تنقرض الدرجات وتآ عن آخرها فتصرف الغلة الى الجهة التي عينها الواقف بعد انقرض الذرية

ولكن محل عدم استحقاق واحد من الطبقة الثانية شيئاً من الربيع مادام في الطبقة العليا احد الخ اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك فان وجد كما اذا اشترط الواقف في هذه الحالة (حالة الترتيب بين الدرجات) أن من مات من الموقوف عليهم وترك ولداً أو ولد وولد وان سفل فنصيبه لولده ونسله اعتبر شرطه فينتقل نصيب الميت من الدرجة الأولى الى ولده ونسله . وحينئذ يشارك المستحقين في الدرجة الاولى وان كان من الدرجة الثانية أو الثالثة

وينتقل نصيب الميت من الدرجة الثانية الى ولده في الدرجة الثالثة أو الرابعة وهكذا عملاً بنص الواقف فان سكت الواقف عن نصيب الميت فلا يعطى لولده بل يرجع لاصل الغلة ويقسم على جميع المستحقين الموجودين في درجة التوفى

وفي هذه الحالة يقسم الربع على جميع الموجودين في الطبقة المستحقة سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً بلا تفضيل حيث لم ينص على ذلك فان نص عليه اتبع شرطه . وينبى على ذلك أنه اذا أنشأ وقفه على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم الخ واشترط أن المذكور يأخذ نصف الانثى فلا كلام في اتباع نصه فان جاءت الغلة وكان الموجودون في الدرجة العليا ذكوراً وإناثاً قسمت الغلة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ظهرت الغلة وكان الموجودون في الطبقة العليا ذكوراً فقط أو إناثاً فقط تكون الغلة بينهم بالسوية بدون احتياج الى أن يفرض مذكراً مع الاناث أو مؤثماً مع الذكور وهذا الحكم يخالف الحكم في الوصية وذلك لانه اذا أوصى بثلاث ماله لاولاد فلان للذكر مثل حظ الانثيين وكانوا وقت موت الموصى ذكوراً فقط أو إناثاً فقط فانه يفرض مع الذكور أنثى ومع الاناث مذكر ويقسم الثلث عليهم فما أصابهم أخذوه وما أصاب المفروض معهم يرد الى وريثة الموصى

والفرق بين الوقف والوصية أن ما يبطل من الثلث في الوصية يرجع ميراثاً الى وريثة الموصى وما يبطل من الوقف لا يرجع ميراثاً وانما يكون للدرجة التي تلي الدرجة المستحقة وهي لا تستحق شيئاً مادام أحد من الدرجة العليا موجوداً فيستحقه من كان فيها وحينئذ يكون المراد بقول الواقف للذكر

مثل حظ الاثنين انما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقاً وعرف الناس
جار على هذا

(استحقاق الحمل من الربع)

متى أنشأ شخص وفقه على أولاده وأولادهم الخ استحق جميع الموجودين
من نسله يوم ظهور الغلة ان لم يرتب بين الدرجات واستحق جميع الموجودين
في الدرجة العليا ان رتب بين الدرجات سواء كانوا موجودين وقت الوقف
أو غير موجودين فالمولود منهم وقت ظهور الغلة يستحق بالاجماع وأما الحمل
فبعضهم لا يجعله مستحقاً والبعض الآخر يثبت استحقاقه وهو المعول عليه
ولكن يشترط أن يتحقق من وجوده في بطن أمه وقت ظهور الغلة وهذا
التحقق يختلف باختلاف الاحوال .

وبيان ذلك أن الحمل اذا ولد بعد ظهور الغلة فاما أن تكون ولادته لأقل
من ستة أشهر من وقت ظهورها وأما أن تكون لتمامها أولاً كثر فان كانت
ولادته لأقل من ستة أشهر استحق من الغلة لان أقل مدة الحمل ستة أشهر
فنتحقق في هذه الحالة من وجوده في بطن أمه وقت ظهورها فيأخذ
استحقاقه منها

وينبى على ذلك أنه اذا وقف رجل شيئاً من أملاكه على ولده الخ
وله ولد واحد وقت الوقف فجاءت امرأته بولد آخر لأقل من ستة أشهر
من وقت وجود الغلة شارك هذا الولد الاول لعلنا أنه كان موجوداً
وقت ظهور الغلة

وان كانت ولادته تمام ستة أشهر أو أكثر فان كانت الزوجية قائمة بين من ولدت وبين زوجها حقيقة بان لم يحصل طلاق أصلاً أو كانت قائمة حكماً بان كانت معتدة لطلاق رجعي فلا يستحق المولود من هذه الغلة لان الولد الموجود وقت ظهور الغلة يستحقها كلها ظاهراً أو الولد الحادث مشكوك في أنه كان موجوداً وقت وجود الغلة أو حملت به أمه بعد ذلك فلا يزاحم الموجود للشك

وان كانت الزوجية غير قائمه بان كانت معتدة لطلاق بائن أو وفاة فان مات الوافف ساعة مجيء الغلة أو وقع الطلاق في هذا الوقت فجاءت امرأته بولد لاقول من سنتين من وقت الموت أو الطلاق استحق من الغلة التي كانت موجودة وقتها والتي توجد بعدها ولو مضى على ظهورها أكثر من ستة أشهر لان الشارع لما حكم بثبوت نسب ولد المطلقة طلاقاً بائناً والمتوفى عنها زوجها حتى أتت به لاقول من سنتين من وقت الطلاق أو الوفاة فقد حكم بوجود الولد في بطن امه وقتها فيستحق من الغلة التي ظهرت في هذا الزمن ولا يتأتى شرعاً أن نقول أن المولود لا يستحق لانه ربما يكون حادثاً من وطء بعد الطلاق لان المطلقة بائناً لا يحل للزوج وقاعها وهو غير متأت منه بالنسبة لمعتدة الوفاة

وان عاش الوافف أو تأخر الطلاق البائن بعد ظهور الغلة زمنياً يمكنه من الوصول الى زوجته فجاءت امرأته بولد في مدة سنتين من وقت وجود الغلة فلا حق لهذا الولد فيها لاحتمال حملها في هذا الولد بعد مجيء الغلة الا اذا كانت الولادة لاقول من ستة أشهر من وقت ظهورها فانه يستحق

ويشارك غيره للتيقن من وجوده في بطن أمه وقت ظهورها
ولو كان موت الواقف أو الطلاق قبل مجيء الغلة ولو بيوم ثم جاءت
أصراثة بولد لأقل من سنتين من وقت الموت أو الطلاق استحق المولود
من هذه الغلة لأن كلا منهما ان كان وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصة
فاذا كان قبله كان أولى بالحكم لانه أدل على وجود الولد عند مجيء الغلة

﴿ الغصب ﴾

الغصب له معنيان معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح فعناه في اللغة
أخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب وفي اصطلاح الفقهاء هو ازالة يد محقة
بأبواب يد مبطله في مال متقوم محترم . وحكمه أنه يجب على الغاصب رد
الشيء المغصوب الى المالك مادام موجوداً فان هلك تحت يده ضمن بدله
وهو القيمة أو المثل والموضوع الآن انما هو غصب الوقف فنقتصر عليه

﴿ غصب الوقف ﴾

متى تعدى شخص على شيء موقوف وأزال يد المتصرف فيه المحقة
وأثبت يده المبطله اعتبر غاصباً له فيترتب على هذا الغصب حكمه وهو تضمينه
بدله ان هلك تحت يده واسترداده منه ان كان موجوداً ولا فرق في تضمينه
البدل بين هلاكه بتعديه أو بغيره لان يده يد ضمان اذ التعدي متحقق بنفس
الغصب ولكن عند استرداده من الغاصب لا يخلو حاله من أحد أمور ثلاثة

الاول — ان يكون المغصوب على حالته وقت الغصب

الثانى — ان يكون حصل فيه نقص

الثالث — ان يكون حصلت فيه زيادة

فان كان الاول فالامر ظاهر لانه ليس هناك داع لتكليفه بشئ اذ الموضوع ان الشئ لم يتغير عن حالته وقت الغصب الا اننا نضمنه أجره المثل عن المدة التي بقي فيها تحت يده لان الحنفية وان كانوا يقولون ان منافع الغصب غير مضمونه الا انهم يستثنون من ذلك الوقف ومال الصغير والمعدل للاستغلال وان كان الثانى وهو ان يكون قد حصل فى الشئ المغصوب نقص فلا يخلو الحال من أحد أمرين

الاول — ان تتمكن اعادته الى الحالة التي كان عليها كما اذا هدم البناء وفى هذه الحالة يؤمر باعادته كما كان

الثانى — ان لا تتمكن اعادته كشجر اقتلعه وفى هذه الحالة يضمن قيمته مستحق البقاء

وان كان الثالث وهو أن يكون قد حصل فى المغصوب زيادة فلا يخلو الحال من الامور الآتية :

أولاً — ان يوجد الغاصب شيئاً يمكن نقضه وله قيمة بعده كالبناء والغراس

ثانياً — ان يوجد شيئاً يمكن نقضه ولكن ليست له قيمة بعده كالبياض

فى الحائط

ثالثاً — ان يوجد شيئاً لا يمكن نقضه أصلاً

فان كان الاول فاما ان تكون الانقاص والاشجار من مال الوقف أو من

أموال الغاصب فان كانت من مال الوقف وكان لو هدم البناء لا يبقى لغير
الانقضاء قيمة يؤخذ منه الاصل والزيادة وليس له أن يرجع على الوقف بشيء
لانه لو أراد الهدم لا يؤخذ منه الاصل والزيادة وليس له أن يرجع على الوقف
بدون فائدة له

وان كانت الزيادة من مال الغاصب تتخذ معه طريقة يظهر نفعها
لجهة الوقف

وحينئذ ننظر في الامر فاذا وجدنا ان أخذها لا يضر بالوقف كلفناها
بأخذها وتفرغ الوقف سواء كانت الزيادة لها نهاية معلومة كالزراع أو لا كالبناء
والغراس لانها موضوعة بغير حق فلا تراعى له مصلحة وان وجدنا ان أخذها
يضر بالوقف وأراد أخذها فلا يمكن من ذلك وحينئذ يأخذها الناظر لجهة
الوقف ويدفع له أقل القيم الثلاث (وهي قيمتها مستحقة البقاء ومستحقة القاع
أو الهدم وقيمتها مهدومة أو مقلوعة بالفعل)

وان كان الثالث وهو ما اذا كان الشيء الذي جرده لا يمكن نقضه
أصلاً كحرث الارض وإلقاء السرقين فيها واختلاطه بالتراب وحفر انهارها
فالحكم أن القيمة يستردها منه ولا يضمن له شيئاً لانه متعد ولا يمكنه أخذ
شيء مما اجراه

✽ في الوقف المنقطع الثبوت ✽

الوقف ان كانت له صور في سجلات القضاة جرينا على مقتضاها لانه

يعمل بالدفاتر السلطانية وسجلات القضاة المحنوظة وان لم توجد له صور في
 دفاتر القضاة فاما أن يعلم له توزيع من النظار قديماً أو لا يعلم فإن علم اتبع
 ما كان جارياً حصوله من التوزيع على المستحقين من قديم الزمان لان الظاهر
 انهم كانوا يفعلون ذلك موافقين شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين
 فيعمل به واذا لم يعلم حاله رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان
 حقاً له فيه حكم له به فاذا لم يدع أحد حتماً فيه أو ادعى ولم يثبت له أعطينا ربه
 الى الفقراء لان الوقف في الاصل لهم وقد علم مجرد كونه وقفاً ولم يثبت
 فيه حق لغيرهم فيصرف اليهم فقط

ولو أراد أولاد الواقف ابطال الوقف لم يقبل منهم ذلك ولا يجوز

للقضاة سماع دعواهم

✻ المزارعة ✻

الموضوع خاص بالمزارعة في أرض الوقف ولكن لا بأس بأن نين لك
 معنى المزارعة وشروطها وأحكامها باختصار ثم نتكلم على الموضوع الخاص وهو:

✻ المزارعة في أرض الوقف ✻

(تعريف المزارعة)

المزارعة في اللغة اسم من الزرع وفي اصطلاح الفقهاء عقد على الزرع

ببعض الخارج

(أركان المزارعة)

أركان المزارعة أربعة وهي أرض وبذر وعمل وبقر أو ما يقوم مقامه
فن كانت له أرض وسلمها لغيره يتولّى زراعتها وكل منهما يأخذ جزءاً
من المحصول سمي هذا العقد مزارعة

(شروط المزارعة)

وشروط المزارعة ثمانية (الأول) صلاحية الأرض للزرع (الثاني)
أهلية العاقدين (الثالث) ذكر مدة متعارفة يعيش أحد المتعاقدين لثلاثاً غالباً
وسوغ بعضهم جوازها بدون ذكر المدة ويقع على مدة يحصل فيها زرع واحد
وهذا هو الذي اعتمدوه (الرابع) بيان من عليه البذر وبعضهم اكتفي
عن ذلك بالعرف (الخامس) بيان جنس البذر ولا يشترط بيان قدره لعلمه
بإعلام الأرض (السادس) بيان نصيب كل من صاحب الأرض والمزارع
(السابع) التخلية بين الأرض والعامل بحيث يمكن المزارع الانتفاع
بالأرض (الثامن) أن لا يذكر فيها ما يقطع الشركة في الخارج ويترتب
على هذا أن المزارعة تكون فاسدة إذا اشترط لأحدهما مقدار مخصوص
يأخذه أحدهما أولاً أو اشترط رفع البذر من المحصول قبل القسمة أو اشترط
رفع ما يسد به الخراج الموظف أولاً وبعد ذلك يقسم الباقي على مقتضى
الشرط لأنه من الجائز أن لا يخرج الأرض إلا هذه القادير فتقطع الشركة
في المحصول فلا تصح

فتى استوفت المزارعة هذه الشروط حكمنا بصحتها ومتى انتفى واحد
منها حكم بعدم الصحة وكل منهما له حكم

(حكم المزارعة)

متى صحت المزارعة ترتب عليها حكمها وهو أنه ان خرج شىء من المحصول
قسم على حسب الشرط المتفق عليه تنفيذا لغرضها وان لم يخرج شىء فلا شىء
لكل منهما على الآخر لان كلا منهما يستحق جزءاً من المحصول باعتبار
الشركة فيه ولا شركة في غير الخارج واذا امتنع أحدهما عن المضى في العقد
أجبر على السير كما اتفق ولكنهم قالوا ان امتنع رب البذر قبل القائه لا يجبر
لانه لا يمكنه المضى الا باتلاف ماله وهو القاء البذر في الارض ولا يدري
هل يخرج او لا

ومتى فسدت المزارعة وخرج شىء من المحصول كان جميعه لرب البذر
لانه نماء ملكه ويكون للآخر أجر مثل عمله أو أرضه ولكن لا يزداد على
المشروط وان لم يخرج شىء فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل
الارض لما لكها وان كان من قبل رب الارض فعليه أجر مثل العامل
ومن حيث أن وظيفة ناظر الوقف هي القيام بمصالحه والاعتناء بأموره
حتى تكون تصرفاته موافقة لمصلحة الموقوف عليهم فلي الناظر أن ينظر في
شأن الارض الموقوفة فان رأى أن اعطاءها بالمزارعة أنفع من اجارتها ومن
زراعتها على ذمة الموقوف عليهم فعل ذلك مراعيًا جميع الشروط المتقدمة
واذا تم العقد بين الناظر والمزارع اتبعت الاحكام المتقدمة

ومتى استلم المزارع أرض الوقف وجب عليه السير كما يقتضيه العقد فان قصر في عمل الارض المعتاد من السقى وغيره أو ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب أو الجراد مع إمكان رده فعليه الضمان وما دام كل من المزارع وناظر الوقف موجوداً والمدة باقية استمر عقد المزارعة ولا تفسخ الا اذا كان هناك عذر يبيح ذلك وما دامت مدة المزارعة باقية وكل من الناظر والمزارع موجوداً استمر عقد المزارعة ولا يفسخ الا اذا كان هناك عذر يبيح لاحدهما ذلك فان انقضت المدة قبل ادراك الزرع فقد انتهى عقد المزارعة ولكن رفعاً للضرر تبقى الارض في يد المزارع الى ادراكه ولكن يلزمه أجر ما فيه نصيبه من الارض وجميع ما يلزم للزرع في هذه الحالة يكون عليهما كل بقدر نصيبه لان جميع المصاريف اللازمة للزرع قبل ادراكه وبقاء المدة كمنفقة بذر ومؤنة حفظ وكرى نهر تكون على العامل ولو بلا شرط وجميع المصاريف اللازمة له بعد ادراكه كحصاد ودياس وتذرية تلزم كل منهما بقدر نصيبه لانه بعد الادراك صار مالا مشتركاً ومثل هذا في الحكم المصاريف التي تلزم بعد مضي المدة لان عقد المزارعة قد انتهى وانما أبقيناه دفعا للضرر وان مات ناظر الوقف والمدة باقية فلا يفسخ عقد المزارعة بل يستمر المزارع على العمل حسب العقد لان العقود التي ترد على المنافع كالاجارة والمزارعة وان كانت تفسخ بموت أحد المتعاقدين الا أن محل ذلك اذا عقدها كل منهما لنفسه فان عقدها لغيره فلا تفسخ بموته ولا شك في أن ناظر الوقف ليس عاقداً لنفسه بل للموقوف عليهم فلا يفسخ عقد اجارته ومن ارعته

في أرض الوقف بموته

وان مات المزارع في أثناء المدة انفسخ عقد المزارعة ولكن لو كان
الزرع بقل لم يدرك أو ان حصاده تبقى المزارعة على شروطها لورثته الى أن
يدرك الزرع وان أبي الناظر دفعاً للضرر وفي هذه الحالة لا يلزم الورثة أجر
حصه ما شغله نصيبهم من الارض لان الموضوع انعمد المزارعة باق
وان مات كل من الناظر والمزارع أثناء المدة فالحكم كما لو مات
المزارع وحده

✽ المساقاة ✽

المساقاة في اللغة مفاعلة من السقي وفي الشرع هي دفع الشجر وما في
معناه الى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره وهي جائزة كالمزارعة على القول
المعول عليه وأما شروطها فهي شروط المزارعة الممكن وجودها فيها وهي —
أهلية العاقدين وذكر حصه كل منهما من الثمر — والتخليه بين العامل وبين
الاشجار — والشركة في الثمار ولا بد أن يكون الجزء مشاعاً لتكون الشركة
متحققه متى وجد الثمر بخلاف الشروط التي لا يتأتى وجودها كبيان البذر
وجنسه وصاحبه وصلاحيه الارض للزراعة لان وجودها هنا غير متأ
فلا يصح اشتراطها

وبما أن أرض الوقف قد تكون فيها أشجار ويكون اعطاؤها بعقد
المساقاة أنفع للموقوف عليهم جاز للناظر ذلك مع مراعاة الشروط المتقدمه
وعدم محاباة المساقى بما لا يتغابن الناس فيه

ومتى تم العقد بين الناظر والمساقى وجب عليه القيام بما التزم الا اذا كان هناك عذر يمنعه من ذلك فلو أهمل حتى تلف الشجر أو الثمر ضمن ومن حيث ان عقد المساقاة وجد بين الناظر وشخص مخصوص فلا يجوز لهذا أن يساقى غيره الا اذا صرح له الناظر بذلك أو فوض الامر الى رأيه وينبى على ذلك انه لو ساقى غيره بدون ما ذكر يكون المحصول كله للوقف فلا يستحق المساقى الثانى شيئاً منه لعدم وجود عقد بينه وبين الناظر ولا يأخذ المساقى الاول منه شيئاً أيضاً لانه لم يعمل ولكن يأخذ المساقى الثانى أجر مثله من المساقى الاول (تأمل)

وما دامت مدة المساقاة باقية وكل من الناظر والمساقى موجوداً اتبعت أحكام العقد فان انقضت المدة والثمر غرض انفسخ عقد المساقاة — الا أنه يبقى الى أن ينضج الثمر دفعا للضرر عن المساقى فان شاء عمل على ما كان وان شاء ترك وحينئذ يخير الناظر بين الخيارات الثلاثة الآتية فيما اذا مات المساقى وامتنعت ورثته عن العمل

وان مات الناظر أثناء المدة فلا يفسخ عقد المساقاة بل يستمر المساقى الى انتهاء العقد لان العقد لغيره كما عرفته في المزارعة فلا يفسخ بموته وان مات المساقى في أثناء المدة انفسخ العقد لانه عاقد لنفسه ولكن اذا كان على الشجر ثمر لم يدرك بقى العقد الى حين ادراكه دفعا للضرر عن ورثته وحينئذ يثبت لهم الخيار فان شاؤوا قاموا بالعمل حتى يدرك الثمر وان كره الناظر ذلك فيقسم على حسب الشرط الذى كان بين الناظر وبين مورثهم وان قطع الثمر فلا يجبرون على العمل ولكن دفعا للضرر عن الوقف يخير

الناظر بين واحد من أمور ثلاثة : الاول قسمة البسر على الشرط المتفق عليه ويظهر أن هذا مقيد بما اذا كانت قسمته ممكنة بدون قطعه لانها اذا لم تكن الا بقطعه فان الناظر لا يملك ذلك لضرار الموقوف عليهم مع أن تصرفاته منوطة بالمصاححة — الثاني ان يقوم البسر ويعطى لهم قيمة نصيبهم فيبقى كل الثمر لجهة الوقف — الثالث ان ينفق على البسر حتى ينضج ويأخذ كل منهم حقه فيه على سبيل الشرط ولكن الناظر يرجع عليهم بما خص حصتهم من المصاريف

وان مات كل من الناظر والمساقى انفسخ العقد أيضاً لموت المساقى ولكن اذا كان على الشجر ثمر لم يدرك فدفعاً للضرر عن ورثة المساقى يبقى العقد الى انتهاء ادراكه وحينئذ يخبرون بين العمل والترك فان اختاروا العمل فيها وان اختاروا الترك يخبر الناظر الذى ولى نظارة الوقف بين الاشياء الثلاثة المتقدمة

○ حق المنفعة ○

حق المنفعة فى الوقف هو استبقاء عين من أعيانه تحت يد المنتفع بما يليح ذلك سواء كان عقداً أو غير عقد

ومتى استلم المنتفع عيناً من أعيان الوقف وجب عليه أن يعتنى بحفظها مثل اعتنائه بحفظ ماله لانها أمانة عنده وحكم الامانات وجوب الحفظ على الامين حتى لو قصر المنتفع فى حفظ العين بحسب الحالة التي تليق بها فضاءت أو هلكت بسبب ذلك التقصير ضمنها وكما يجب على المنتفع حفظ العين

وصياتها بأخذ الاحتياطات اللائقة بها كذلك يجب عليه أن ينفق عليها النفقة التي تناسبها لانه يستوفي منقعتها فهي محبوسة لاجله فتجب عليه النفقة ومتى استحق شخص منفعة عين من أعيان الوقف أو غيره فاما أن يكون تملك هذا الحق مطلقاً وأما أن يكون مقيداً . فان كان مطلقاً فله أن ينفع بها الانتفاع المعتاد فان تجاوزه اعتبر غاصباً فاذا هلكت عنده ضمنها . وان كان مقيداً بقيد فله ان يستوفيه بعينه أو يستوفي مثله أو أخف منه ولكن لا يجوز له أن يتجاوزه الى ما هو فوقه في الضرر . وينبني على ذلك أنه ان استأجر دابة من مال الوقف ليحمل عليها أردباً من القمح مثلاً جاز له أن يحمل عليها ذلك المقدار من القمح أو ما كان مثله كالذرة أو أخف منه كالشعير ولكن ليس له أن يحملها اكثر من أردب من النوع المتفق عليه ولا أن يحملها صنفاً آخر يكون اكثر ضرراً من القمح مثل الحديد والاحجار فلو حملها مقداراً منه يساوي في الوزن الاردب من القمح وهلكت يكون ضامناً لقيمتها لانه صار متعدياً بالمخالفة الى ما هو اكثر ضرراً من الشيء المخول له وهذا الحق يثبت لمستحقه ولا ينازعه أحد فيه غير أن ذلك الحق ليس بدائم بل لا بد من أن يجيء وقت ينتهي فيه ذلك الحق وانهاؤه يكون بأحد أمور ثلاثة

الاول — موت المنتفع لانه لاحق له الا في المنفعة وهي لا تورث اذ من المعلوم أن المنفعة تجدد آناً فأنما فالمنفعة الموجودة حال حياة صاحب الانتفاع قد انعدمت والموجودة بعد وفاته غير مملوكة له فلا تورث واذا ثبت بطلان الارث ثبت انتهاء حق الانتفاع بموت المنتفع

الثاني — انقضاء المدة المقيمة له لان المنتفع تاقى ذلك الحق مقيداً بوقت فلا يتجاوز به الى ما بعده لان من له الشأن لم يخول له هذا الحق بعد الزمن المعين الثالث -- هلاك العين المنتفع بها لان المنفعة التي هي حقه قد انعدمت بانعدام الذات فتعذر استيفاؤها

ومتى انتهى حق الانتفاع بمضى المدة أو بموت المنتفع سلمت العين لناظر الوفاء أو للمالك ولكن محل ذلك اذا لم يكن في تساويهما ضرر فان ترتب على ذلك ضرر لم تنزع ، وينبغي على ذلك أنه لو كان المنتفع به أرضاً وانتهى حق الانتفاع فاما ان تكون الارض وقت انتهائه خالية من الزرع واما أن تكون مشغولة به وان كانت مشغولة به فاما ان يكون قد آن وقت حصاده واما ان يكون غير مدرك وقت الحصاد فان كانت غير مشغولة اصلاً او كانت مشغولة بزرع قد ادرك فلا كلام في تسليمها الى من له الولاية عليها ويكلف صاحب الانتفاع بحصاد الزرع لانه لا ضرر عليه في ذلك وان كانت الارض مشغولة بزرع وقت الانتهاء ولم يجيء أو ان الحصاد فاما ان يكون حق الانتفاع بغير عوض واما أن يكون بعوض فان كان بغير عوض وكان انتهاءه بانتهاء المدة فلم ينتفع الحق في ابقاء زرع في الارض الى ان يدرك ويأتي أوان حصاده وعليه في مقابلة ذلك أجر المثل عن المدة التي يشغل الزرع أرضه فيها حسبما يقدره أهل الخبرة

وان كان بغير عوض أيضاً ولكن انتهاءه لموت المنتفع ثبت لورثته الحق الذي كان ثابتاً لمورثهم عند انقضاء المدة وهو استبقاؤها بأجر المثل الى ان يدرك الزرع

وان كان حق المنفعة بعوض فان كان انتهاؤه بسبب مضي المدة ثبت للمتفع ابقاء زرعه في الارض بأجر المثل الى أن يدرك كما اذا كان حق المنفعة مكتسباً بغير عوض

وان كان انتهاؤه بسبب موت المنفع فلورثته الحق في ابقاء الزرع في الارض المدة الكافية لادراكه ولا يلزمهم الا الاجر المسمي متى كانت المدة الباقية من العقد كافية لأدراكه فان كانت غير كافية بل يحتاج الزرع لاستوائه الى زمن آخر فعلى الورثة أجر مثل هذا الزمن ويقدر بمعرفة أرباب الخبرة الموثوق بعد التهم

❖ الاقرار ❖

الاقرار في اللغة الاثبات يقال قرَّ الشيء اذا ثبت وأقره غيره اذا أثبته ومعناه في اصطلاح الفقهاء هو الاخبار بما عليه من الحقوق وعضد الاقرار الجود . وشرط صحته أن يكون المقر بالغاً قلاطاً عملاً ومباحث الاقرار كثيرة ولكن المقام في الاقرار بالوقف فنقتصر على ما هو المقصود وهو

❖ الاقرار بالوقف ❖

اعلم أن الاقرار حجة قاصرة على نفس المقر فلا يتعداه الى غيره فمتى كان الاقرار قاصراً على المقر نفذ عليه وان كان على غيره لم ينفذ على ذلك الغير الا بتصديقه وان كان عليه وعلى غيره نفذ في حق نفسه وتوقف بالنسبة لغيره على تصديقه وينبنى على ذلك ما يأتي من المسائل

أولاً - إذا كان شخص واضعاً يده على أرض فأقر بوقفيتها وليس هناك منازع له في الملكية ولم يعين لها واقفاً ولا مستحقين صح اقراره وصارت وفقاً على الفقهاء لان الاقرار لم يتعد الى غير المقر فينفذ عليه وفي هذه الحالة لا يجعل المقر هو الواقف لها الا أن يقيم بيته على أن الارض كانت له حين أقر وقبل اقامة البيته على ذلك يكون الرأى فيها الى القاضى ان شاء تركها في يده وان شاء أخذها منه ولكن لما كانت البيته لا تقام الا على خصم فقد قالوا ان الطريق المؤدى الى اقامة البيته أن يدعى رجل انه الواقف لها فيقيم المقر بيته على أنه هو الواقف فتندفع خصوصاً المدعى ويثبت أنه هو الواقف وحينئذ تكون الولاية له فلا تنزع من يده الا اذا وجد مقتضى لذلك ثانياً اذا أقر بوقفية دار في يده ولم ينسب الأرض الى واقف معين ولكنه عين المستحقين فيه وكانوا الأجانب منه ولم ينزعه أحد في الملكية ولا في الاستحقاق صح اقراره وصارت الدار وقفاً على المعينين لانه لا منازع له فينفذ عليه ثالثاً - اذا أقر بأنها وقف عليه وعلى ولده ونسله ابداً ومن بعدهم على المساكين ولم يعين واقفاً وليس هناك منازع له صح اقراره فلو ادعى عليه بعد ذلك جماعة بأنها وقف عليهم بانفرادهم فأقر لهم به صح اقراره على نفسه فقط وحينئذ تقسم الغلة عليه وعلى ولده ونسله فما أصابه كان للمقر لهم والباقي لأولاده فاذا مات يبطل اقراره وترجع حصته الى أولاده ونسله ثم تكون من بعدهم للمساكين لانه لما أقر أولاً فقد تعلق حق المقر لهم بالغلة فليس له أن يقر بما يخصهم منها غيرهم رابعاً - اذا أقر بالوقفية وعين واقفاً وعرفاً فلا ينفذ هذا الاقرار على

من عينه وحينئذ نرجع الى الواقف الذي سماه ان كان حياً فان وافقه فيها وان كذبه لغا هذا الاقرار لان الاقرار على الغير يتوقف نفاذه على تصديقه فان كان ميتاً رجعنا الى ورثته لانهم قائمون مقامه فان صدقوه ثبت ما أقر به وان كذبوه فلا يثبت الوقف وان لم يكن له ورثة فهي وقف على ما أقر به اذا لم يكن هناك منازع له

خامساً — اذا أقر بوقفية أرض أو دار في يده وقال ان الواقف لها أبوه فان كان أبوه حياً رجعنا اليه واتبعنا ما يقول وان كان أبوه ميتاً ولم يكن عليه دين ولم يوص لاحد صح اقراره لانه لا مستحق غيره فيما مل باقراره وحينئذ تصير كلها وقفاً . ومثل هذا في الحكم ما اذا كان على أبيه دين أو وصى بوصية ولكن له مال غير الشيء المقر بوقفيته ويمكن تسديد الدين أو تنفيذ الوصية منه فان لم يمكن فان كان الدين مستغرقا لكل ماله فانه يباع بما فيه المقر بوقفيته لسداد ديونه لان الدين متعلق بالتركة فاقرار الوارث بالوقفية لا يسرى على الدائن فيستوفي دينه منه أولاً وفي هذه الحالة يبطل الاقرار . وان كان الدين غير مستغرق لما له يباع منه بقدر ما يفي ثمنه بتسديد الديون ولو أدى ذلك الى بيع جزء من المقر بوقفيته وكذا الوصية فانه يباع من التركة بقدر النافذ منها سادساً — اذا أقر بأنها وقف من قبل أبيه عليه وعلى اخوته ولم يكن هناك وارث غيرهم فان صدقوه فيها وان كذبوه تكون حصة المقر وقفاً وحصة المنكر ملكا له لان الاقرار لا يسرى على غير المقر الا بتصديق منه كما عرفته سابقاً اذا وقف رجل بيتا من أملاكه مثلاً وبعد وفاته ادعى آخر ملكيته فاقر له الورثة بها فلا ينقض الوقف باقرارهم ولكنهم يضمون للمدعي قيمة

البيت المدعى لان اقرارهم لا يسرى على الوقف فتستمر الوقفية ويسرى على أنفسهم فيضمنون قيمة ما أفروا به للمدعى والفروع من هذا القبيل كثيرة جداً فلا حاجة الى التظويل بأيرادها اذ يمكنك بعمد معرفة ما تقدم لك من ان الاقرار حجة قاصرة على نفس المقر الخ يخرج أى مسألة ترد عليك من هذا القبيل وكما يصح الاقرار بأصل الوقف يصح أيضاً بالولاية عليه وبالاستحقاق فيه ويبنى على ذلك ان الواقف اذا شرط النظر لشخص فاقر هذا الناظر لآخر أنه يستحق النظر معه وتصادقا على ذلك يؤخذ المقر باقراره في حق نفسه خاصة فلا يسرى على غيره فاذا مات المقر بطل اقراره ولو كان المقر له حياً فتمود وظيفة النظر لمن اشترطها الواقف له بعد موت المقر . وانه اذا أقر مستحق في وقف أنه لا يستحق شيئاً من ريعه بل الذي يستحقه هو فلان ووافقه المقر له على ذلك عمل بمقتضى اقراره في حق نفسه خاصة وقد تقدم لك هذا المبحث بما لا مزيد عليه في المصادقة على النظر . ولا شك في أنه يشترط لصحة الاقرار تصديق المقر له المقر فان كذبه فلا يصح ولكن لما كان الوقف يشترط فيه أن يكون آخره لجهة بر لا تنقطع كان الاقرار به صحيحاً ولو رده الموقوف عليه ان كان معيناً وحينئذ يصرف الربيع الى الفقراء ويتفرع على ذلك انه اذا أقر رجل بوقفه أرض في يده على فلان وفلان فان صدقاً استحقا الربيع وان كذبا لم يبطل الوقف بل يصرف الى الفقراء وان صدقه أحدهما وكذبه الآخر يكون نصفها وفقاً على المصدق والنصف الآخر للفقراء

* الدعوى *

الدعوى فى اصطلاح الفقهاء هى قول مقبول عند القاضى يقصد به طلب حق معلوم قبل غيره أو دفعه عن حق نفسه . وركنها إضافة الحق الى نفسه عند النزاع أو الى من ناب عنه وأهلها هو البالغ العاقل وبالجملة فباحثها كثيرة ولكن الذى يهمننا الآن انما هو دعوى الوقف فنقتصر على المقصود وهو

(دعوى الوقف)

لما كانت الدعوى لا تقام الا على خصم وكان للوقف ناظر يدير شؤنه ومستحقون لريعه كان من الضرورى معرفة الخصم منهما حتى اذا أقيمت الدعوى منه أو عليه قبلت وان كانت من غيره رفضت والذى نص عليه الفقهاء فى هذا الموضوع ان الخصم فى الدعاوى الصادرة من الوقف أو المتوجهة عايه هو القيم سواء كانت الدعوى متعلقة بيمين الوقف أو بغلته فالمستحق فى الوقف لا يكون خصما سواء كان مدعيا أو مدعى عليه ولو انحصر الاستحقاق فيه وقالوا ان هذا هو المفتى به

وقد نصوا على ان المستحق يكون خصما فى حالتين : الأولى ان يكون ناظراً على الوقف فانه يكون خصماً بصفته ناظراً لا بصفته مستحقاً — الثانية أن يأذنه القاضى بالخصومة فيكون خصما من جهة اذن القاضى له لا من جهة كونه مستحقا لان القاضى له أن يأذن لمن شاء ولكن محل كونه المستحق لا يكون خصما اذا كانت الدعوى على غير الناظر فلو كانت عليه قبلت الدعوى .

وينبني على ذلك انه اذا ادعى شخص على الناظر بأنه مستحق في الغلة بسبب كذا أو بأن الواقف جعل ربيع وقفه لفقراء قرابته وأراد اثبات ذلك حتى يستحق في الربيع أو ان حقه في الربيع اكثر مما يعطيه الناظر له سمعت الدعوى ومثي اثبت ما يدعيه في مواجهة الناظر حكم له به

وناظر الوقف وان كان خصما في الدعاوى التي ترفع من الوقف وعليه الا أنه يعتبر خصما اذا كان مدعى عليه في اقامة البيئنة فقط من المدعى لا في توجيه اليمين عليه عند الانكار والسبب في ذلك أن اليمين اذا وجهت اليه ونكل فلا يمكن الحكم على الوقف بمقتضى هذا النكول لان الامتناع عن اليمين بذل أو اقرار وهو لا يملك اعطاء شيء من مال الوقف ولا الاقرار بشيء منه وينبني على ذلك أنه اذا اختلف المستأجر والناظر في مقدار ما أنفق المستأجر باذن الناظر في العمارة ليحسب له من أصل الاجرة فالقول للناظر ولا يمين عليه لانه خصم في سماع البيئنة لا في اليمين كما عرفته وحينئذ لا يقبل للمستأجر قول الا اذا نور دعواه بالحجة وأنه اذا اختلف الناظر والمستأجر في ملكية شيء متصل بأرض الوقف بان كان المستأجر يدعى أنه ملك له والناظر ينكر ذلك فالقول قول الناظر ما لم يبرهن المستأجر على اثبات ملكه والفروع كثيرة في هذا الموضوع يظهر الحكم فيها عند ايراد أي فرع منها متى لوحظ ما تقدم

الشهادة

الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي أخبار صادق لا يثبت حق لغيره على غيره في مجلس القاضي وسبب وجوبها طلب ذى الحق حقه أو خوف فواته ولها

شروط وأحكام لا يسع المقام إيرادها بل المقصود الشهادة على الوقف

(الشهادة على ما يتعلق بالوقف)

الحقوق اما أن تكون للعباد واما أن تكون لله تعالى . فحقوق العباد لا تقبل عليها الشهادة الا بعد تقدم الدعوى وأما حقوق الله تعالى فتقبل عليها الشهادة حسبة أى بدون تقدم دعوى

ومن حيث أن الوقف يشترط فيه أن يكون آخره لجهة بر لا تنقطع تقبل البيعة على ثبوت أصله حسبة سواء كان المصرف معيناً أو غير معين واما ثبوت الاستحقاق فيه فلا تقبل البيعة عليه حسبة فلا يثبت استحقاق شخص في وقف ولا يحكم له به الا بعد تقدم الدعوى منه وإثباته بعد ذلك بالبيعة

ونصاب الشهادة من حيث العدد والوصف يختلف باختلاف المشهود وعليه لأنه قد لا يتم الا باربعة . من الرجال وقديتم بأثنين منهم فلا تقبل شهادة النساء معهم وتارة تقبل شهادة رجائين او رجل وامرأتين كما هو معلوم والوقف من الحقوق التي تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين

والاصل أن الشخص لا يجوز له أن يشهد على شيء الا اذا عينه لقوله عليه الصلاة والسلام « على مثلها (الشمس) فاشهد » ولكن الفقهاء نصوا على أن الشهادة على بعض الاشياء تقبل بالتسامع ومنها الوقف لكن بشرط أن يكون من جماعة يؤمن تواطؤهم على الكذب ولكن لا تجوز الشهادة بالتسامع الا على أصل الوقف لا على شرائطه

وأصل الوقف هو كل ما توفقت صحته عليه فاذا شهد اثنان بان هذه الارض

وقف ولكنهما قالوا لم نعاين ذلك بل اشتهر عندنا أو سمعنا من الناس قبلت
شهادتهما على الراجح وحكم بوقفيتها ولو شهدا بالتسامع على شرائط الوقف
التي يشترطها الواقف في الوقفية من تخصيص الغلة وكيفية صرفها لم تقبل
هذه الشهادة

(الاختلاف في الشهادة)

الاصل أنه يلزم لقبول الشهادة ، وافقتها للدعوى وموافقة الشاهدين
لبعضهما فلو حصل اختلاف في ذلك لم تقبل الشهادة والموافقة في المعنى كافية
فلو ادعى شخص على آخر بمائة وخمسين جنبها مثلا وأنكر المدعى عليه
فاستشهد المدعى برجلين فشهد أحدهما بمائة، الآخر بمائة وخمسين قبلت الشهادة
وحكم له بمائة لانفاقها عليها

والاصل في اختلاف الشهادة على الوقف أن الشاهدين اذا اتفقا على أنها
صدقة موقوفة وزاد أحدهما شيئا أو زاد كل منهما شيئا لم يأت به الآخر أن
الزيادة تبطل وتقبل الشهادة على ما اتفقا عليه

وينبنى على ذلك أنه لو قال أحد الشاهدين في الوقف جعلها صدقة موقوفة
في وجوه الخير والبر وقال الآخر لابن السبيل وفي سبيل الله قبلت الشهادة
ويحكم بالوقف . وانه لو شهد أحدهما بانه جعل هذه الارض موقوفة على فلان
وشهد الآخر بأنها وقف على غيره قبلت الشهادة على أصل الوقف وتكون
الغلة للفقراء والمساكين لانهما اتفقا على أنه قال صدقة ، ووقوفة واختلفا فيما
سوى ذلك فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه . وأنه لو شهد أحدهما

أنه جعلها صدقة موقوفة على فلان وأولاده ومن بعدهم على المساكين وشهد الآخر بأنه وقف على فلان الذي سماه صاحبه ومن بعده على المساكين قبلت الشهادة بالنسبة لفلان الذي اتفقا عليه وحينئذ تقسم الغلة عليه وعلى أولاده فما أصاب الأب أخذه وما أصاب الأولاد فهو للمساكين لانهما قد أجمعوا على أن لفلان حقاً في هذه الصدقة فقال أحدهما له من الغلة حصته لو قسمناها بينه وبين أولاده وقال الآخر هي له كلها فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويبطل ما اختلفا فيه فإذا كانت أولاده ثلاثة قسمت الغلة على أربعة فيأخذ الأب الربع وكما مات واحد منهم قبله يقسم على من بقى فيكون له الثلث بموت واحد والنصف بموت اثنين والكل بموتهم لعدم المزاحم فإذا مات الأب صرف الربع كله الى المساكين

وأنه لو شهد أحدهما لفلان بمائتين من الغلة في كل سنة وشهد الآخر بمائة قبلت فيما اتفقا عليه وهو مائة . وأنه لو شهد أحدهما لشخص بمائة من الربع في كل سنة وشهد الآخر بمائة في سنة واحدة يقضى له بمائة في سنة واحدة لاتفاق الشاهدين على ذلك وأنت لا تخفى عليك تخريج أى مثال يرد عليك في هذا الموضوع بعد استصحابك الاصل المتقدم

✽ في عدم سماع الدعوى بعد المدة الطويلة وجواز سماعها ✽

الاصل أنه لا يجوز لانسان أخذ مال غيره إلا بمسوغ من مسوغات نقل الملكية كالبيع والهبة والارث فوضع اليد على ملك الغير ولو طالت مدته لا يكسب الملكية ولكنه يمنع من سماع الدعوى اذا طالت المدة فاذا

أهمل المالك حتى وضع غير ديده على ملكه مدة طويلة ثم أراد استرداد بدعوى الملكية فلا يخلو الحال من أحد امرين الأول ان يوافقه واضع اليد على دعواه فيعترف له بالملك ولكنه يقول انى ملكته بسبب وضع يدي عليه مدة طويلة الثانى ان ينكر فان كان الاول سمعت الدعوى لان الحق لا يسقط بتقادم الزمان وان كان الثانى فلا تسمع

والمدة الطويلة التي لا تسمع الدعوى بعدها تختلف باختلاف المدعى وبيانه ان الدعوى اما ان تكون متعلقة بغير الوقف واما ان تكون متعلقة به فان كان الاول فالمدة الطويلة هي خمس عشرة سنة وذلك مبنى على نهى السلطان بعدم سماع الدعوى بعد مضي المدة المذكورة منعاً للتجائل لاخذ أموال الناس بالباطل فلا يجوز للقضاة الآن سماعها بعد مضي هذه المدة لانهم معزولون عن سماعها ومع ذلك فعلي ولى الامر ان يسمعها بنفسه أو يعين من يثق به للفصل فيها اذا كان المدعى من الذين لم يعرفوا بالنسقى والحيل لان الظاهر من حالهم انهم صادقون في دعواهم أما من عرفوا بذلك فلا يلتفت اليهم

ولكن محل عدم سماع الدعوى بعد مضي المدة المذكورة اذا لم يوجد عذر شرعى فان وجد كما اذا كان المدعى غائباً أو صيباً أو مجنوناً أو المدعى عليه غائباً أو حاكماً ظالماً سمعت الدعوى ولو مضى على وضع اليد المدة المذكورة الا اذا مضت هذه المدة بعد البلوغ أو الافاقة من الجنون أو الرجوع من الغيبة والحقوق الثابتة في الذمة مثل وضع اليد على الاعيان في عدم سماع الدعوى بالنسبة اليها اذا مضت المدة المذكورة ولم يطالبها صاحبها فاذا كان لشخص دين حال على آخر ولم يطالبه به حتى مضت خمس عشرة سنة وكان

المدين قادراً على قضاء الدين في هذا الزمن وبعد ذلك طالبه به فلا تسمع دعواه وان كان الثاني وهو ما اذا كانت الدعوى متعلقة بالوقف فان كانت بالاستحقاق فيه كانت المدة خمس عشرة سنة أيضاً كما عرفته في الاستحقاق وان كانت بأصل الوقف كانت المدة التي تمنع من سماع الدعوى ثلاثاً وثلاثين أو ستاً وثلاثين سنة وعدم سماع الدعوى بعد هذه المدة يبني على اجتهاد العلماء لا على النهي السلطاني وينبني على ذلك انه اذا وضع شخص يده على دار مثلاً ستاً وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعد ذلك دعوى الوقفية وانه اذا كانت أرض تحت يد ناظر وقف وهو يتصرف فيها تصرف النظار في الاوقاف مدة ست وثلاثين سنة ثم جاء ناظر لوقف آخر يدعي ان تلك الارض من الاوقاف التي هو ناظر عليها فلا تسمع دعواه حيث انه ترك الدعوى طول هذه المدة ولكن محل ذلك اذا لم يوجد عذر شرعي فان وجد كانت الدعوى صحيحة فتسمع والله تعالى أعلم



تنبیه

جاء في صفحة ٤٨ احالة حكم استبدال الوقف على المادة ٣٠ من

لائحة سنة ١٨٩٧

وبما أن هذه اللائحة قد الغيت وصار العمل باللائحة الصادرة في سنة ١٩١٠ فيرجع اليها وقد صرح فيها بهذا الحكم أيضاً في مادة ١٣٧ ونصها يمنع عند الانكار سماع دعوي الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله وكان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية

وكذا الحال في دعوي شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر

فهرس كتاب ابحاث الوقف

	صفحة
تعريف الوقف	١
حكيم الوقف	٣
لزوم الوقف	٣
مأخذ الوقف	٥
شرايط الوقف	٧
شروط الواقف	٧
شروط الصيغة	١٠
شروط الموقوف	١٣
شروط الجهة الموقوف عليها	١٥
وقف المريض مرض الموت	١٦
وقف المنقول قصداً واستقلالاً	٢٠
ما يجوز بيعه من الوقف وما لا يجوز	٢١
وقف المشاع	٢٥
استيفاء المنفعة من الموقوف	٢٨
قسمة الموقوف بين المستحقين	٣١
الشروط التي يجوز للواقفين اشتراطها والتي لا يجوز	٣٢
الشروط العشرة	٣٧

الزيادة والنقصان	٣٧
الادخال والاخراج	٣٨
الاعطاء والحرمات	٣٩
التفضيل والتخصيص	٤٠
استبدال الوقف	٤٣
الولاية على الوقف	٤٩
التوكيل	٥٢
التفويض	٥٤
المصادقة على النظر	٥٧
اجرة الناظر	٥٩
التصرفات التي يجوز لناظر الوقف مباشرتها والتي لا يجوز	٦١
التصرفات التي يجوز لناظر الوقف مباشرتها	٦١
التصرفات التي لا يجوز لناظر مباشرتها	٦٤
البناء والغرس في أرض الوقف	٦٨
الاحوال التي يجوز للمقاضي فيها مخالفة شرط الواقف	٦٩
محاسبة الناظر على ايراد الوقف	٧٠
ضمان الناظر الوقف وغلته وعدم ضمانه	٧٤
الاحوال التي لا يضمن فيها الناظر	٧٤
الاحوال التي يضمن فيها الناظر	٧٦

عزل ناظر الوقف	٧٨
قبول الوقف وردة	٨٢
اجارة الوقف	٨٦
مدة اجارة الوقف	٨٧
أجارة الوقف بأقل من أجر المثل	٨٩
أجارة الوقف بأجر المثل	٨٩
انتهاء مدة الاجارة	٩٢
عمارة الدور المعدة للاستغلال	٩٤
عمارة الموقوف للسكنى	٩٧
استحقاق الموقوف عليهم الربيع	٩٩
الحكر	١٠٤
في الوقف على نفسه وولده ونسله	١٠٦
استحقاق الواحد من الاولاد عند انفراده جميع الغلة	١١١
استحقاق الموقوف عليهم على السواء والتفضيل والترتيب	١١٢
استحقاق الحمل من الربيع	١١٥
غصب الوقف	١١٧
الوقف المنقطع الثبوت	١١٩
المزارعة في أرض الوقف	١٢٠
المساقاة على أشجار الوقف	١٢٤

- ١٢٦ حق المنفعة
١٢٩ الاقرار بالوقف
١٣٣ دعوى الوقف
١٣٥ الشهادة على ما يتعلق بالوقف
١٣٦ الاختلاف في الشهادة
١٣٧ عدم سماع الدعوى بعد المدة وجواز سماعها



